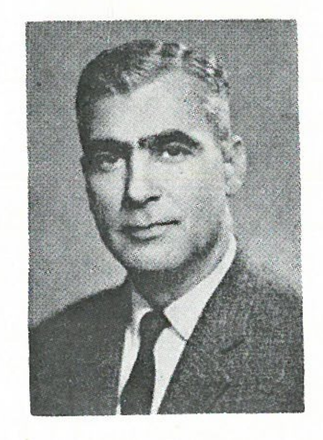


من احمد عرابي
الى
جمال عبد الناصر
الحركة الوطنية المصرية الحديثة
تأليف
الدكتور محمود زايد



ولد المؤلف في فلسطين في عام ١٩٢٣ وتلقى علومه في الكلية العربية بالقدس وعلم في المدارس الابتدائية والثانوية في فلسطين . ثم التحق بجامعة القاهرة حيث حصل على ليسانس من قسم التاريخ عام ١٩٥٠ . ثم درس في المدرسة المباركية بالكويت (١٩٥٠ — ١٩٥٢) . والتحق بعدها بالجامعة الاميركية ببيروت حيث درس بالاستعدادية ، وبالجامعة ذاتها عدة سنوات نال خلالها الماجستير في التاريخ . والتحق بعد ذلك بجامعة « ييل في نيوهافن » حيث حصل على الدكتوراة في التاريخ وعلم في تلك الجامعة .

ان هذا الكتاب الذي نقدمه الى القارىء هو ثمرة دراسات استغرقت سنوات من حياة المؤلف . فهو يعالج بأسلوب علمي رصين الحركة الوطنية الحديثة في مصر منذ أن بزغ فجرها في العقد السابع من القرن التاسع عشر حين ولد شعار (مصر للمصريين) الى أن تم تحرير مصر

من احمد عرابي

الى

جمال عبد الناصر

الحركة الوطنية المصرية الحديثة

تأليف
الدكتور محمود زايد

الدار المتحدة للنشر

الطبعة الأولى

الدار المتحدة للنشر
٩٢ شارع البطريركية • بيروت - لبنان • ص.ب ٩٠٥٩

مقدّمة

عندما بدأ كاتب هذه الابحاث التي يجدها القارىء في هذا الكتاب يدرس تاريخ مصر الحديث ، وجد أن ما كان قد نشر من دراسات عن فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى لا يشفي غليل المعني بالشئون المصرية ، فركز اهتمامه على صدر تلك الفترة — اي من (١٩١٤ — ١٩٣٦) . ولما كان اهتمام الساسة في مصر عندئذ منصبا على تحرير مصر من سيطرة بريطانيا عليها وتحــكمها في مقدراتها ، فقد عكف المؤلف على دراسة العلاقات المصرية — البريطانية . وكانت ثمرة أبحاثه رسالة الدكتوراة التي قــدمها عام ١٩٦٠ الى دائرة التاريخ بجامعة ييل Yale عن معاهدة عام ١٩٣٦ ، وقد نشرت هذه الدراسة بعد تنقيحها في كتاب بالانجليزية صدر ببيروت وهو :

Egypt's Struggle For Independence (Beirut, 1965)

وبينما كان الكاتب يعد هذا الكتاب للنشر لاحظ أنه في حين أن حزب الوفد المصري لعب دورا أساسيا في تاريخ مصر

الحديث (١٩١٨ ــ ١٩٥٢) فانه لم يكن قد ظفر بأكثر من دراستين منشورتين احداهما بالانجليزية والاخرى بالالمانية ، وأن المكتبة العربية تخلو من أي دراسة علمية لنشأة الحزب وتنظيمه ونشاطه . وعليه فقد قام بنشر بحث **نشأة حزب الوفد المصري** وهو البحث الثاني من أبحاث هذا الكتاب . وأتبعه ببحث آخر وهو **نشأة حزب الاحرار الدستوريين ،** وهو الثالث من أبحاث هذا الكتاب . ثم تلاهما بحث آخر يصف ويحلل التطورات والاحداث التي أدت الى عقد معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا . وهو البحث الرابع من ابحاث هذا الكتـــاب .

وفي هذه الاثناء أتيحت للقراء والباحثين فرصة الاطلاع على وثائق ومذكرات تلقي أضواء جديدة على عدة جوانب من تاريخ مصر ، وفي مقدمتها **مذكرات محمد فريد ومذكرات سعد زغلول ووثائق اللورد ملنر** الــذي اوفدته الحـكومة البريطانية على رأس بعثة الى مصر للتحقيق في أسباب ثورة عام ١٩١٩ ، ووثائق وزارة الخارجية البريطانية . فانتهز الكاتب فرصة تكرم **جمعية التاريخ والآثار** العراقية بدعوته الى الاشتراك في المؤتمر التاريخي العالمي الذي عقد في بغداد في ٢٥ آذار ١٩٧٣ ، فأعد بحثا موجزا عن الحركة الوطنية في مصر منذ نشـــأتها وولادة شعارها « مصر للمصريين » الى أن تحررت مصر من السيطرة والنفوذ الاجنبيين ، وهو البحث الاول من أبحاث هذا الكتاب . ولن يفوت القارىء أن يلاحظ بأن ما قصد بالبحث هو التفسير والتعليل لا تسجيل تاريخ مفصل للحركة الوطنية . كما أنه سيلاحظ أن المؤلف حاول ما أمكنه الاستفادة من المعلومات الجديدة التي تضمها

كتـــب المذكرات والوثائق التي صـــارت في متناول القراء والباحثين ، وسد بعض الثغرات في الابحاث الاخرى .

ولن يخفى ما يدين به الكاتب الى عدد كبير من الكتاب والباحثين سواء أورد ذكرهم أم لم يــرد في ذيول صفحات الكتـــاب .

والله من وراء القصـــد

م. ز.

من أحمد عرابي إلى جمال عبد الناصر

الحركة الوطنية المصرية الحديثة وتحرير مصر من السيطرة الأجنبية *

١ ــ أصول الحركة الوطنية الحديثة في مصر

لم يحن بعد أوان كتابة تاريخ شامل لاصول الحركة الوطنية في تاريخ مصر الحديث . فغالبية جذورها ضاربة في الجمعيات والمنظمات السرية التي لا نعرف سوى القليل عن هوية مؤسسيها وأعضائها، وأقل منه عن برامجها ونشاطاتها. فمن سوء حظ المؤرخ ان الظروف السائدة عندئذ لم تكن تسمح بالابقاء على وثائق للباحثين . لقد تألفت كلها تقريبا لمقاومة الحكم الاستبدادي القائم والتسلط الاجنبي على البلاد ، وعليه فقد كانت السرية تقضي بعدم الاحتفاظ بشواهد مدونة تدين أصحابها ، وتجر عليهم النفي أو السجن أو الاضطهاد . هذا

(*) كتب هذا البحث للمؤتمر الذي عقدته الجمعية العراقية للتاريخ والآثار في آذار عام ١٩٧٣ .

فضلا عن ان تلك المؤسسات لم تكن تحرص على تدوين محاضر للجلسات . نعم لقد دون بعض زعمائها مذكرات، مثل مذكرات عرابي ، ولكن هـــذه المذكرات تترك الكثير ممـــا يود المرء ان يعرفـــه (١) .

على أنه مما لا ريب فيه أن نشوء الحركة الوطنية في مصر ارتبط ارتباطـــا وثيقا بظهور الطبقـــة الوسطى ، وظهـــور الصحافة، وتفاقم الاستبداد، وتزايد الاجانب، وتغلغل نفوذهم في البلاد . وقـــد ابتدأت سلسلة التغيرات التـــي أصابت بنية المجتمع المصري وأدت الى ظهور الطبقة الوسطى خلال ولاية محمد علي باشا (١٨٠٥ ــ ١٨٤٨) على مصر في ظل السيادة التركية . فمحمد علي باشا هو الذي وضع الحجر الاساسي في سياسة تمليك المصريين للارض ، وذلك بالغائه نظام الالتزام واعادة توزيع الاراضي على الفلاحين ، وتوزيعه للاراضي غير المستصلحة . وبالرغم مـــن أن ملكية الفلاح لارضه في هـــذا العهد بقيت غير كاملة ، فانها صارت كذلك علـــى أثر صدور اللائحة السعيدية (١٨٥٨) في عهد محمد سعيد باشا (١٨٥٣ــ ١٨٦٣) . وكانـــت ثمرة هذه الاصلاحات ظهـــور فئة الملاك المصريين الذين قدر لهم أن يقوموا بدور أساسي في الحركـــة الوطنية .

وكان لمحمد علي باشا الفضل في تجنيد المصريين . وبالرغم من أن المناصب العسكرية العالية بقيت وقفا على الاتراك، فان

---

(١) قـــارن مع :

J.M. Landau: «Prolegomena to a Study of Secret Societies in Modern Egypt,» **Middle Eastern Studies,** Vol. 1, October, 1964, pp. 135 - 136.

خلفاء محمد علي فتحوا باب الترقية أمام أهل البـــلاد . وكان لمحمد سعيد باشا الفضل في انتهاج هـــذه السياسة . فقد استهدف هـــذا الوالي ، الذي كان يطمع في التمكين لنفسه في البلاد ، استنهاض همم المصريـــين وبث الوعـــي السياسي والاجتماعي في نفوسهم . ويذهب عرابي باشا الى أن هـــذا الوالي ذاته هو الذي وضع أول حجر في أساس مبدأ « مصر للمصريين » وذلك في خطبة له القاها في جمع من العلماء وأفراد الاسرة الحاكمة ورجال الدولة ، قال فيها :

« أيها الاخوان ، اني نظـــرت في أحوال هـــذا الشعب المصري من حيث التاريخ ، فوجدته مستعبدا لغيره من أمـــم الارض . فقد توالت عليه دول ظالمة كثيرة . . .

« وحيث اني اعتبر نفسي مصريا ، فوجب علي أن أربي أبناء هذا الشعب وأهذبه تهذيبا حتى أجعله صالحا لان يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغني بنفسه عن الاجانب . وقد وطدت نفسي على ابراز هذا الرأي من الفكر الى العمل . » (٢)

والواقع أن احتلال المصريين تدريجا للوظائف التي كانت وقفا على الاتراك هي من اهم التغـــيرات التي اصابت بنية المجتمع المصري في القرن التاسع عشر . (٣)

وكان لمحمد علي الفضل في انشاء المدارس الحديثـــة ،

---

(٢) احمد عرابي : **مذكرات عرابي** ، ج ١ (دار الهلال ، ١٩٥٣) ص ١٦ .

(٣) Gabriel Baer : « Social Change in Egypt : 1800 - 1914, » in P. M. Holt (ed.) **Political and Social Change in Modern Egypt** (London, 1968) pp. 147 - 48.

وانتهاج سياسة ارسال البعثات التعليمية الى دول اوروبا المختلفة ، ولاجادة اللغات الاجنبية ، حتى اذا عاد افرادها الى مصر ، اشتغلوا بالترجمة. (٤) وكان لهذه البعوث فضل كبير في تنوير الاذهان من خلال تدريسهم ونشاطهم في التأليف والترجمة واسهامهم في الصحافة ، واحتلالهم للوظائف المدنية في الدولة. وكان من نتائج حركة الترجمة الى العربية ان بدأت اللغة العربية أولى خطواتها في سبيل النهضة الجديدة . اذ أخذ « الاسلوب ينطلق شيئا فشيئا من قيوده البديعية القديمة ويصطنع لنفسه طرقا جديدة يعنى فيها بالمعنى دون اللفظ ، وبالجوهر دون العرض . » (٥) وأحرزت العربية في مصر نصرا آخر بحلولها تدريجا محل التركية لغة رسمية للدولة .

ومن أهم المكاسب السياسية التي أحرزتها مصر في ظل محمد علي باشا هي حصولها على درجة كبيرة من الاستقلال الداخلي على أثر حروبه مع السلطان . فقد جر عليه توسعه وانتصاراته على الجيوش التركية الى تدخل الدول الاوروبية وفرض تسوية بينه وبين تركيا ، ألحقت بمعاهدة لندن عام ١٩٤١ ، وأصدرها السلطان بفرمانين صدرا في ١٣ شباط (فبراير) وأول حزيران (يونيو) من السنة ذاتها . وقد جعل هذان الفرمانان الحكم في مصر وراثيا في أسرة محمد علي باشا على أن يتلقى كل خلف له فرمان التقليد من السلطان ، وأن تكون جباية الضرائب باسم السلطان، وان ترسل ربع ايرادات الحكومة المصرية من دخل الجمارك والضرائب الى تركيا . (٦)

(٤) جمال الدين الشيال : **تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي** (القاهرة ، ١٩٥١) ص ١٠٢ .

(٥) **المصدر ذاته** : ص ٢٢٤ .

(٦) عبد الرحمن الرافعي : **عصر محمد علي** (ط ٣ ، القاهرة ، ١٩٥٠) ص ٣٦١ وما بعدها .

وكان محمد علي باشا أول من أصدر صحيفة مصرية. (٧) ففي عام ١٩٢٧ أمر باصدار « جورنال الخديو » (٨) وتلته في السنة التالية « الوقائع المصرية » التي قدر لها الاستمرار . وكان الغرض من « الوقائع » أن تؤرخ لنشاط الحكومة ، وأن تسهم في التوجيه والارشاد العام. (٩) وتعددت الصحف في ظل خلفاء محمد علي ، واصبحت بفضل اسماعيل باشا (١٨٦٣ — ١٨٧٩) رسمية وشعبية ، وموالية ومعارضة . وكان لهجرة السوريين الى مصر، ونشاط جمال الدين الافغاني السياسي والفكري تأثير كبير في تنوع الموضوعات التي أخذت الصحف تعالجها، وفي مقدمتها الاصلاحات الادارية والسياسية والدستورية ، ومحاربة الاستبداد ، ونشر الوعي الفكري ، والدعوة الى الحرية والعدالة . ولم تحل سنة ١٨٨٢ حتى بلغت الصحف اليومية في مصر ثلاثا وثلاثين صحيفة (١٠) لا تزال احداها وهي الاهرام تصدر الى الان .

على أن اهم العوامل التي شحذت الوعي السياسي في

(٧) سبقت هذه الصحيفة صحيفتان صدرتا عام ١٧٩٨ في عهد الحملة الفرنسية وهما **Courier de l'Egypte** و **La Décade Egyptienne** وكانت الاولى للدعاية ونقل الاخبار وتوجيه الارشاد الى الجنود الفرنسيين في مصر ، والثانية لدراسة الشئون المصرية .
راجع ابراهيم عبده : تاريخ الطباعة والصحافة في مصر خلال الحملة الفرنسية (القاهرة ، ١٩٤١) والاشارة من ابراهيم عبده : **جريدة الاهرام** (دار المعارف ، ١٩٥١) ص ١١ .

(٨) سامي عزيز : **الصحافة المصرية** (القاهرة ، ١٩٦٨) ص ١٢ .

(٩) ابراهيم عبده : **جريدة الاهرام** ، ص ١٢ .

(١٠) راجع اسماء هذه الصحف في سامي عزيز : **الصحافة المصرية** ، ص ٢٤٤ — ٢٤٥ .

مصر كانت تزايد الاجانب فيها (١١) وتغلغل نفوذهم السياسي والمالي نتيجة للامتيازات الاجنبية ، وافتتاح قناة السويس ، واصلاحات اسماعيل باشا التي قصد بها الارتفاع بمصر في سنوات معدودة الى مستوى الدول الاوروبية حضارة وعمرانا ، ولجوءه الى الاستدانة من البيوتات الاوروبية بفوائد باهظة وعجزه عن دفع فوائدها ، وما لحق بالشعب في هذه الاثناء من ظلم وارهاق مالي . ويقول ماكوان ان مبدأ « مصر للمصريين » كان في عام ١٨٧٧ مطلبا قوميا واضحا . (١٢)

وأدى اشتداد الوعي السياسي الى تأليف الجمعيات الادبية والسياسية السرية ، والتحاق شخصيات مصرية كبيرة بالمحافل الماسونية . وقد تكون الجمعيات الادبية والمحافل الماسونية هي التي مهدت السبيل الى تأليف الجمعيات السرية المصرية . (١٣) وقدر للجمعية السرية التي الفها الضباط في عام ١٨٧٦ أن تكون نواة أول حزب سياسي مصري (١٤) .

تألف الحزب في ٢ نيسان (ابريل) ١٨٧٩ ، وقدم عريضة

---

(١١) لم يكن في مصر قبل بداية القرن التاسع عشر اكثر من بضع مئات من الاوروبيين . الا ان عددهم بلغ في عهد محمد علي عشرة **آلاف** ، ولم تحل سنة ١٨٧٨ حتى بلغوا ٦٨٫٦٥٣ ، فيما عدا الاتراك .

راجع Baer : « Social Change, » pp. 158 - 159.

(١٢) J. C. McCoan : **Egypt As It Is** (London, 1877) p. 83.

(١٣) راجع عن الجمعيات السرية .

London : « Prolegomena..., » p. 153 ff.

(١٤) راجع عن الحزب

Mahmud Zayid: **Egypt's Struggle for Independence** (Beirut, 1964) pp. 19 - 21.

الى الخديوي اسماعيل تتضمن اقتراحا بتسوية لديون مصر ، وتطالب بتعديل نظام مجلس شورى النواب الذي كان اسماعيل قد اسسه عام ١٨٦٦ ، بحيث يصبح مجلسا نيابيا يتمتع بسلطات المجالس النيابية في اوروبا ، وتكون الوزارة مسئولة امامه . وتكفي نظرة واحدة الى أسماء الموقعين على العريضة لملاحظة التغير الكبير الذي أصاب زعامة الامة . فالى جانب رؤساء الهيئات الدينية والاعيان ، وقعها عدد كبير من زعماء الفئات الاجتماعية الجديدة التي تألفت منها الطبقة الوسطى الجديدة ، وهم ملاك الارض ، والموظفون ، والضباط . بل ان الضباط الذين وقعوها كانوا اكثر من ثلث مجموع الموقعين وعددهم ٢٦٧ . (١٥) وأحرز الحزب نصرا كبيرا عندما اخرج اسماعيل الوزيرين الاوروبيين من الوزارة ، وحول مجلس شورى النواب الى مجلس نيابي ينتخبه الشعب ، وكلف شريف باشا زعيم الدستوريين بتأليف وزارة وطنية . لكن اسماعيل باشا اثار نقمة الدول الاوروبية ، وفشل ، بسبب استبداده ، في استمالة العناصر الوطنية ، واضطر الى التنازل عن عرش مصر تاركا عبئا ثقيلا من الديون كان النافذة التي نفذ منها الاحتلال البريطاني لمصر .

وأعيد تأليف الحزب الوطني في ٤ نوفمبر عام ١٨٧٩ بزعامة احمد عرابي وذلك في عهد الخديوي توفيق (١٨٧٩ —

---

(١٥) راجع عبد الرحمن الرافعي : **عصر اسماعيل** ، ج٢ (ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٤٨) ص ١٨٠ وما بعدها .

وراجع عن تغير الزعامة التقليدية في مصر :

Afaf Lutfi al-Sayyid: « The 'Ulema in Egypt During the Early Nineteenth Century, » in P. M. Holt (ed.) **Op. cit.**, pp. 264 - 280.

١٨٩٢) الذي استهل حكمه باخراج شريف باشا من الوزارة ، وطرد جمال الدين الافغاني الـــذي يعتبر من أركان النهضة المصرية أيـــام اسماعيل ، والامعـــان في الرضوخ لمطالـــب الاوروبيين . وتألفت دعامة الحزب الجديد من الضباط وملاك الاراضي والمثقفين . وكان الضباط منذ نشأتهـــم في الجيش يشكون من استبداد الاتراك بهم ، واحتقارهم لهم ، واحتكارهم للمناصب العسكرية العالية.وكان قد طفح الكيل باحالة ٢٥٠٠ منهم على الاستيداع بدعوى الاقتصاد في النفقات ، فقاموا في ١٨ شباط (فبراير) ١٨٧٩ بأول مظاهرة من نوعها في تاريخ مصر الحديث . وكان ملاك الاراضي والمثقفون يطالبون بتقييد سلطان الخديوي ويطمحون الى الاسهام في حكم البلاد . وكان هؤلاء كلهم يرون في اعلان افلاس مصر اذلالا لهم ولوطنهم(١٦) .

ودفعت هذه المظالم المصريين الى الثورة بزعامة احمـــد عرابي باشا . وبالرغم من تكاتف جميع فئات الشعب ، سوى شرذمة ممن التفوا حول الخديوي ، فانها فشلت . وكان من الممكن ان تنجح لو توفر لها وضوح الرؤية ، وصلابة العزيمة ، وارادة القتـــال الى النهاية . فلـــو ان المصريين استمروا في المقاومة لكان من الممكن أن يحرروا أنفسهم من تلك « العقبات والاعباء ... التي بقيت تعوق نمو مصر ، وتشل حيويتها طيلة جيل آخر من الزمن . » (١٧) على ان عرابي باشا سلم نفسه

(١٦) Zayid : **Egypt's Struggle,** p. 19.

قارن ايضا بما جاء في

M. Zayid : « The Origins of the Liberal Constitutionalist Party in Egypt, » in P.M. Holt (ed.) Op. cit. p. 335.

(١٧) G. Young : **Egypt** (London, 1927) p. 149.

وانتهت ثورته باحتلال الانجليز لمصر بعد هزيمة التل الكبير في ايلول (سبتمبر) ١٨٨٢ .

٢ ــ مراحل الحركة الوطنية المصرية منذ عام ١٨٨٢ .

ويمكن القول بأن الحركـــة الوطنية المصرية مرت منـــذ الاحتلال البريطاني لمصر في مراحل ثلاث : تبدأ أولاها بالاحتلال وتمتد الى نشوب الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ ، وتليها المرحلة الثانية التي تنتهـــي بقيام الثورة في عام ١٩٥٢ ، أمـــا المرحلة الثالثة فهي مرحلة ما بعد الثورة .

١ ــ المرحلة الاولى : ١٨٨٢ ــ ١٩١٤

استهلت سلطات الاحتلال البريطاني سيطرتها على مصر بتسريح الجيش ، ونفي زعمائه ، وتشكيل جيش جديـــد من ستة آلاف جندي يقودهم ضباط بريطانيون . وكان هذا الاجراء أكبر لطمة وجهتها سلطات الاحتلال للحركة الوطنية المصرية . وفي حين أن بريطانيا أبقت على تبعية مصر للدولة العثمانيـــة من الناحية القانونية ، فانها سيطرت على مقدراتها من الناحية الفعلية ، واقامت فيها حكومة « العقول البريطانية والايدي المصرية » التي وصفها الفرد ملنر بالحمية المقنعة . (١٨)

ابقت الحكومـــة البريطانية علـــى الخديـــوي ومجلس الوزراء. وفي أول أيار (مايو) ١٨٨٣ أصدرت القانون النظامي الذي نص على انشاء مجلسين هما مجلس شورى القوانين

(١٨) Alfred Milner : **England in Egypt** (7th edn., London, 1899) p. 29.

والجمعية العمومية . ولم تكن لآراء المجلسين سلطة الزامية .
كان مجلس شورى القوانين ينظر في مشروعات القوانين التي
تعرض عليه . أما الجمعية العمومية فكانت تجتمع للتداول في
الامور التي تهم البلاد .

وكان الحاكم الفعلي للبلاد المعتمد البريطاني . وكان اول
معتمد عينته الحكومة البريطانية هو اللورد كرومر (١٨٨٣ —
١٩٠٦) الذي كان يساعده عدد من المستشارين البريطانيين .

واستقطب الخديوي والمحتلون عددا كبيرا من أصحاب
المصالح والموظفين والانتهازيين ليكونوا أعوانا للاحتلال . ويشير
سعد زغلول الى هذا في كتاب له بعثه الى محمد عبده سنة
١٨٨٣ بقوله :

« الحال العمومية على ما تركتها . غير أن الناس
أخذوا في نسيان ما فات من الحوادث وأهوالها .
وقلت قالتهم فيها ، وخفت شماتة الشامتين منهم ،
وأصبح المادحون للانجليز من القادحين فيهم
وبالعكس . والكثير يتوقع انقلابا أصليا ، والله أعلم
بما يكون » (١٩) .

وكانت متاعب البريطانيين في هذه الفترة ناشئة لا من
مقاومة المصريين الذين كان قد أصابهم نوع من الذهول على
اثر هزيمة عرابي ، بل من الامتيازات الاجنبية ، وصندوق
الدين ، وعدم اعتراف الدول بقانونية مركز بريطانيا في مصر ،
ومعارضة بعضها للاحتلال وخاصة تركيا وفرنسا ، وادراك

(١٩) عبد الخالق محمد لاشين : **سعد زغلول** (القاهرة ، ١٩٧٠) ص ٧١ .

بريطانيا ان وجودها كان يتوقف على مقدرتها على تمكين مصر
من تحقيق ميزانية تفي بتغطية مصروفات الدولة . وطالما كانت
هذه المتاعب قائمة ، كانت تتالى التصريحات البريطانية بأن
الاحتلال اجراء مؤقت ، وان الانجليز سوف يغادرون مصر
حالما تتحقق بعض الاصلاحات ، وتتمتع الدولة بقدر من
الاستقرار يكفل للبلاد الامن والنظام والطمأنينة في ظل
الخديوي ، ويكفل الوفاء بتعهدات مصر الدولية . لكن لم تكد
بريطانيا تشعر بانحسار المتاعب الاساسية حتى أخذت تقتصد
في التصريحات اقتصادا أفقدها قيمتها .

ولم يعكر صفو الاحتلال خلال سنواته الاولى سوى اكتشاف
جمعية اطلقت على نفسها اسم « جمعية الانتقام » وغرضها
طرد الانجليز من البلاد ، ومعاقبة أعوان الاحتلال (٢٠) . وكانت
الجمعية قد وجهت انذارات وتهديدات للخديوي وللامراء
والنظار وحكمدار البوليس . فقبضت الحكومة عام ١٨٨٣ على
عدد من الاشخاص بدعوى اشتراكهم في الجمعية . ويبدو أن
نشاط هذه الجمعية انتهى من جراء ملاحقتها . (٢١)

ولم يستأنف الوطنيون محاولتهم لتنظيم صفوفهم الا بعد ذلك
بحوالي ست سنوات . ففي عام ١٨٨٩ قام الشيخ علي يوسف ،
بتشجيع عدد من الوطنيين ، باصدار جريدة « المؤيد »
لمقاومة الاحتلال والتصدي بالرد على الصحف الموالية له ،
وخاصة جريدة المقطم التي كانت منبرا للمحتلين وأعوانهم . (٢٢)
وظفر الوطنيون بتأييد الخديوي عباس الثاني الذي خلف توفيق

(٢٠) **المرجع السابق** ، ص ٧٢ .
(٢١) **المرجع ذاته** ، ص ٧٢ — ٧٣ .
(٢٢) Zayid: « The Origins.... » pp. 335 - 336.

على عرش مصر في عام ١٨٩٢ . وكان الخديوي عباس يطمح بمناصرة الوطنيين له في محاولته توسيع سلطاته ، ووقوفهم الى جانبه في وجه سلطات الاحتلال . ويقول أوكلند كولفن عن الاثر المباشر الذي احدثه تولي الخديوي عباس لعرش مصر :

« لقد ظهر العداء للاجانب ، كما ظهرت المعارضة الشديدة للموظفين (الانجليز) واجراءاتهم في كل مكان على أثر تولي عباس الثاني للحكم . وشاعت الحرارة التي بثها القصر في نفوس الموظفين من كل الفئات ... واشتد الشعور بالقلق الى حد عززت معه الحامية البريطانية » (٢٣) .

على ان نشاط الحركة الوطنية في السنوات اللاحقة وحتى عام ١٩١٤ اقتصر أكثره على تنوير الاذهان ، وشحن المواطنين بحب الاستقلال ، والسخط على الاحتلال بطريق الصحف والمنشورات ، ونشاط الاحزاب السياسية المنظمة . ولم يتعد ذلك الى المقاومة الفعلية الا في النادر . فقد كان المصريون في الشطر الاكبر من هذه المرحلة يعقدون الامال على فرنسا وتركيا لاخراج البريطانيين من بلادهم . لكن حادثة فاشودة (١٨٩٨) في اعالي النيل وتراجع فرنسا امام بريطانيا حملا في طياتهما خيبة أمل كبيرة للمصريين ، وجاءا بمثابة تذكير لهم بأن الفرنسيين لن يتمكنوا من تحريرهم من كابوس الاحتلال . وتلا ذلك ، الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا (عام ١٩٠٤) فقضى على ما كان قد تبقى لدى المصريين من

(٢٣) Auckland Colvin : **The Making of Modern Egypt** (London, 1906) p. 249.

الآمال المعقودة على فرنسا . وفي هذه الاثناء تجلى عجز تركيا عن النهوض بذلك العبء الجسيم . وعليه لم يبق أمام المصريين سوى الاعتماد على أنفسهم .

وحفلت الفترة التالية حتى سنة ١٩١٤ بنشاط سياسي بالغ اتخذ من الصحف والمجلات والخطب داخل مصر والدعاية خارجها وسيلة أساسية للتعبير عن نفسه . فقد شهدت هذه الفترة ظهور الاحزاب السياسية المنظمة وفي مقدمتها الحزب الوطني وحزب الامة . ولم يكن الاختلاف بين هذه الاحزاب يدور حول الاهداف الاساسية كالاستقلال ، وانما حول الوسائل المؤدية الى تحقيق تلك الاهداف . فبينما كان مصطفى كامل زعيم الحزب الوطني ينادي بالجلاء ووحدة وادي النيل ، وينتهز كل فرصة لمهاجمة الاحتلال وأعوانه ، كان حزب الامة ، الذي تألف بتشجيع من سلطات الاحتلال يرى التعاون مع المحتلين في سبيل النهوض بالمصريين ، ويؤيد سياسة التدرج في تحقيق المطالب القومية الاساسية . وكان مرد هذا الاختلاف الاساسي بين الحزبين في نظرتهما الى الاحتلال انعكاسا لنظرة الفريقين الى مستقبل مصر . فبينما كان مصطفى كامل يحتج على بريطانيا بتبعية مصر للدولة العثمانية ، كان حزب الامة — واكثرية أعضائه من ملاك الاراضي ممن يكرهون الاتراك، ومن المثقفين الذين يرون استقلال مصر عن تركيا — ينادي بعدم عودة تركيا الى مصر (٢٤) . ومع أن حزب الامة كان صغيرا بالقياس الى الحزب الوطني ، فان أهميته تكمن في أنه حمل

(٢٤) للمزيد عن هذا الموضوع اقرأ البحث الذي كتبه حسين فوزي النجار : **لطفي السيد والشخصية الوطنية المصرية** (القاهرة ، ١٩٦٣) ص ١٢١ وما بعدها .

معه بذور حزبي الوفد المصري وحـــزب الاحرار الدستوريين اللذين تزعما الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الاولى، وبذور نظرة الحزبين الى الاحتلال البريطاني (٢٥) .

وشهدت أواخر هذه المرحلة أحداثا وتطورات كانت ايذانا ببداية المرحلة التالية . ففي سنة ١٩١٠ وقعت في مصر أول حادثة اغتيال سياسي في تاريخها الحـديث ، عندما قـام ابراهيم الورداني باغتيال بطرس غالي باشا رئيس الوزراء . ودلت التحقيقات على وجود جمعية سرية تألفت للانتقام مـن أنصار الاحتلال (٢٦) . وتعين لنا هذه الحادثة بداية استئناف المصريين للكفاح الفعلي ضد المحتلين وانصارهم . غير أنها من ناحية أخرى أضعفت الحزب الوطني لانفصال أعضائه الاقباط عنه غضبا لمقتل بطرس غالي القبطي .

وكان الحزب الوطني قد أصيب بخسارة كبرى عام ١٩٠٨ من جراء وفاة زعيمه الذي كان لشخصه اثر كبير في تماسكه ، وسعة نشاطه ، والتفاف الناس ، وخاصة الشباب ، حوله . وفي أعقاب وفاته تصدع الحزب بسبب تنافس علي كامل أخي الفقيد ومحمد فريد على الزعامة . وأحاقت بالحزب ضائقـة مالية أدت الى اغـلاق صحفه الثلاث عـام ١٩١٠ . وجاءت اللطمة الاخيرة بفرار زعيم الحزب الجديد من مصر (١٩١٢)

---

(٢٥) Zayid : « The Origins..., » pp. 337 - 38.

(٢٦) راجع عن الجمعية عبد الرحمن الرافعي : **محـــمد فريد** (ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٤٨) ص ١٥٤ — ١٥٦ . وقد نشر مصطفى امين في **الاخبار** القاهرية في ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٦٤ وصفا مفصلا للجمعية استند فيه الى مذكرات محمد فريد وشهادة شفيق منصور في المحكمة عام ١٩٢٤ . وكان شفيق منصور هذا عضوا سابقا في الجمعية .

وقيادته للحزب من الخارج . ومن قبيـل المصادفات أن سعد زغلول استقال في هذا العام ذاته من منصبه كوزير للعدل ، وسلك سبيل المعارضة للحكومة .

وتكشف أوليات سعد زغلول عن كثير مــن التقلب في مواقفه من الاحتلال والخديوي والاحزاب السياسية ، وعن حب لحياة الرفاهية والبذخ (٢٧) . وقد أشار هو نفسه الـى بعض هذا في خطبة له القـاها في جلسة ١٥ حزيران سنة ١٩١٤ . قال :

« اخواني ، عملت وأنا وزير أمرا لو عرض علي الآن كنت أول المنتقدين عليه ، والمعارضين فيه بكل قواي . عملته لظروف بررتها في ذلك الوقت أمـام نفسي كما يبرر اخواني أعمالهم الآن . وكنت حسن النية كما أنهم حسنو النية . ولكـن لو عرض علي مثل هذا الامر الآن أراه خطأ جدا وأتألم له غاية التألم. فلا يهولنكـم أشخاص الـوزراء ولا العقل الـذي تعرفونه فيهم . فان مراكزهم تتغلب عليهم ، وربما تغلبت على الفائدة التي يريدون ضمانتها » (٢٨) .

غير أن نجم سعد زغلول أخذ في الصعود بسرعة بعـد عام ١٩١٢ بسبب عاملين أساسين : الاول توافر أهم صفات الزعامة فيه وعدم توافرها في غيره ، والثاني هــو الظروف

---

(٢٧) راجع فصل « تكوين سعد السياسي » في كتاب لاشين : **سعد زغلول** ص ٦١ وما بعدها .

(٢٨) راجع : « نشأة حزب الوفد المصري ، ١٩١٨ — ١٩٢٤ » ص ٨٣ — ١٣٤ من هذا الكتاب .

المواتية . وكانت الفرصة الذهبية الاولى في تسلقه سلم الزعامة هي الانتخابات عام ١٩١٣ للجمعية التشريعية التي كان قد أسسها كتشنر . فقد فاز سعد في الانتخابات بتأييد من الحزب الوطني وحزب الامة الذي كان قد أصيب بخيبة أمل كبيرة من جراء رفض سلطات الاحتلال التقدم بأية تنازلات أساسية تلبية لمطالب الحزب ، وخاصة مطالبته بوضع دستور للبلاد. واجتمعت كلمة الحزبين على زعامة زغلول للمعارضة داخل الجمعية التشريعية. ويبدو من كلماته في الجمعية أنه اكتشف امكاناته ، وخطورة الدور الذي يمكنه أن يقوم به في توجيه الامة . قال مرة بصدد خطبه في الجمعية التشريعية :

« سواء لدي نجحت أم لم أنجح ، فاني لا أخطب في الجمعية التشريعية وحدها ، بل في الامة جميعا ، ولا أخاطب الحاضر وحده بل المستقبل أيضا » (٢٩).

وكتب محمد فريد في عام ١٩١٤ يحث اللجنة الادارية للحزب الوطني لا على ضم زغلول الى الحزب فحسب ، بل وعلى اختياره خلفا لاحمد لطفي في وكالة الحزب .

ولم يحقق المصريون شيئا يذكر من أهدافهم الوطنية الاساسية في هذه المرحلة (١٨٨٢ — ١٩١٤) . فلم يتقدموا تقدما ملموسا في سبيل التدرب على الحكم الذاتي . فقد كان زمام الامور بيد المستشارين الانجليز . ولم تكن نصيحة المستشار البريطاني مجرد نصيحة الا في الظاهر . فمن الناحية الفعلية كانت أمرا ينبغي تنفيذه . فلما نصحت الحكومة البريطانية باخلاء السودان وتردد شريف باشا في قبول النصيحة

(٢٩) **المصدر ذاته .**

أرسل اللورد جرانفيل برقية الى المعتمد الانجليزي في مصر يقول فيها :

« ... ولا أرى حاجة الى أن أوضح لكم أنه من الواجب ، ما دام الاحتلال البريطاني **المؤقت** قائما في مصر ، أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التي ترى اسداءها للخديو في المسائل الهامة التي تؤثر في ادارة مصر وسلامتها. ويجب على الوزراء والمديرين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها الى أن تصر على اتباع السياسة التي تراها . ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير او مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة .... » (٣٠) .

أما التعليم الذي كان ينتظر منه ان يرتقي بأبناء البلاد ليؤهلهم لحكم بلادهم فقد تأخر في زمن الاحتلال . اذ لم يكن الهدف من التعليم خلال هذه الفترة الا تخريج كتبة لدوائر الحكومة وموظفين صغار للدولة . وتدنى عدد البعثات التعليمية الى الخارج ، حتى أصبح المبعوثون يعدون على الاصابع (٣١) وكان مستشار التعليم اسكتلندي لا يعطف على المصريين (٣٢). وتقول مذكرة سرية كتبها ج. مارشال للوزارة البريطانية وتحمل تاريخ ١٩ نيسان ١٩١٩ :

(٣٠) نص البرقية مترجم في عبد الرحمن الرافعي : **مصر والسودان في اوائل عهد الاحتلال** (ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٤٨) ص ٢٨ .

(٣١) **المصدر السابق .**

(٣٢) Afaf Lutfi al-Sayyid : **Egypt and Cromer** (London, 1968) p. 176.

« ليس الطالب المصري من مخلوقات الله ، بل من خلق دنلوب . يتخرج آلاف الشباب الصغار من المدارس فلا يجدون سبيلا الى الاستفادة من علمهم .

« لقد علم محمد علي العدد الذي يفي بحاجات حكومته ، أما دنلوب فقد علم عددا يكفي لخلق ثورة » (٣٣) .

وبينما كان التعليم في عصر اسماعيل مجانيا ، صار في ظل الاحتلال مقابل رسوم . وجاء في تقرير عرض على مجلس شورى القوانين في ديسمبر ١٨٩٤ :

« ان نشر التعليم قد تقهقر كليا عما كان عليه قبل ذلك ، ويحسن بنا أن نقول : ان القابضين على زمام نظارة المعارف العمومية وادارتها قد سعوا بكل اجتهاد الى طرق تقليل التعليم ، وسد أبوابه بكل حيلة في وجوه الامة . ولولا النزر القليل القادر على اداء المصروفات لما وجد في المدارس من التلامذة بقدر عدد المعلمين والموظفين . ويا ليت النظارة كانت تقبل كل من يأتيها متعهدا بدفع المصاريف ، بل انها سدت هذا الباب أيضا في كثير من الاحوال والجهات . » (٣٤)

وفي احصائية أمين سامي باشا لعدد الطلبة في القطر

(٣٣) من مذكرة بعنوان « On Psychological Aspect of Egypt. »

(٣٤) أورد الاقتباس الرافعي في **مصر والسودان** ، ص ١٨٠ .

المصري لعام ١٩١٣ — ١٩١٤ أن ٧٤ر٩٩٨ طالبا (اي ٥ر٧٠ ٪ من جملة بالغي سن التعليم) كانوا لا يزالون محرومين من التعليم ، وأن المحرومات منه في ذلك العام كن ٩٣٢ر٩٩٤ (اي ٥ر٩٣ ٪ من مجموع بالغات سن التعليم) . (٣٥)

وزاد في هذه الفترة تغلغل النفوذ والنشاط الاجنبيين في مصر . فقد زاد عدد الاجانب من ٦٨ر٦٥٤ عام ١٨٧٨ ، الى ١٥١ر٤١٤ عام ١٩٠٧ ، بينهم ٦٢ر٩٧٣ من اليونان، ٣٤ر٩٢٦ من الايطاليين، و ٥٣ر٥١٥ من السوريين والبريطانيين وغيرهم (هذا فيما عدا الاتراك) (٣٦) . فكان هؤلاء الاجانب يتمتعون بالامتيازات الاجنبية التي تجاوزت في مصر كل حد بلغته في أي ولاية او قطر تابع لتركيا . وكانت هذه الامتيازات مبعث استياء المصريين وحنقهم لانها كانت تمنح الاجانب حق الاعفاء من بعض الضرائب ، وحق حماية قناصلهم لهم ، وحق محاكمة الاجنبي في المحاكم القنصلية . وبالرغم من ان سلطات الاحتلال البريطاني نجحت في فرض بعض الضرائب على الاجانب ، وبالرغم من تأسيس المحاكم المختلطة للنظر في القضايا المدنية للاجانب ، فان الامتيازات الاجنبية بقيت عقبة كأداء في سبيل الاصلاح (٣٧) .

واستفحل نفوذ الاجانب في الحياة المالية والاقتصادية

(٣٥) أمين سامي باشا : **التعليم في مصر** (مطبعة المعارف ، لا تاريخ) ص ١٢٥ — ١٢١ .

(٣٦) Baer : « Social Change, » pp. 158 - 159

(٣٧) Zayid : « New Light On the Anglo - Egyptian Negotiations for the Conclusion of the 1936 Treaty, » **al-Abhàth**, American University, Beirut, Vol. XXII, Vos. 3 and 4, December, 1969, p. 93.

في البلاد ، تبعا لتدفق رؤوس الاموال الاجنبية التي سعى أصحابها الى استثمارهـا فيها . ويؤخذ مـن بيان لمصلحـة الاحصـاء المصرية ان الشركـات الاجنبية التي تأسست في مصر في الفترة من ١٨٨٣ الى قبيـل الاتفاق الودي الفرنسي البريطاني عام ١٩٠٤ كانت ستين شركة مساهمة بلغ رأسمالها أربعين مليونا من الجنيهات ، وانهـا بلغت بعد ١٩٠٤ مئـة وستين شركة مساهمة بلغ مجموع رأسمالها ١١١ر٢٣٢ر٢٥٧ جنيها في عام ١٩١٣ . هذا علاوة علـى البيوتات التجارية والمالية التي أنشأها الاجانب . ومعنى هذا أن الاموال الاجنبية صارت تتحكم في الحياة المالية والاقتصادية في مصر (٣٨) .

وجد الدائنون والمرابون الاجانب في مصر مرتعا خصبا . فوقع قسم كبير من أصحاب الاراضي تحت طائلة الدين، الامر الذي حمل عددا كبيرا منهم الى رهن أرضه . ويقـول تقرير لجنة الميزانية في مجلس شورى القوانين عـن ميزانية سنة ١٨٩٤ :

« ان الامة المصرية سائرة في طريق الفقر وعسر الحال . وهذا يزيد على توالي الايـام ، وتداول الاعوام. وحسبنا في بيان ذلك ان الديون الخصوصية المسجلة في سجلات المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ الى مارس ١٨٨١ نحو الاثني عشر مليون جنيه ، وبلغ قدر الاطيان المرهونة نحـو مليون وثلاثمئة فـدان وكسور ، والعقارات نحو التسعة آلاف ومئة ، وهذا خلاف الديون غير المسجلة ، أعني أنهـا تضاعفت تقريبا في عشرة أعوام . ولا شك أن هذه الحالة لو

(٣٨) الرافعي : **مصر والسودان** ، ص ١٨٤ — ١٨٨ .

دامت لم يمض الا سنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين وتصبح الاراضي المصرية ومعظمها مرهون ، ويصبح الاهالي أجراء يعملون لدائنيهم فيما كانـوا يملكون » (٣٩) .

ومن الملاحظ في هذه الفترة استمرار اهمال الصناعـة المحلية الى حد اختفى معه عدد كبير من الصناعات التي كانت قد نجحت في البقاء بعد فشل تجربتي محمد عليباشا والخديوي اسماعيل في تصنيع مصر . ويقول اللورد كرومر في تقريره لعام ١٩٠٥ :

« من يقارن الحالة الحاضرة بالحالة التـي كانت منذ عشر سنوات او خمس عشـرة سنة يجد بونا شاسعا ، وفرقا مدهشا ، فالشوارع التـي كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعاتوالحرف من غزالين، ونساجين ، وحاكة ، وعقادين، وصباغين، وخيامين، وصانعي أحذية ، وصاغة ، ونحاسين ، وعطارين ، وصانعي قـرب ، وغرابيل ، وسروج ، وأقفـال ، ومفاتيح ، ومن شاكلهم ، كلها قلت عددا أو درست ، وقامت على أطلالها مقاهي ودكاكين مملوءة بالبضائع الاوروبية » (٤٠) .

ويرجع تأخر الصناعة في الاساس الى عوامل في مقدمتها استعجال الربح ، الامر الذي تحول المستثمرون من أجله عن الصناعة الـى الزراعة والعقارات والتجـارة ، والمنافسة

(٣٩) **المصدر ذاته** ، ص ١٨٧ — ١٨٨ .
(٤٠) **المصدر ذاته** ، ص ١٨٣ .

الاجنبية ، وعدم توفر الحماية . واقتصرت الصناعة حتى مطلع الحرب العالمية الاولى على صناعة السكر ، وحلج القطن ، والنسيج ، والملح، وأدوات البناء ، والكحول، وهي الصناعات التي كانت تتوافر خاماتها في مصر . (٤١) وساد الاعتقاد بايحاء من بريطانيا أن مصر بلد زراعي وانه لا مستقبل للصناعة فيها (٤٢) .

وكان من أبعد التطورات الاجتماعية اثرا في مصر تزايد فئة الاثرياء والرأسماليين التي تعرف احيانا بالباشوات ، وعلى رأسها أسرة محمد علي . وكانت هذه الفئة تشمل مصريين وغير مصريين ، وقامت ثروتها في الاساس على ملكية الارض والزراعة . وكان يشار الى هذه الفئة احيانا بأصحاب المصالح الحقيقية في مصر . وتكشف احصائية لعام ١٩١٠ عن ان ١٢ر٤١٤ شخصا من أهل مصر البالغ عددهم حوالي اثني عشر مليونا كانوا يملكون حوالي نصف أراضي مصر (٤٣) . ولم يتغير الوضع تغيرا جوهريا حتى سنة ١٩٥٢ . على انه مما تنبغي ملاحظته ان هذه الفئة اخذت تزداد حتى بلغت في منتصف الثلاثينات من هذا القرن ١٢ر٦٣٣ مالكا . وكان تعداد هذه الفئة في عام ١٩٥٢ ، وقبيل الاصلاح الزراعي بعد الثورة ، ١١ر٠٠٠ مالك ، هذا بينما تضاعف عدد السكان الذين كان

(٤١) للمزيد عن هذه الناحية راجع علي الجرتلي : **تاريخ الصناعة في مصر** (القاهرة ، ١٩٥٢) ص ١٦٩ وما بعدها .

(٤٢) **المصدر ذاته** ، ص ١٧٧ .

(٤٣) راجع الاحصائية في :
A. E. Crouchly : **The Economic Development of Modern Egypt** (London, 1938) p. 258.

يعمل منهم ٦٣ر٢٪ في الزراعة (٤٤) .

وفي حين ان بعض هؤلاء اسهموا في الحركة الوطنية المصرية ، فان همهم الاساسي كان الحفاظ على مصالحهم وتنميتها ، وقد وصف أحد الاجانب نفسية هذه الفئة بقوله :

« ان الخاصة الاساسية التي تميزهم هي الغرور . ويتصفون بالكبرياء والعناد الشديدين . ويجهلون كل ما له صلة بالمعرفة المقارنة » (٤٥) .

ويذكر السير رونالد جراهام الذي كان مستشارا للداخلية في مصر في تقرير له عن الاجتماع الاول للجمعية التشريعية في مصر أنه كان بين الاعضاء الاثنين والستين المنتخبين للجمعية ٣٨ من كبار الملاك الذين كانوا يفتقرون الى المقدرة والتعليم والآراء السياسية (٤٦) .

ب — المرحلة الثانية : ١٩١٤ — ١٩٥٢

كان عام ١٩١٤ بما شهده من تطورات سياسية على الصعيدين المحلي والعالمي فاتحة عهد جديد في تاريخ الحركة الوطنية في مصر . ففي ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) من ذلك

(٤٤) Gabriel Saab : **The Egyptian Agrarian Reform** (London, 1967) pp. 1 - 2.

(٤٥) من مذكرة مارشال سابقة الذكر .

(٤٦) الوثيقة ٢٣ من الوثائق التي اعدت لتنوير لجنة ملنر وعنوانها :
« Report on the First and Only Session of the Egyptian Assembly by R. Graham, » June 26, 1924.

العام ، أعلنت الحكومة البريطانية الحماية على مصر التي كانت حتى ذلك التاريخ تابعة لتركيا اسما ، ولبريطانيا فعلا . وكانت الحكومة البريطانية قبيل اعلانها قد فكرت جديا في ضم مصر اليها ، ولكنها عدلت عن ضمها الى اعلان الحماية عليها لاسباب كان في مقدمتها المعارضة الدولية ، وتفضيل رجال الوكالة البريطانية في مصر الحماية على الضم (٤٧) .

وبموجب الحماية اعلنت بريطانيا استقلال مصر عن تركيا، وعزلت الخديوي عباس ، الذي كان قد غادر مصر الى تركيا ، عن عرش مصر ، وعينت مكانه حسين كامل، وخلعت عليه لقب سلطان ، واستبدلت بمعتمدها البريطاني مندوبا ساميا على البلاد ، وأعلنت توليها السيطرة على العلاقات الخارجية للحكومة المصرية ، وتعهدها بالدفاع عن مصر . وبالرغم من ان اعلان الحماية سلب مصر مكاسبها السياسية التي كانت قد حصلت عليها منذ أيام محمد علي باشا ، وبالرغم من عدم سلامته من الناحية القانونية ، وبالرغم من السخط الذي اثاره في النفوس ، فانه تم دون معارضة فعلية من جانب المصريين ، ودون أن يصر زعماء المصريين على الظفر بوعد قاطع من بريطانيا بتسوية الوضع فيما بعد الحرب .

ومما يثير الدهشة والاستغراب أن الزعماء السياسيين المصريين البارزين أخذ طموحهم السياسي لا يعدو تنظيم وضع مصر في **اطار الحماية . لقد** نجحت بريطانيا خلال اقل من جيلين من الزمن ان تقنع المصريين بأن لها مصالح أساسية في مصر ،

(٤٧) للمزيد راجع: «نشأة حزب الوفد المصري» ص ٨٣ — ١٣٤ من هذا الكتاب
مؤسسة الاهرام : **خمسون عاما على ثورة ١٩١٩** (القاهرة ، لا تاريخ)
ص ٦٤ — ٦٧ .

وانه لا بد لاية تسوية مقبلة أن تكفل المصالح . فقبل اعلان الحماية اتفق رشدي باشا ، رئيس الوزراء ، وعدلي يكن وزير الخارجية ، واحمد لطفي السيد على السعي لاعتراف انجلترا باستقلال مصر لقاء ضمان مصالحها « الى حد ان نعاونها بدخولنا معها الحرب اذا كان هذا ضروريا » (٤٨) . وفي البيان الذي أعلنه حسين كامل بمناسبة قبوله عرش مصر عبر عن أمله في أن « يزيد اشتراك المحكومين في حكومة البلاد زيادة متوالية معتمدا على انعطاف الحكومة البريطانية وتأييدها . » (٤٩) ويروي سعد زغلول في مذكراته أن « حسين كامل كان يزمع السفر بعد انتهاء الحرب الى لندن لتنظيم الحماية ، أي المطالبة بالحكم الذاتي في نطاق الحماية البريطانية » . ويضيف سعد زغلول بأن رشدي باشا كان يهم بوضع برنامج سياسي اداري لمصر يوفق بين حماية مصالح انجلترا السياسية ومصالح الاوروبيين المالية والتجارية ، ويقضي بأن يتم اعلان مصر دولة ملكية دستورية مستقلة ، والى تعديل القانون النظامي الذي صدر في تموز (يوليو) ١٩١٣ ، بحيث تصبح للجمعية التشريعية سلطة التشريع، لكن فيما يخص المصريين وحدهم . (٥٠)

وبالرغم من أن سعد زغلول ، كما يقول في مذكراته ، اعترض على مشروع رشدي هذا لانه يخضع مصر لتقييدات كثيرة ، فانه هو الاخر كان مستعدا « لتنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا في حدود الحماية تنظيما أساسه قيام الحكم الدستوري الصحيح في البلاد . فقيام هذا الحكم يرفع عنا ما ننوء به من

(٤٨) مؤسسة الاهرام : **خمسون عاما** ، ص ٤٤ — ٤٥ .
(٤٩) **المصدر ذاته** ، ص ٧٧ .
(٥٠) **المصدر ذاته** ، ص ٧٨ — ٧٩ .

سلطة مطلقة ، شرعية كانت تلك السلطة او فعلية ، ويدنينا من هدفنا في الاستقلال ، اذ يتيح لنا فرصة النهوض بالشعب في مدارج الرقي ، فاذا بلغ أشده لم يكن لغيره عليه سلطان » (٥١) .

تذكرنا هذه المواقف من اماني مصر ببرنامج حزب الامة لنيل الاستقلال بالتدريج . وتبين لنا من ناحية أخرى أن السياسة المصرية كانت ترسم في دوائر ضيقة لا صلة لها بالشعب . ولا يمكن فهم السياسة المصرية خلال السنوات التالية وحتى عام ١٩٣٦ على الاقل ، الا في ضوء هذا الوضع.

ومهما يكن من أمر فقد كان من الواضح أن زعماء المصريين — رسميين وغير رسميين — كانوا يترقبون الفرص للدخول مع بريطانيا في مفاوضات لاعادة النظر في العلاقات المصرية — البريطانية. وكانت هذه اول مرة منذ عام ١٨٨٢ تجتمع فيها كلمة المصريين وان كانت أهدافهم متضاربة . وكان منشأ التضارب في الاساس كامن في اختلاف نظرة السلطان فؤاد ، الذي كان قد خلف حسين كامل عام ١٩١٧ ، عن نظرة أكثر الوطنيين الى سلطات السلطان وهيئات الدولة . فبينما كان السلطان فؤاد يسعى الى توسيع سلطاته على حساب البريطانيين والشعب كان الوطنيون يطمحون الى تقييد سلطاته واقامة حكم نيابي . ولم يكن تشجيع السلطان فؤاد للوطنيين أمثال عبد العزيز فهمي وزغلول الا لدعم مركزه تجاه الدولة الحامية . فقد كان قبيل الحماية قد حاول اخراج وزيرين من منصبيهما واحلال عبد العزيز فهمي وزغلول محلهما ، ولكن المندوب السامي أفهمه بلهجة حازمة انه لا بد وأن يقبل نصيحة

(٥١) للمزيد راجع : (نشأة حزب الوفد المصري) ص ٨٣ — ١٣٤ من هذا الكتاب .

بريطانيا له في مثل هذه الشئون ، فاضطر الى التراجع بعد ارضائه ارضاء جزئيا (٥٢) .

وتمخضت مساعي الوطنيين عن تأليف وفد من سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي قابل وينجت بعد الهدنة بيومين أي في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) وعرض مطالبه . طالب الوفد حسب روايته « بالاستقلال التام » ، ولكنه ضيق نطاق « الاستقلال » ، أو سلبه جوهره ، عندما قال :

« متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فاننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين اي دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا ، فنعطيها ضمانة في طريقها للهند وهي قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء ، بل نحالفها على غيرها ، ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود » (٥٣) .

وبينما تذكر الرواية الوفدية السابقة عن المقابلة أن الوفد طلب الاستقلال التام ، فان تقرير وينجت يذهب الى أنهم طلبوا الحكم الذاتي التام ، وأنهم ينكرون الاساليب التي اتبعها مصطفى كامل ومحمد فريد ، وان كانوا يتفقون مع مبادئهما (٥٤) . ويميل كاتب هذه السطور الى الاخذ بالرواية

(٥٢) راجع التفصيلات في مؤسسة الاهرام : **خمسون عاما** ، ص ٧٩ وما بعدها .

(٥٣) راجع النص الكامل في عبد الرحمن الرافعي : **ثورة سنة ١٩١٩** ، ج١ (ط ٢ ، ١٩٥٥) ص ٧٢ — ٩٧ .

(٥٤) برقية وينجت الى وزارة الخارجية البريطانية رقم ١٧١٠ ، في ١٧ نوفمبر ١٩١٨ . كلمة « ينكرون » ترجمة للكلمة الانجليزية disavow

الثانية لانها تتفق مع سياق الاحداث . فسعد زغلول لم يستخدم عبارة « الاستقلال التام » الا بعد ذلك وباصرار من الحزب الوطني .

وكان أول من خرج على هذا الاجماع الوطني على المطالب المعتدلة وضرورة الاستمرار في العمل على تحقيقها السلطان فؤاد ، الذي أدرك أن بقاءه في منصبه رهن بتعاونه مع الدولة المحتلة. فالحكومة البريطانية لم تختره سلطانا الا لانها اعتقدت انه سيكون سهل الانقياد (٥٥) . وقبيل بداية عهده قامت الحكومة البريطانية بسداد ما عليه من ديون (٥٦) . وكان لا يخفي أمام من لهم اتصال وثيق به افتخاره بأصله التركي واحتقاره للمصريين (٥٧) ولم تكن نزعته الى الاستبداد تتفق مع اماني الوطنيين ومطالبهم في الحكم النيابي . وعليه فقد انتهز فرصة تسلمه كتابا من الوفد فيه تقريع وتهديد خفيان، فطلب الحماية من السلطات البريطانية، وبهذا بدأ فصل طويل من النزاع بين الوفد والاسرة العلوية لم ينته الا بتنازل فاروق عن العرش (٥٨) .

وكان التحول الكبير الذي حدث في هذه الفترة هو اشراك الشعب من اهل الحضر والريف في الحركة الوطنية .

---

(٥٥) Ronald Wingate : **Wingate of the Sudan (London, 1955)** p. 220 ff.

(٥٦) Barrie St. Clair McBride : **Farouk of Egypt** (London, 1968) p. 64.

(٥٧) F.O. 407, No. 219, Sir Miles Lampson to Mr. Eden, Cairo, May 1, 1936.

(٥٨) راجع : « نشأة حزب الوفد ... » ص ٨٣ — ١٣٤ .

فعندما أنكر السير ريجينالد ونجت على اعضاء الوفد الثلاثة الذين قابلوه تحدثهم بالنيابة عن المصريين ، أخذ هذا الوفد يسعى الى اكتساب صفة تمثيلية بضم أعضاء آخرين حتى بلغ عدد أعضائه اربعة عشر عضوا ، ووضع صيغة بتوكيله مطالبا باستقلال مصر ، واخذ يجمع التوقيعات عليها . واقبل الشعب بجميع فئاته بحماسة على توقيعها نظرا للسخط الذي كان منذ اوائل الحرب يعتمل في نفسه على البريطانيين . وأقدمت السلطات البريطانية بعد أن ضاقت ذرعا بنشاط الوفد على خطوة اندلعت منها الشرارة التي فجرت ثورة عام ١٩١٩، ألا وهي قيامها في ٨ آذار ١٩١٩ بنفي سعد زغلول مع ثلاثة من اعضاء الوفد الى مالطة .

وكان سعد زغلول يتمنى ويتوقع أن تقوم السلطات البريطانية باجراء ما ضده فتسجنه أو تنفيه ، فعهد الى عبد الرحمن فهمي بتشكيل تنظيم سري للانتقام من أعداء الوفد . ونشط هذا التنظيم بعد نفي زغلول ، وشكل الوفد لجنة مركزية له في القاهرة ، تلاها تشكيل لجان فرعية له في جميع انحاء مصر . وبهذا تم اشراك الشعب في الحركة الوطنية .

وانفجرت الثورة احتجاجا على نفي سعد زغلول . فجاء انفجارها بمثابة « عودة الروح » الى الشعب المصري . فقد أمدت الثورة ونشاط لجنة الوفد المركزية والتنظيم السري الوفد بقوة حفزته على الاستمرار في الكفاح رغم اعتراف ويلسون والدول الاوروبية بالحماية البريطانية على مصر (٥٩).

ولم تفاجأ الحكومة البريطانية باصرار المصريين على فتح

---

(٥٩) قارن مع Zayid, **Egypt's Struggle**, p. 89.

باب المسألة المصرية بقدر ما فاجأتها الثورة . فبادرت الى تعيين اللورد اللنبي مندوبا ساميا على مصر ، كما ارسلت لجنة برئاسة اللورد ملنر للتحقيق في أسباب الاضطرابات، واستقبلت الوفد المصري في لندن ودخلت معه في محادثات بقصد التوصل الى اتفاق . ولم تخرج بريطانيا في مشروع الاتفاق عن مفهوم الحماية الا بالاسم . كانت مستعدة لعقد معاهدة تحالف تعترف بموجبها باستقلال مصر لكن لقاء الابقاء على القوات البريطانية في مصر ، وتعيين مستشار مالي ومستشار قضائي انجليزيين وحقوق أخرى . وفي حين ان بعض أعضاء الوفد لم يكونوا يمانعون في قبول الاتفاق فان سعد زغلول رفضه . وكان هذا بداية الانشقاق الكبير الذي أصاب الوفد في أوائل عام ١٩٢٢، وأدى في النهاية الى قيام حزب الاحرار الدستوريين في العام نفسه (٦٠) .

ولما تعذر على بريطانيا حمل المصريين على توقيع أي اتفاق لا يقره زغلول ووفده ، قامت الحكومة البريطانية ، بضغط من اللنبي ، وباتفاق مع « المعتدلين » باصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي أعلن الغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر مع الاحتفاظ بمسائل أربع عرفت بالتحفظات وهي : سلامة مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر ، والدفاع عن مصر ضد اي عدوان او تدخل خارجي مباشر كان او غير مباشر ، وحماية مصالح الاجانب في مصر ، وحماية الاقليات ، وأخيرا السودان . وفي نفس التاريخ أرسل اللنبي مذكرة ايضاحية الى السلطان فؤاد يسلم فيها بحق مصر في انشاء برلمان واصدار دستور . وفي ١٥ آذار (مارس) ابلغت

(٦٠) راجع عن حزب الاحرار : «نشأة حزب الاحرار الدستوريين» ص ١٣٥ — ١٥٦ من هذا الكتاب .

بريطانيا الدول عن الوضع الجديد ، لكنها حذرتها من التدخل في مصر .

وغني عن القول أن التحفظات الاربع سلبت الاستقلال جوهره وابقت على الامور الشكلية . فالتحفظات الثلاث الاولى تسمح لانجلترا بالتدخل متى تشاء في شئون مصر . لكن التصريح مع هذا اعترف بالغاء الحماية دون الوصول الى اتفاق مع المصريين او الحصول على اعتراف منهم بمركز بريطانيا في مصر ، مما دعا الى اجراء سلسلة من المفاوضات انتهت بعقد معاهدة ١٩٣٦ .

وفي ١٥ آذار (مارس) أعلن السلطان فؤاد استقلال البلاد واتخذ لقب ملك مصر ، وفي ٣ نيسان (ابريل) عهد الى لجنة بوضع دستور للبلاد وقانون للانتخاب . ونص الدستور ، الذي صدر في ١٩ نيسان ، على انشاء مجلسي البرلمان والشيوخ . ولكن الدستور خول الملك سلطات واسعة الى حد أنه كان بمقدوره ، اذا واتته الظروف وحصل على موافقة السفير البريطاني ، حل البرلمان واقالة الوزارة وشل التشريع . وبالرغم من أن الدستور نص على أن الامة هي مصدر جميع السلطات ، فان هذه المادة ظلت حبرا على ورق .

وجدت بريطانيا في الملك واجهة تتستر وراءها ، وأداة تستخدمها في القيام « بالمهمات القذرة » لوزارة الخارجية البريطانية ، وذلك بالتخلص من حكومات الوفد كلما انتهج الوفد سياسة مناهضة لبريطانيا ، وبدت في الافق سحب تنذر بقرب وقوع أزمة في العلاقات بين بريطانيا ومصر (٦١) .

(٦١) Major C.S. Jarvis : **Desert and Delta** (London, 1947) p. 58.

وساعد الملك في سياسته هذه الانتهازيون ، وحزبا الاقلية ، وهما حزب الاحرار الدستوريين وحزب القصر . وشبه أحدهم هذين الحزبين بأركان حرب دون جيش وذلك لافتقارهما الى القواعد الشعبية واعتمادهما ، وخاصة حزب القصر ، على عطف « مولانا الملك » .

واجتذب القصر جميع العناصر التي كانت تسعى الى المناصب والالقاب والثروة . وكان الملك فؤاد المنتفع الاول .

ورث فؤاد عن والده ٨٠٠ فدان . وعندما توفي ترك لورثته ٣٩,٠٠٠ فدان علاوة على ما بيده من أراضي الوقف التي بلغت ٤٥,٠٠٠ فدان . (٦٢) ويذكر ماكبرايد McBride ان الملك استثمر قبل وفاته ٢٨ مليونا من الجنيهات في بنوك أوروبا وترك ضعفيها في مصر . (٦٣)

ولم يكن ممكنا لجشع الملك فؤاد الا يستلفت نظر البريطانيين . كتب السفير البريطاني السير مايلز لامبسون للمستر ايدن ، وزير الخارجية البريطانية ، يقول :

« ان عزم الملك فؤاد جمع ثروة كبيرة دفعه الى استغلال سلطته التنفيذية في سبيل مصالحه الخاصة . وان ما ترتب على ذلك من فضائح حتمية أساء الى مركزه في نظر دار المندوب السامي وحرمه من عطفها وتأييدها . ومهما يكن من أمر لا يسع السلطات

(٦٢) **المصور** ، عدد ٦٠٤ ، ٨ مايو ، ١٩٣٦ ويذكر احمد بهاء الدين ، **فاروق ملكا** (القاهرة ، لا تاريخ) ص ٢٠ وما بعدها ان فؤاد كان يملك ٤٩,٠٠٠ فدان ، ويجعلها ماكبرايد McBride في كتابه السابق ٢٨,٠٠٠ فدان .

(٦٣) McBride : **Op. cit.**, p. 65.

البريطانية الا ان تغض النظر عن هذه الناحية من سلوك فؤاد نظرا للخدمات العظيمة التي كان يقوم بها للبريطانيين » (٦٤) .

لقد كان الملك فؤاد يعلم ان مصيره مرتبط بمصير الامبراطورية البريطانية .

« في كل المناسبات التي كانت تصر فيها حكومة جلالة الملكة على نهج سياسي معين كان اعتقاده (الملك فؤاد) الاساسي بارتباطه الحتمي مع البريطانيين ، وشعوره بضعفه تجاه شعبه ما لم نؤيده ... (يجعلانه) يسلم بوجهة نظرنا) » (٦٥)

وكانت النتيجة الحتمية لنشاط الملك فؤاد السياسي وجشعه المالي بتواطؤ وتأييد وتوجيه من بريطانيا ان فسدت الحياة السياسية في البلاد . لكن قصر عمر الحكومات ، والتنافس والتناحر بين الاحزاب السياسية مستخدمة كل الاساليب الممكنة ، زاد من فساد الحكم ، وعاد بأشد الضرر على البلاد . فقد أخذت الاحزاب تستغل الطلاب والمحامين والموظفين والعمال في نشاطاتها السياسية التي لم تكن دائما فوق الشبهات . واكتشفت هذه الفئات قدرتها على القيام بالمظاهرات والاضرابات وشل الحياة في العاصمة واسقاط الوزارات . وأفسد الادارة التقليد الذي جرى عليه رؤساء الاحزاب عندما يتولون الحكم وهو الانتقام من الخصوم وتوظيف أنصارهم ومنحهم الدرجات الاستثنائية . وتعدى هذا

(٦٤) F.O. 407, Vol. 219, No. 81. Sir Miles Lampson to Mr. Eden, Cairo, May 1, 1936.

(٦٥) **المصدر ذاته** .

الفساد والافساد العاصمة الى المديريات ، وبذلك امتد كالاخطبوط في جميع أنحاء البلاد .

وكان يسع بريطانيا أن تقف موقف المتفرج من هذا المشهد الذي لا يمكن أن يحمل لها في طياته خطرا يذكر . وزاد من طمأنينتها أن الجماهير أخذت تظهر التبرم من الزعماء والسخط عليهم . وأخذ البعض يتحول من الاحزاب القائمة الى تشكيلين سياسيين نشآ في أوائل الثلاثينات وتحولا فيما بعد الى حزبين وهما الاخوان المسلمون ومصر الفتاة .

واضطرت الاحزاب، بضغط من الطلاب والفئات المتذمرة وبسبب اليأس من اجبار بريطانيا على تقديم تنازلات أساسية، واشتداد التوتر على الحدود بسبب الحرب الايطالية الحبشية الى تأليف جبهة وطنية في ١٠ كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٣٥ ، للسعي الى اعادة الحكم النيابي ودستور ١٩٢٣ ، وعقد معاهدة مع بريطانيا تنظم العلاقات بينها وبين مصر ، وبالتالي تحول دون استغلال بريطانيا لموارد مصر ومرافقها في حالة نشوب حرب اخرى (٦٥ أ) .

وبعد تردد وافقت بريطانيا على الدخول في مفاوضات مع المصريين بزعامة مصطفى النحاس الذي كان قد خلف سعد زغلول على زعامة الوفد المصري في عام ١٩٢٧ . وقد استخدم البريطانيون في هذه المفاوضات الاسلوب النفساني مع المصريين . اذ اصروا اولا على معالجة النقطتين اللتين كانتا تقفان حجر عثرة في سبيل نجاح المفاوضات السابقة ، وهما الناحية العسكرية ومسألة السودان . وقبل المفاوضة كتب

(٦٥ أ) Zayid : « New Light..., » p. 60.

السير مايلز لامبسون ، السفير البريطاني في مصر ، لمستر ايدن يقول بأنه نظرا الى أن البريطانيين يعاملون « أناسا أشبه بالشرقيين وبأساليب البازار » فعليهم ان يعرضوا تنازلاتهم بشكل تدرجي (٦٥ ب) .

وكانت المعاهدة التي توصل اليها الطرفان تمثل نصرا عظيما للدبلوماسية البريطانية. فقد اعترف المصريون لاول مرة منذ ٥٤ عاما بالوجود البريطاني في بلادهم بعقدهم معاهدة تحالف أبدية مع بريطانيا . فقد نصت الفقرة الثانية من المادة السادسة عشرة على أنه « من المتفق عليه أن أي تغيير في المعاهدة عند اعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادىء التي تنطوي عليها المواد ... » ومع أن المادة الاولى من المعاهدة نصت على انتهاء احتلال مصر عسكريا ، فان المعاهدة كرست الاحتلال من الناحيتين الفعلية والقانونية . وكانت التنازلات التي حصل عليها المصريون بسبب المعاهدة ، وخاصة في مسألة الامتيازات والسودان وعضوية مصر في عصبة الامم ، تافهة اذا قيست بأبدية التحالف . وعليه فانه لم يكن هناك مبرر لتسميتها بمعاهدة الشرف والاستقلال .

ولم ينتظر المصريون ، الذين كانوا منذ بداية الاحتلال يطمحون الى نيل الحكم الذاتي على الاقل، طويلا ليروا ان الوضع فيما يتعلق بدور بريطانيا في مصر ، وبدور القصر في السياسة المصرية لم يصبه أي تغير يذكر . بل يمكن القول ان الوضع ازداد سوءا . فلم يكد ينقضي شهران على عقد المعاهدة حتى أبلغ السفير البريطاني أعضاء مجلس الوصاية (على فاروق)

(٦٥ ب) F. O. Vol. 220, No. 125, February 8, 1936.

الذي تألف بعد وفاة الملك فؤاد عام ١٩٣٦ أن الكلام عن تقلص النفوذ البريطاني في مصر محض هراء ، وان بريطانيا لن تتخلى عن دورها كحامية لمصر . واضاف السفير بأن دور دولته كحامية ازداد قوة واكتسب الصبغة القانونية بعقد المعاهدة . وأعاد السفير الى أذهان أعضاء مجلس الوصاية معنى « النصيحة » وذكرهم بأن الحكومة المصرية التي تواظب على رفض النصيحة تفقد كل أمل في البقاء مدة طويلة في الحكم . والغريب ان أحدا من اعضاء مجلس الوصاية الثلاثة لم يعترض على ذلك . (٦٦)

وأصيب المصريون بخيبة أمل أخرى أقسى وأشد حين وضح أن ملكهم الشاب فاروق ، الذي خلف أباه على الحكم ، ورث عنه أسوأ نواحي شخصيته ، وهي استهتاره بالمصريين وجشعه للمال ، ودوره السياسي الذي يتميز بالعداء للوفد والحكم النيابي . فلم يكد يتربع على عرش مصر حتى أخذ ، بتأثير الامير محمد على وعلي ماهر وغيرهما من رجال القصر والمقربين ، يكيد لحكومة الوفد ويسعى الى اسقاطها. وتكشف تقارير السفير البريطاني عن الكثير من هذه المكائد .. لكن الوفد ذاته ، كان هدفا سهلا لسهام المنتقدين والمناوئين . فقد حمل في تكوينه بذور ضعفه التي ظل يعاني منها طيلة بقائه . لقد جمع في صفوفه العمال وملاك الاراضي ، وانصار اليسار ، وأنصار اليمين ، والجهلة والمثقفين ، والعاطلين عن العمل وأرباب العمل ، والمحافظين والتقدميين ، وأصحاب المثل والانتهازيين . ولهذا فقد كان من المتعذر عليه ان يتبنى اي برنامج اصلاحي اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي يفي بحاجات البلاد . وكان وجود عدد كبير من كبار الملاك والتجار

(٦٦) F.O. 407, Vol. 219, Part CXX, No. 40, Sir Miles Lampson to Mr. Eden, Cairo, November 9, 1936.

والاثرياء بين أتباعه ، واعتماده عليهم في الانتخابات سببا في احتفاظه بطابع المحافظة . وهنا يكمن سر مناداة زعمائه وهم في المعارضة بشعارات واصلاحات لم يكونوا يحرصون على التمسك بها وهم في الحكم . (٦٧)

وشهدت سنوات الحرب العالمية الثانية تطورات لا يبدو أن الوفد أدرك جميع دلالاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فقد زادت الهوة نتيجة للحرب بين الاغنياء والفقراء . فبين عام ١٩٤٠ و ١٩٤٤ ارتفع عدد أصحاب الملايين في مصر من ٥٠ الى ٤٠٠ . وازدادت الودائع في البنوك خلال السنوات الثلاث الاولى من تلك الفترة من ٤٥ الى ١٢٠ مليونا من الجنيهات . لكن التضخم المالي وما استتبعه من غلاء في الاسعار لم يجر معه ارتفاعا في أجور العمال ، وخاصة اجور الفلاحين ، وفي مرتبات الموظفين . وجر انتهاء الحرب معه خروج مئات الالاف من العمال من أعمالهم ، وتغذيتهم لجيوش العاطلين عن العمل . (٦٨)

على أن تدخل الانجليز عام ١٩٤٢ واجبارهم الملك على تكليف النحاس باشا بتأليف الوزارة ، حمل معه لطمة كبيرة لنفوذ الوفد والملكية معا لم يتمكنا من التغلب على آثارها . ويمكن القول بان الانذار الذي وجهه السفير البريطاني في ذلك اليوم الى الملك فاروق وضع حجر الاساس في نعش الوفد والملكية في مصر . فقد انطوى على اهانة للمصريين وجرح

(٦٧) قارن هذا مع :
Jean and Simonne Lacouture : **Egypt in Transition,** English version (London, 1958) pp. 90 - 93.

(٦٨) **Ibid** : pp. 99 - 100.

لكرامتهم. وظلت هذه الحادثة جرحا في قلوب الضباط لا يندمل. وكانت عاملا اساسيا في تكوين هيئة الضباط الاحرار الذين قدر لهم أن يصنعوا تاريخا جديدا لمصر .

« فان مبعث ثورة الضباط (بسبب ٤ فبراير) لم يكن النظرة الى الامر على أنه خاص بالملك ، وانما كانت نظرتهم اليه قومية وطنية تماما » (٦٩) .

وكتب الملازم جمال عبد الناصر يعلق على الحادث بقوله:

« اني اشعر بخزي وعار شديدين لان جيشنا سكت على هذا الاعتداء وارتضاه ، ولكني مسرور على كل حال ، لان ضباطنا كانوا يشغلون وقت فراغهم بالحديث عن المتع والمسرات ، ولكنهم الآن بداوا يتحدثون عن الانتقام والثأر . لو كان الانجليز أحسوا أن بعض المصريين ينوون التضحية ، ويقابلون القوة بالقوة ، لانسحبوا كأي امراة من العاهرات .... » (٧٠)

وكانت الفترة ما بين ١٩٤٥ وحرب فلسطين عام ١٩٤٨ فترة تنظيم وتجنيد للاحرار من الضباط الذين وجدوا في جمال عبد الناصر طاقة محركة هائلة النشاط . ووضح في هذه الاثناء أن الروح قد عادت الى الجيش ، وانه قد آن الاوان لاضطلاعه بالكفاح في سبيل استقلال البلاد . واخذ هؤلاء الضباط يوزعون المناشير لنشر أفكارهم وحفز همم الآخرين . وجاء في أحدها :

(٦٩) كمال الدين رفعت : **مذكرات ــ حرب التحرير الوطنية ١٩٣٦ ــ ١٩٥٤** (القاهرة ، لا تاريخ) ص ٣٥ .

(٧٠) **المصدر ذاته** : ص ١٥ .

« ان هيئة الضباط الاحرار تطالب بأن تكون مهمة الجيش هي تحقيق استقلال البلاد . ولا نقبل أن يستعمل الجيش للقضاء على الحركات الوطنية ...

« نحن نطالب بتسليح الجيش من جميع الدول التي تبيع لنا سلاحا سواء كانت شرقية أم غربية ، كما نطالب بانشاء أسلحة نستورد لها الآلات من كل الدول .... » (٧١)

وكان مقتل أحمد ماهر رئيس الوزراء المصري عام ١٩٤٥ وهو يهم باعلان الحرب على المانيا واليابان ليمهد لاشتراك مصر في مؤتمر سان فرنسيسكو للامم المتحدة تعبيرا عن السخط الذي كان يعتمل في نفوس الشباب على انجلترا ، وايذانا بغلبة التطرف على الحركة الوطنية ، وتحفز الطلبة والجيش وبعض الاحزاب الى تجاوز السخط الى العمل . وكان ينتظر أن يجد الانجليز وان يرى الملك في هذا الحدث انذارا كافيا يحملهما على التكيف مع الوضع الجديد . لكنهما لم يحيطا بكل دلالاته .

كان الوطنيون المصريون ينتظرون من بريطانيا أن تدرك أن معاهدة عام ١٩٣٦ قد استنفدت أغراضها وأنه ينبغي لها ان تستعد للجلاء عن مصر . واصدر مجلس الوزراء المصري في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥ بيانا يقول :

« ... ان حقوق مصر الوطنية كما أجمع عليها راي الامة واعلنتها الحكومة هي جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة اهل وادي النيل في وحدة مصر والسودان .... » (٧٢)

(٧١) النص الكامل في **المصدر ذاته** ، ص ٣٦ .

(٧٢) راجع النص في عبد الرحمن الرافعي : **« في اعقاب الثورة المصرية »** ، ج٣ (القاهرة ، ١٩٥١) ص ١٧٨ ــ ١٧٩ .

غير ان الحكومة البريطانية ردت على مذكرة من الحكومة المصرية الى وزارة الخارجية البريطانية تطلب فيها دخول بريطانيا معها في مفاوضات لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ ، بمذكرة أعلنت فيها أن المبادىء الاساسية التي قامت عليها تلك المعاهدة سليمة في جوهرها . (٧٣) ولم يكد يذاع هذا الرد حتى بدأت المظاهرات (٩ فبراير ، ١٩٤٦) وعمت البلاد في ٢١ من الشهر ذاته ، وذهب ضحيتها ٣٣ قتيلا من المتظاهرين .

وحاولت بريطانيا تهدئة الحالة في مصر فنقلت سفيرها « بطل » حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وأجلت قواتها عن قلعة القاهرة وسلمتها للجيش المصري في ٤ تموز من العام ذاته ، ودخلت في مفاوضات مع حكومة صدقي باشا لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ . لكن رصيد عدم الثقة الذي كان لبريطانيا عند المصريين ، وعدم اشتراك الوفد في المفاوضات ، وحرص بريطانيا على استمرار التحالف وعلى تكوين لجنة دفاع مشتركة ، وعدم ارضاء مصر بالنسبة للسودان ، أدى الى « انكار المصريين للاتفاق ولصدقي باشا نفسه » (٧٤)

وبدلا من ان يعيد فاروق النظر في حياته وموقفه من القضايا الحيوية الملحة في بلاده ، انغمس ، وخاصة بعد موت احمد حسنين في ٩ فبراير ١٩٤٦ ، في حياة اللهو ، فأقبل على النوادي والملاهي الليلية للسهر والعبث ولعب القمار ، وتمادى في السرقة واغتصاب أموال الدولة ، والاعتداء على الاعراض

---

(٧٣) **المصدر ذاته** : ص ١٧٩ .

(٧٤) قارن مع Elizabeth Monroe : **Britain's Moment in the Middle East** (London, 1963) p. 156.

وانتهاك الحرمات ، واخذ يهرب الاموال الى الخارج . ويرى التابعي أن حسنين « كان (الفرملة) الوحيدة القادرة على وقف فاروق . » (٧٥)

ومن سخرية القدر أن الجرائد الوفدية اخذت تتصدى للدفاع عن فاروق والعائلة المالكة ضد حملات الصحف ، وخاصة (اخبار اليوم) عليهما . وحفلت الصحف الوفدية بتعليقات كالتالي :

« كتبنا أمس عن « أخبار اليوم » وانحدارها الى هاوية سحيقة أفقدتها الادراك والتمييز ، فراحت تخلط وتتطاول حتى على الامراء والاميرات ، لغرض خبيث بصرناها بعواقبه ، وحذرناها من شره ، وأضأنا لها الشموس لا الشموع ، لترى على ضوئها أن التحدث عن أفراد الاسرة المالكة الكريمة بمثل أسلوبها الوضيع وسردها الرقيع سيكون له اوخم العواقب » (٧٦)

وعندما تصدى مصطفى أمين لكشف زواج الاميرة السابقة فتحية برياض غالي ، كتبت احدى الجرائد الوفدية تقول :

« كتب مصطفى بن امين صاحب أخبار اليوم أمس قصة طويلة عريضة مثيرة تحت عنوان « فتحية تروي

---

(٧٥) محمد التابعي : **من اسرار الساسة والسياسة** (القاهرة ، لا تاريخ) ص ١١٩ .

(٧٦) (صوت الامة) ، ٢٥ يناير ١٩٤٨ عن مي شاهين : **شارع الصحافة** (القاهرة ، لا تاريخ) ص ٢٩٠ — ٢٩١ .

قصتها » وهذا الذي فعله الصحفي الامي بحماقة وطيش وقصر نظر من الجرائم الخطيرة ، لان الاميرة السابقة هي ابنة الملك العظيم فؤاد وشقيقة الملك العظيم فاروق ، وهناك فرق بين الاستنكار ورواية الاخبار في تحفظ ووقار ، وهناك فرق بين الاستهتار والاحتقار والكتابة بشكل يزلزل القلوب ويملؤها سخطا واشمئزازا . » (٧٧)

ومن الواضح أن الوفد كان يسعى الى التقرب من الملك في سبيل العودة الى الحكم . وجدير بالذكر أن هذه السياسة لم تكن تمثل تفكير جميع العناصر الوفدية ، وخاصة الشباب والمفكرين . ولكن أنصارها وعلى رأسهم النحاس وفؤاد سراج الدين ، ساروا بها الى أن دعي الوفد الى الحكم عام ١٩٥٠ . (٧٨) ومما لا ريب فيه أن الوفد كان يقامر على الجواد الخاسر . فقد زعزعت فضائح الاسرة المالكة أسس الملكية بكل ما تمثله . وجاءت حرب فلسطين فزعزعت أسس النظام القائم كله. فقد كشفت الهزيمة في فلسطين لا عن تقصير في امداد الجيش بالاسلحة اللازمة فقط وانما عن عجز في تصور أبعاد المعركة محليا ودوليا. وحاول الملك أن يتستر على الهزائم بالاستقبالات الضخمة التي أعدها للجيش ، ولكنه عجز عن دفن الوقائع حية وخنق آثارها .

واخذت الصحافة تشحن المصريين بالسخط وتصب جام

(٧٧) (صوت الامة) في ٢١ مايو ١٩٥٠ . عن **المصدر ذاته** . راجع للمزيد تعليقات الوفديين على قضايا اخرى ص ٢٧٩ وما بعدها .

(٧٨) قارن بما جاء في محمود زكي عبد القادر : **محنة الدستور ١٩٢٣ — ١٩٥٢** (القاهرة ، لا تاريخ) ص ١٦٣ وما بعدها .

غضبها على الملك وذلك لاول مرة منذ اعتلائه العرش . وكان لتركيزها هجماتها عليه ما يبرره . فباستثناء الفترة التي فرض فيها الانجليز النحاس على الملك (١٩٤٢ — ١٩٤٤) كان الملك يقيل الوزراء والوزارات ويعبث بالدستور كما يشاء ، ويحكم البلاد حكما مباشرا . ويقول احمد بهاء الدين :

« واني لاقلب صفحات تاريخنا الحديث ، فلا أجد فترة اختفت فيها المسئولية الوزارية ، وانطمست حدود الدستور ، وأصبح فيها الملك حاكما مباشرا الى الحد الذي تحقق في فترة حرب فلسطين ، على يد وزارة من الاقليات يرأسها محمود فهمي النقراشي .

« كانت الساعة حرجة جدا ، ومصر تحارب خارج حدودها لاول مرة منذ عهد الوالي سعيد ، والشهداء يتساقطون كل يوم بالمئات ... ومع ذلك فقد رضيت الوزارة في هذه الساعة الحرجة جدا أن تترك كل شيء للملك . » (٧٩)

وشعر الوفديون بعد ان تسلموا الحكم عام ١٩٥٠ وسط مشهد من اشد المشاهد تخاذلا في تاريخ حزبهم (٨٠) أنهم قد فقدوا الكثير من رصيدهم الوطني عند الشعب بسبب الخلافات في صفوفهم ، وتسابق بعض كبارهم الى أرضاء القصر ، وانتقاد بعض الوفديين لسياسة الحزب ، وتمرد بعضهم على زعامته . ومع هذا فلم يتردد فؤاد سراج الدين في الدفاع عن الملك وأعوانه وخاصة في قضية الاسلحة الفاسدة . ويذكر محمد حسين هيكل في مذكراته أنه عاتب سراج الدين على

(٧٩) احمد بهاء الدين : **فاروق ملكا** ، ص ٨٢ .

(٨٠) **نفس المصدر** ص ٤٠ وما بعدها . راجع تفسير الاستاذ بهاء الدين لهذا !

قصتها » وهذا الذي فعله الصحفي الامي بحماقة وطيش وقصر نظر من الجرائم الخطيرة ، لان الاميرة السابقة هي ابنة الملك العظيم فؤاد وشقيقة الملك العظيم فاروق ، وهناك فرق بين الاستنكار ورواية الاخبار في تحفظ ووقار ، وهناك فرق بين الاستهتار والاحتقار والكتابة بشكل يزلزل القلوب ويملؤها سخطا واشمئزازا . » (٧٧)

ومن الواضح أن الوفد كان يسعى الى التقرب من الملك في سبيل العودة الى الحكم . وجدير بالذكر أن هذه السياسة لم تكن تمثل تفكير جميع العناصر الوفدية ، وخاصة الشباب والمفكرين . ولكن أنصارها وعلى رأسهم النحاس وفؤاد سراج الدين ، ساروا بها الى أن دعي الوفد الى الحكم عام ١٩٥٠ . (٧٨) ومما لا ريب فيه أن الوفد كان يقامر على الجواد الخاسر . فقد زعزعت فضائح الاسرة المالكة أسس الملكية بكل ما تمثله . وجاءت حرب فلسطين فزعزعت أسس النظام القائم كله. فقد كشفت الهزيمة في فلسطين لا عن تقصير في امداد الجيش بالاسلحة اللازمة فقط وانما عن عجز في تصور أبعاد المعركة محليا ودوليا. وحاول الملك ان يتستر على الهزائم بالاستقبالات الضخمة التي أعدها للجيش ، ولكنه عجز عن دفن الوقائع حية وخنق آثارها .

واخذت الصحافة تشحن المصريين بالسخط وتصب جام

---

(٧٧) (صوت الامة) في ٢١ مايو ١٩٥٠ . عن **المصدر ذاته** . راجع للمزيد تعليقات الوفديين على قضايا اخرى ص ٢٧٩ وما بعدها .

(٧٨) قارن بما جاء في محمود زكي عبد القادر : **محنة الدستور ١٩٢٣ — ١٩٥٢** (القاهرة ، **لا تاريخ**) ص ١٦٣ وما بعدها .

غضبها على الملك وذلك لاول مرة منذ اعتلائه العرش . وكان لتركيزها هجماتها عليه ما يبرره . فباستثناء الفترة التي فرض فيها الانجليز النحاس على الملك (١٩٤٢ — ١٩٤٤) كان الملك يقيل الوزراء والوزارات ويعبث بالدستور كما يشاء ، ويحكم البلاد حكما مباشرا . ويقول احمد بهاء الدين :

« واني لاقلب صفحات تاريخنا الحديث ، فلا أجد فترة اختفت فيها المسئولية الوزارية ، وانطمست حدود الدستور ، وأصبح فيها الملك حاكما مباشرا الى الحد الذي تحقق في فترة حرب فلسطين ، على يد وزارة من الاقليات يراسها محمود فهمي النقراشي .

« كانت الساعة حرجة جدا ، ومصر تحارب خارج حدودها لاول مرة منذ عهد الوالي سعيد ، والشهداء يتساقطون كل يوم بالمئات ... ومع ذلك فقد رضيت الوزارة في هذه الساعة الحرجة جدا أن تترك كل شيء للملك . » (٧٩)

وشعر الوفديون بعد ان تسلموا الحكم عام ١٩٥٠ وسط مشهد من اشد المشاهد تخاذلا في تاريخ حزبهم (٨٠) أنهم قد فقدوا الكثير من رصيدهم الوطني عند الشعب بسبب الخلافات في صفوفهم ، وتسابق بعض كبارهم الى أرضاء القصر ، وانتقاد بعض الوفديين لسياسة الحزب ، وتمرد بعضهم على زعامته . ومع هذا فلم يتردد فؤاد سراج الدين في الدفاع عن الملك وأعوانه وخاصة في قضية الاسلحة الفاسدة . ويذكر محمد حسين هيكل في مذكراته أنه عاتب سراج الدين على

---

(٧٩) احمد بهاء الدين : **فاروق ملكا** ، ص ٨٢ .

(٨٠) **نفس المصدر** ص ٤٠ وما بعدها . راجع تفسير الاستاذ بهاء الدين لهذا !

موقفه هذا ، فرد عليه بأن الوفد كان أقصي عـن الحكم طيلة عشر سنوات، وان له من ذلك عذرا في الاتفاق مع القصر .(٨١)

وكانت الحكومة الوفدية قد أعلنت في خطاب العرش(١٦ يناير ١٩٥٠) أنها « لا تفتر في بذل أصدق الجهود وأمضاها ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادي بشطريه » وصيانته تحت التاج المصري . وأدركت بعد أشهر من الحكم أن تحقيق هـذا المطلب القومي يكاد يكون طريقها الوحيد الى استعادة هيبة الوفد ونفوذه . فدخلت لهذا الغرض في مفاوضات مع الحكومة البريطانية تبين منها رفض الحكومة البريطانية الجلاء ، الا اذا ضمنت اشتراك مصر في حلف دفاعي مشترك يضم مصر وبريطانيا ودولا أخرى .

« فاذا كانت (مصر) لا تقبل ذلك فليس ثمة شيء يمكن لحكومة جلالة الملك أن تقترحه لحل هـذه المشكلة » (٨٢)

اما بالنسبة للسودان فقد أصرت الحكومة البريطانية على حق السودانيين في تقرير مصيرهم . فالسودان :

« بالرغم من اختلاط الاجناس والاديان فيه قد خطا خطوات سريعة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا

(٨١) محمد حسنين هيكل : **مذكرات في السياسة المصرية** ج ٢ (القاهرة ، ١٩٥٣) ص ٣٥٤ .

(٨٢) ورد هذا في بيان للسفير البريطاني خلال محادثته مع وزير الخارجية المصرية في ٢٤ اغسطس ١٩٥٠ — راجع النص الكامل في : الحكومة المصرية : **القضية المصرية ١٨٨٣ — ١٩٥٤** (القاهرة ، ١٩٥٥) ص ٦٤٥ .

مما يهيئه أن يكون قومية منظمة تعتمد على نفسها . » (٨٣)

ولم يكن خافيا اذ ذاك أن بريطانيا كانت تتحايل على البقاء استنادا الى صيغة دولية أخرى غير معاهدة ١٩٣٦ . ووجدت ضالتها المنشودة في عقد حلف مشترك ، هذا في حين ان الساسة المصريين كانوا قد اخذوا منذ عام ١٩٤٨ يصرحون بأنهم سيقفون على الحياد في أي صدام بين الشرق والغرب(٨٤)

ولم يكن هناك سبيل أمام الحكومة لارضاء الجماهير الساخطة وكسبها الى جانبها الا الغاء المعاهدة ، واعلان وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر ، فأقدمت على هذه الخطوة في ١٦ اكتوبر ١٩٥١ . وكان من الطبيعي ان تؤيدها كتائب الشباب التي اخذت تتألف لخوض « معركة القنال » وان تطلب من العمال والتجار والمقاولين المصريين عدم التعامل مع جنود الاحتلال . ويقدر عدد العمال الذين تخلوا عن أعمالهم في منطقة القنال بثلاثة وستين الف عامل . (٨٤ أ)

وجد الضباط الاحرار في هذه التطورات فرصة سانحة لزيادة نشاطهم والاشتراك فعلا في مقاومة البريطانيين . وكانوا

(٨٣) من خطاب القاه المستر موريسون في مجلس العموم البريطاني في ٣٠ يوليو ١٩٥١ . **المصدر السابق** ، ص ٦٧٥ .

(٨٤) راجع مثلا تصريح احمد محمد خشبة باشا لمراسل النيويورك تايمز . New York **Times**, 17 July, 1948.

(٨٤ أ) Jacques Berque: **Egypt: Imperialism and Revolution** trans. by Jean Stewart (London, 1972) p. 669.

قد ألفوا بعد عودتهم من فلسطين (١٩٤٩) هيئة تأسيسية(٨٥) اخذت تكون خلايا جديدة بين الضباط ، وتعبىء الراي العـــام في الجيش للتأهب للمشاركة في الحركة الوطنية . ويمكن للمرء أن يجد الخطوط الرئيسية لسياساتهم بعد الثورة في المناشير التي كانوا يوزعونها خلال هذه الفترة. وكان في مقدمة برامجهم القضاء على الاستعمار الاجنبي وسيطرة رأس المال ، وتكوين جيش قوي وتسليحه من جميع الدول التي تبيع السلاح . (٨٦)

على أنه كان من الواضح أنه مهما بلغت المضايقات التي سببتها خطوة الغاء المعاهدة للبريطانيين ، فانها لن تنجح في اخراج البريطانيين من مصر وفي تحقيق وحدة وادي النيل تحت تاج مصر . ومما يجدر ذكره هنا أن بريطانيا والملك رأيا في هذه التطورات تهديدا خطيرا لمركزيهما ، فأخذا يعملان على التخلص من الوفد . وكانت بريطانيا قد حاولت التعويض عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بمنح فاروق رتبة جنرال في الجيش البريطاني .

وفي هذه الاثناء احتدمت « معركة القنال » ضد الجنود البريطانيين ، وبلغت أوجها في كانون الاول (يناير) ١٩٥٢ عندما هاجم الفدائيون المصريون في وضح النهار حامية التل

(٨٥) تألفت الهيئة من جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وخالد محيي الدين وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم وعبد المنعم عبد الرؤوف . وانضم اليهم بعد ذلك زكريا محيي الدين وصلاح سالم وعبد اللطيف البغدادي وانور السادات . ولم يلبث ان انضم اليهم جمال سالم ويوسف صديق . راجع
Lacouture : **Op. cit.**, p. 140.

(٨٦) راجع المنشورات في كمال الدين رفعت : **حرب التحرير الوطنية** ، ص ٣٦ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٣ .

الكبير البريطانية ونسفوا مخزنا للذخيرة . فرد قائد القوات البريطانية على هذا بأن أمر قوة بلوك النظام المصرية المجتمعة في دار المحافظة بالاسماعيلية بالانسحاب منها بحجة أن في وجودهم فيها تهديدا لهم . (٨٧) ولم يكن لهذه القوة ببنادقها أن تقاوم الانجليز بمدافعهم . فاتصل قائدها بوزارة الداخلية المصرية ، فتلقى أمرا من فؤاد سراج الدين بضرورة المقاومة . فسقط منها ما يزيد عن سبعين قتيلا ومئة جريح ، وذلك في ٢٥ يناير ١٩٥٢ .

وكان سقوط هؤلاء الابرياء من ضحايا وزارة الداخلية والانجليز الشرارة الاولى التي أحرقت القاهرة . لم تتحرك الحكومة فتحرك الشعب . اجتمع الشباب الوفدي في مساء يوم المجزرة وقرر التظاهر في اليوم التالي . ووافق سراج الدين على قيام المظاهرة بشرط الا تتحول ضد الملك . (٨٨) وباتت فئات أخرى كثيرة تترقب طلوع الفجر . وفي اليوم التالي قرر أفراد بلوك النظام في القاهرة الاضراب ، وزحفوا الى جامعة القاهرة . ومن الجامعة انطلقت الجموع مزمجرة الى مجلس الوزراء حيث التقت بفريق آخر قادم من الازهر. ولم تكد تمضي ثلاث ساعات حتى ارتفعت السنة اللهب في مقهى بديعة بالاوبرا. (٨٩) ويكاد يكون متفقا عليه أن هذا الحادث جاء نتيجة لثورة جمهور غاضب أثاره منظر ضابط يحتسي الوسكي في المقهى الى جانب راقصة ، فهاجم المكان واشعل فيه النيران . لكن لم تكد تمضي نصف ساعة على هذا الحادث

(٨٧) محمد حسين هيكل : **مذكرات** ، ج ٢ ، ص ٢٦٧ .

(٨٨) Lacouture : **Egypt in Transition**, p. 107.

(٨٩) للمزيد من التفصيلات راجع **المصدر ذاته** .

حتى خيل للناظر الى وسط القاهرة أن جهنم فتحت أبوابها وأخذت تقذف المباني بالحمم . وذهب مبنى بعد آخر طعمة للنيران . وكان ينتظر أن يهرع الجند والبوليس الى مسرح الاحداث ، لكن مضت ساعات قبل أن تصدر الاوامر اليهم بالتدخل .

ترى من طعن القاهرة تلك الطعنة المنكرة ؟ من المؤكد أن الوفد لم يقترف ذلك الاجرام ، وأن الذي اقترفه كان يهدف في الاساس الى التخلص منه ! أهو الملك ؟ ربما كان . فالجيش والبوليس كانا تحت امرته ، وكان اثناء الحادث وسط مأدبة أقامها للاحتفال بعيد ميلاد ولي العهد ، ودعا اليها ستمائة من ضباط الجيش. وبالرغم من أن فؤاد سراج الدين اتصل بالقصر وطلب تدخل الجيش ، فقد مضت ساعات قبل أن يتدخل. واذا صح أن الملك دبره ، فهل دبره بالتواطؤ مع الانجليز ، أم دبره وحده ؟ أم أن الحادث كان من تدبير جهات أخرى فانتهزها الملك فرصة للتخلص من الوفد ؟ ليس في الامكان الآن الجزم بهذا أو ذاك . (٩٠) لكن الذي لا ريب فيه أن الوفد والملك احترقا في ذلك اليوم ، بالرغم من أن الملك خرج في الظاهر منتصرا . ولا ريب كذلك في ان النصر الحقيقي كان من نصيب بريطانيا .

ومن قبيل المصادفات أن الضباط الاحرار اختاروا اللواء محمد نجيب رئيسا لحركتهم في ذات الشهر الذي أحرقت فيه

(٩٠) من اكثر التحليلات لحريق القاهرة اتزانا تحليل جان وسيمون لاكوتير وكمال الدين رفعت .
راجع : Lacouture : **Egypt in Transition, pp.** 105 - 122
كمال الدين رفعت : **حرب التحرير الوطنية** ، ص ١٥٨ — ١٦٨ .

القاهرة . (٩١) وكان الضباط قد قدروا أن حركتهم ستكتسب المزيد من الاهمية بهذا الاختيار ، وذلك لمكانة اللواء بين ضباط الجيش ، وسمعته الطيبة ، وحسن بلائه في حرب فلسطين . وفي ذلك الشهر ايضا تجلت قوة الضباط الاحرار في الجيش عندما نجحوا في انتخاب محمد نجيب رئيسا لمجلس ادارة نادي الضباط . وكان نجاحهم هذا تحديا سافرا للملك الذي ثار كالبركان (٩٢) وأمر رئيس الوزراء بحل مجلس ادارة نادي الضباط ونقل أعضائه . وفكر الضباط في القيام بثورتهم في آذار ولكنهم ، وربما لحسن حظهم ، أجلوا الموعد الى الصيف. (٩٣)

وفي صبيحة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استمع المصريون الى أول بيانات الثورة من الاذاعة .

« اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الاخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم . وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش . وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين ، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرتفيها عوامل الفساد ، وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره اما جاهل أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وخلقهم وفي وطنيتهم ، ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب ... واني أؤكد للشعب المصري

(٩١) Peter Mansfield : **Nasser's Egypt** (London, 1965) p. 40
(٩٢) للمزيد راجع احمد بهاء الدين : **فاروق ملكا** ، ص ١٤٠ — ١٤٢ .
(٩٣) Peter Mansfield : **Op. cit.,** p. 41

حتى خيل للناظر الى وسط القاهرة أن جهنم فتحت أبوابها وأخذت تقذف المباني بالحمم . وذهب مبنى بعد آخر طعمة للنيران . وكان ينتظر أن يهرع الجند والبوليس الى مسرح الاحداث ، لكن مضت ساعات قبل أن تصدر الاوامر اليهم بالتدخل .

ترى من طعن القاهرة تلك الطعنة المنكرة ؟ من المؤكد أن الوفد لم يقترف ذلك الاجرام ، وأن الذي اقترفه كان يهدف في الاساس الى التخلص منه ! أهو الملك ؟ ربما كان . فالجيش والبوليس كانا تحت امرته ، وكان اثناء الحادث وسط مأدبة أقامها للاحتفال بعيد ميلاد ولي العهد ، ودعا اليها ستمائة من ضباط الجيش. وبالرغم من أن فؤاد سراج الدين اتصل بالقصر وطلب تدخل الجيش ، فقد مضت ساعات قبل أن يتدخل. واذا صح أن الملك دبره ، فهل دبره بالتواطؤ مع الانجليز ، أم دبره وحده ؟ أم أن الحادث كان من تدبير جهات أخرى فانتهزها الملك فرصة للتخلص من الوفد ؟ ليس في الامكان الآن الجزم بهذا أو ذاك . (٩٠) لكن الذي لا ريب فيه أن الوفد والملك احترقا في ذلك اليوم ، بالرغم من أن الملك خرج في الظاهر منتصرا . ولا ريب كذلك في ان النصر الحقيقي كان من نصيب بريطانيا .

ومن قبيل المصادفات أن الضباط الاحرار اختاروا اللواء محمد نجيب رئيسا لحركتهم في ذات الشهر الذي أحرقت فيه

---

(٩٠) من اكثر التحليلات لحريق القاهرة اتزانا تحليل جان وسيمون لاكوتير وكمال الدين رفعت .
راجع : Lacouture : **Egypt in Transition, pp.** 105 - 122
كمال الدين رفعت : **حرب التحرير الوطنية** ، ص ١٥٨ — ١٦٨ .

القاهرة . (٩١) وكان الضباط قد قدروا أن حركتهم ستكتسب المزيد من الاهمية بهذا الاختيار ، وذلك لمكانة اللواء بين ضباط الجيش ، وسمعته الطيبة ، وحسن بلائه في حرب فلسطين . وفي ذلك الشهر ايضا تجلت قوة الضباط الاحرار في الجيش عندما نجحوا في انتخاب محمد نجيب رئيسا لمجلس ادارة نادي الضباط . وكان نجاحهم هذا تحديا سافرا للملك الذي ثار كالبركان (٩٢) وأمر رئيس الوزراء بحل مجلس ادارة نادي الضباط ونقل أعضائه . وفكر الضباط في القيام بثورتهم في آذار ولكنهم ، وربما لحسن حظهم ، أجلوا الموعد الى الصيف. (٩٣)

وفي صبيحة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استمع المصريون الى أول بيانات الثورة من الاذاعة .

« اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الاخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم . وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش . وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين ، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ، وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره اما جاهل أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وخلقهم وفي وطنيتهم ، ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب ... واني أؤكد للشعب المصري

---

(٩١) Peter Mansfield : **Nasser's Egypt** (London, 1965) p. 40
(٩٢) للمزيد راجع احمد بهاء الدين : **فاروق ملكا** ، ص ١٤٠ — ١٤٢ .
(٩٣) Peter Mansfield : **Op. cit., p.** 41

أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فـي ظل الدستور مجردا من أية غاية .... » (٩٤)

ولم ينتصف نهار ٢٦ تموز (يوليو) حتى كان الملك قـد وقع وثيقة التنازل عن العرش . لابنه الامير احمد فؤاد . وفي الساعة السادسة مـن اليوم نفسه حملت الباخرة المحروسة آخر حكام اسرة محمد علي الى ايطاليا حيث قضى بقية عمره .

ج — مرحلة ما بعد ثورة ١٩٥٢

لقد سقطت الملكية سقوط الثمرة الناضجة . وتم ترحيل الملك بسرعة ودون مقاومة . ولم يترك الضباط مجـالا لاي تدخل اجنبي . فقد حرصوا منذ البداية على سد النافذة التي اعتادت الدول الاجنبية أن تنفذ منها الىالتدخل في شئون مصر، وهي اختلال الامن والنظام ، وما يستتبعه من تهديد لسلامة الاجانب . فأعلنوا انهم لن يتساهلوا مع من تسول لـه نفسه القيام بأعمال العنف والتخريب ، وأكدوا مسئوليتهم عن سلامة الاجانب . (٩٥) وبهذا حالوا دون تكرار مأساة عرابي .

ودار في خلد الكثيرين عندئذ أن الجيش قد قـام بالجزء الاساسي من مهمته وانه لن يلبث أن يعود الى ثكناته . وكان لتفكيرهم على هذا النحو ما يبرره . فقد أعلنت الثورة أنهـا ستعمل في ظل الدستور ، وفي ظل النظام الملكي ، والفت وزارة من المدنيين برئاسة أحد ساسة العهد القديم وهو علي ماهر ،

---

(٩٤) النص الكامل في عبد الرحمن الرافعي : **ثورة ٢٢ يولية** ١٩٥٢ (القاهرة، ١٩٥٩) ص ٢٤ — ٢٥ .

(٩٥) **المصدر ذاتـه** .

وأقامت مجلس وصاية أحد أعضائه الثلاثة من الامراء . هـذا بينما كـان اللواء نجيـب يصرح بأنـه لا دخل للجيش في السياسة . (٩٦)

ومع هذا فلم تكد الثورة تزيل كابوس الملكية الثقيل عن صدر الشعب حتى أطلق الناس العنان لتوقعاتهم من العهـد الجديد . وساد مصر جو من التفاؤل شبيه بالجو الذي ساد فرنسا في أولى مراحل الثورة الفرنسية . لقد حلق رجال الثورة في البلدين بالشعب في السماء ثم لم يلبثوا ان اضطروا الىالهبوط به قليلا قليلا الى الارض . كانوا قد نادوا بأهداف لم تكن لديهم خطة عمل لتنفيذها . وتصوروا « الامة كلها متحفزة متأهبة ، وأنها لا تنتظر الا طليعة تقتحم أمامها السور ، فتندفع الامـة وراءها صفوفا متراصة منظمة تزحف زحفا مقدسا الى الهدف الكبير . » (٩٧) لكن سرعان ما خاب أملهم .

وجد رجال الثورة ان اهداف الثورة الخارجية ، وعلى رأسها تصفية الاستعمار وأعوانه وتحرير السودان ، وأهدافها الداخلية ، وفي مقدمتها تصفيـة الاقطاع وتطهير الحكومـة والاحزاب من العناصر الفاسدة وتحقيق العدالـة الاجتماعية مترابطة بحيث يتعذر تحقيق الواحد منها في معزل عن الاخرى. كما وجد رجال الثورة أن تحقيق تلك الاهداف بواسطة أجهزة الحكم القائمة وفي ظل الدستور والحياة الحزبية أمر مشكوك فيه . لكن أحدا لم يكن على استعداد للانتظار .

---

(٩٦) احسان عبد القدوس : (الموقـف السياسي) **روز اليوسف** العدد ١٢٧٠ .

(٩٧) جمال عبد الناصر : **فلسفة الثورة** (لا تاريخ) ص ٣٢ .
قارن ايضا بما جاء في المرجع هامش ٩٦ .

ولم تكن الاحزاب أكثر ادراكا لمجرى الاحداث في مصر . لقد تبادر الى اذهان بعض زعمائها أن القائمين بالحركة « شوية عيال » وأن الثورة سحابة صيف :

« كان الواحد منهم يجيء ويجلس معنا ، ثم يخرج فيقول : انا حطيتهم في جيبي ، دول شوية عيال ... » (٩٨)

فعندما طلبت الثورة من الاحزاب أن تطهر صفوفها وأن تعلن برامجها استعدادا لانتخابات شهر فبراير من العام التالي ، لم تحمل الاحزاب هذا الطلب محمل الجد . (٩٩) وبينما تلكأ الوفد في الاستجابة الى رغبة الثورة ، أعلن الاحرار الدستوريون أنهم ليسوا في حاجة الى تطهير . (١٠٠) وحاول الاخوان المسلمون أن يفرضوا وصايتهم على الثورة . ففي أواخر شهر يوليو طلب المرشد العام من جمال عبد الناصر الذي كان قد وضح انه القائد الفعلي للثورة ، ان تعرض الثورة على الاخوان ما تعتزم اصداره من قوانين . ورفض جمال . (١٠١) وكانت هذه التطورات ايذانا ببداية الصراع بين الثورة والاحزاب القائمة .

وخاب أمل الثورة في علي ماهر ووزارته . فقد كان علي

---

(٩٨) من خطبة للرئيس جمال عبد الناصر بشبرا الخيمة يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ . راجع عبد الرحمن الرافعي : **ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢** ، ص ٤٢ — ٤٣ .

(٩٩) **المصدر ذاته** ، ص ٤٠ — ٤١ .

(١٠٠) **المصدر ذاته** ، ص ٤٢ .

(١٠١) راجع « حل جماعة الاخوان المسلمين في ١٤ يناير ١٩٥٤ وبيان مجلس قيادة الثورة » في **المصدر ذاته** : ص ١٠٥ — ١١٤ .

ماهر ينتمي الى الفئة ذاتها التي كانت الثورة تسعى الى التخلص منها . فلما بدأ بحث القانون الزراعي لتحديد الملكية أخذ علي ماهر يضع العراقيل أمام اصدار القانون ويجتمع بكبار الملاك الذين وجدوا في معارضة الاحزاب للثورة سندا لهم . وقد أشار الرئيس الراحل فيما بعد الى خيبة آمال الثورة في السياسيين القدامى بقوله :

« اننا لم نقم بهذه الثورة لكي نحكم أو نقود ، بل اقول اكثر من ذلك انه كان من أول أهدافنا أن نعيد الحياة النيابية الحقة ، وقد نجحت الثورة وخرج الملك ، وبدأنا ننفذ أول خطوة وهي اعادة البرلمان الذي كان منحلا وبدأنا نتصل بهؤلاء الناس ولكننا فوجئنا بالمساومات والمطالب والمناورات والخداع .. لقد جئنا بعلي ماهر الى الحكم فوجدنا رابطة الاملاك تطالب بالغاء مشروع قانون تحديد الملكية الزراعية بكل جرأة وصراحة ، فرأينا أن حكم هذا البلد لا يمكن أن يقوم على طبقة محترفي السياسة ومحترفي الحكم . » (١٠٢)

وجاء اول تحد فعلي للثورة من احدى فئات الشعب التي قامت الثورة لانصافها وهي العمال . ففي ١٢ آب (اغسطس) أضرب عمال مصانع شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار . وقاموا بمظاهرات استولوا خلالها على مكاتب الشركة ودمروا بعض الممتلكات وأحرقوا أخرى . ووجد رجال الثورة أنفسهم في موقف صعب . لقد كانوا يعطفون على العمال ، وكانوا في أشد الحاجة الى تأييدهم . فمنذ أوائل

---

(١٠٢) **المصدر ذاته** : ص ٤٢ — ٤٣ .

الثلاثينات من هذا القرن كان العمال قد أصبحوا قوة اجتماعية وسياسة لا يستهان بها . الا ان رجال الثورة كانوا في الوقت ذاته مرتبطين بتعهدهم بالضرب على يد كل من تسول له نفسه الاخلال بالامن . فلم يسعهم بعد أن فشل البوليس في السيطرة على الموقف الا أن يأمروا الجيش بالتدخل . واشتبك الجيش معهم ووضع حدا لتمردهم . واتهم اللواء نجيب الشيوعيين بالتحريض على الشغب فشنت الثورة حملة على الشيوعيين وقبضت على عدد منهم . (١٠٣)

ومن الواضح ان موقف رجال الثورة كان يزداد صعوبة في كل يوم . لقد أثاروا عليهم سخط الاحزاب التقليدية والاخوان والشيوعيين والاقطاعيين ، والعمال . ولم يبق أمامهم الا العودة الى الثكنات أو المضي قدما. ويبدو أنهم قرروا الاستيلاء تدريجا على مقاليد الحكم ، وعمل ما يمكن عمله لاجتذاب بعض الفئات الناقمة وفي مقدمتها الاخوان المسلمون . وأخذت الصحافة تمهد للوضع الجديد . فكتب احسان عبد القدوس يقول :

« من الذي يحكم اليوم ؟ هل هو الجيش ؟ هل هو علي ماهر ؟ هل هما الجيش وعلي ماهر معا ؟ اذا كان الجيش هو الذي يحكم ، فلماذا لا يؤلف وزارة عسكرية ؟ واذا كان علي ماهر هو الحاكم فلماذا لا تلقى المسئولية كلها على كاهله في حدود المبادىء العامة التي قامت عليها الحركة ؟ واذا كان الجيش

(١٠٣) للمزيد راجع :
Keith Wheelock: **Nasser's Egypt** (N. Y., 1960) pp. 15-16.

وعلي ماهر يحكمان فلماذا لا تؤلف وزارة عسكرية مدنية ... » (١٠٤)

وبالفعل استقال علي ماهر في ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ وتقرر ان يخلفه محمد نجيب في رئاسة وزارة تضم ثلاثة من الاخوان المسلمين بينهم الشيخ حسن الباقوري، على أن يرشح المرشد العام العضوين الآخرين . ووافق المرشد في البداية لكنه لم يلبث أن غير رأيه ، واعلن فصل الباقوري من هيئة الاخوان .. (١٠٥)

وبعد يومين من تأليف وزارة نجيب صدر قانون الاصلاح الزراعي الذي حدد نصاب الملكية الزراعية بمائتي فدان. وكان صدوره وتطبيقه أعظم انجاز للثورة . وكانت لهذا القانون مضاعفات اجتماعية وسياسية واقتصادية بعيدة المدى . لقد كان هذا القانون المعول الذي هدم صرح الاقطاع في مصر ، وحرم الاحزاب ، وخاصة الوفد ، من القواعد التي كانت ترتكز عليها . وكان رجال الثورة ينتظرون تحول كبار الملاك الى الصناعة . كتب سامح موسى يقول تحت عنوان « يا كبار الملاك ، اتجهوا الى الصناعة » :

« وجاءت قوانين الاصلاح الزراعي في الوقت المناسب لتحويل رؤوس الاموال الىالناحية الصناعية ولتحقق الهدف الشعبي العظيم ، وأصبح من الواجب على كل من انتزعت منه أراضيه الزائدة عن الحد

(١٠٤) « من الذي يحكم : الجيش أم علي ماهر ؟ » **روز اليوسف** العدد ١٢٦٢ ، ١٨ اغسطس ١٩٥٢ .

(١٠٥) راجع التفصيلات في **المرجع المذكور** في هامش ١٠١ .

المقرر أن يتجه بنشاطه وأمواله الى الناحية الصناعية .... » (١٠٦)

لكن الملاك الكبار ، وحتى المتنفعين بالاصلاح الزراعي ، لم يتجهوا الى **الصناعة** . فبالرغم من أن الدخل من الزراعة بلغ ٤٢٠ مليونا في عام ١٩٥٥ ، فان شيئا من هذا المال لم يتجه الى الصناعة . فلا كبار الملاك اتجهوا اليها ولا صغارهم . (١٠٧)

وفي الوقت الذي صدر فيه القانون الزراعي صدر قانون تنظيم الاحزاب السياسية الذي جاء لطمة للساسة القدماء والاقطاعيين على حد سواء . وحرصت الثورة على أن تبقي الاخوان المسلمين خارج الاحزاب السياسية . وتنحى زعيم الوفد عن رئاسة الحزب الفعلية واكتفى بزعامته الفخرية ، لكن وزير الداخلية اعترض على وضعه الجديد بأنه مخالف للقانون . وحاول الوفد اللجوء الى المحاكم ، لكن الثورة قطعت عليه الطريق فأصدرت قانونا يقضي باعتبار كل اجراءات القيادة العسكرية خلال الشهور الستة منذ بدء الثورة غير خاضعة للمحاكم . (١٠٨)

وفي ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٢ اعلن محمد نجيب الغاء دستور ١٩٢٣ وتولي حكومة انتقالية للسلطة . وفي ٢٢ من الشهر ذاته صدر مرسوم بقانون لمحاكمة المسئولين عن

---

(١٠٦) « يا كبار الملاك ، اتجهوا الى الصناعة » في **روز اليوسف** ، العدد ١٢٦٨ ، ٢٩ سبتمبر ١٩٥٢ .

(١٠٧) Lacouture, **Egypt in Transition**, p. 347.

(١٠٨) الرافعي : **ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢** ، ص ٧٣ — ٧٤ .

استغلال النفوذ وافساد الحكم يرجع مفعوله الى عام ١٩٣٩ . ونص على ان العقوبات تشمل الحرمان من الحقوق السياسية. وأجريت محاكمة عدد من المتهمين. وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٥٣ صدر قانون بحل الاحزاب السياسية ، باستثناء الاخوان المسلمين ، ومصادرة أموالهم لصالح الشعب . وفي الوقت ذاته اعلنت الثورة أن الحكم الدستوري سوف يعود العمل به بعد فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات تنتهي في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٦ . وفي العاشر من الشهر التالي أعلن الدستور المؤقت لفترة الانتقال ، ونص على تولي مجلس الثورة بالاشتراك مع مجلس الوزراء مهمة الحكم . وفي الثالث والعشرين من الشهر ذاته ، اعلنت الثورة قيام هيئة التحرير لتحل محل الاحزاب المنحلة . وكان في مقدمة برامج الهيئة اجلاء القوات البريطانية جلاء تاما وغير مشروط ، واقامة نظام اجتماعي يكفل حماية المواطن من البطالة والمرض والشيخوخة ، ونظام اقتصادي يكفل توزيع الثروات توزيعا عادلا ، ونظام سياسي يكفل المساواة أمام القانون . (١٠٩)

ولا حاجة الى المبالغة في أهمية تحقيق الجلاء للثورة . فمنذ سبعين سنة ومصر تحاول اخراج البريطانيين منها. وعليه فقد كان تحقيق هذا الهدف القومي ، اذا تم ، كفيلا بتعزيز الثورة الى أبعد الحدود . ومن هنا حرصت الثورة على تحقيق هذا الهدف . ومن هنا أيضا يمكن أن نفهم ونفسر الاعتدال الذي اتسم به موقف مصر . (١١٠) حرصت مصر على

---

(١٠٩) راجع عن نشأة هيئة التحرير **روز اليوسف** العدد ، ١٢٧٨ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٦ . و**المصور** العدد ١٤٧١ .

(١١٠) قارن بهذا ما جاء في :
Wheelock : **Nasser's Egypt**, p. 212.

تحقيق الجلاء بالطرق السلمية رجـــاء ان تضرب عصفورين بحجر واحـــد : اولهما حمل بريطانيا على تعـــديل سياستها بالنسبة لاستيراد القطن المصري . فمنذ الغت مصر المعاهدة ، وحتى منذ وقت سابق للالغاء ، وبريطانيا تقلل من كمية القطن التي تستوردها من مصر ، الامر الذي خلـــق مشكلة لوزارة الوفد (١٩٥٠ — ١٩٥٢) لم تستطع التغلب عليها . أما الهدف الثاني فكان الحصول من الولايات المتحـــدة لا على التأييـــد فحسب، بل كذلك على المعونة الاقتصادية والعسكرية. (١١١)

وكانت العقبة الكبرى في طريق الاتفاق على الجلاء هي الوصول اولا الى حل لمشكلة السودان . فلم تكن بريطانيا على استعداد للتسليم بوجهة النظر المصرية التقليديـــة القاضية بوحدة وادي النيل تحت حكم مصر . وكان على مجلس الثورة ان يلتقي مع وجهة النظر البريطانية القائلة بتوجيه السودان نحو الحكم الذاتي وتقرير المصير . (١١٢) وفاجأ مجلس الثورة بريطانيا بتسليمه بحق السودانيين في تقرير مصيرهم .

« ولم يكن في استطاعة الحكومة البريطانيـــة ان ترفض المفاوضة [على هذا الاساس] حتى ولو ارادت. فسياستها ذاتها كانت قائمة على حق السودانيين في تقرير مصيرهم، وكان حزب الامة يشارك الاحزاب الاخرى سعيها الى تحقيق تسوية على هذا الاساس.

(١١١) **المصدر ذاته .**

(١١٢) من كلمة للمستر بيفن في مفاوضات عام ١٩٥٠ (جلسة ١٥ ديسمبر) . راجع وثائق السودان في جمهورية مصر : **السودان** (القاهرة ، ١٩٥٣) ص ٢٥١ — ٢٥٦ .

ولو رفضت بريطانيا المفاوضات ، لفقد حاكمها في السودان كل تأييد ... » . (١١٣)

وابتدات المفاوضات في اكتوبر ١٩٥٣ . وتـــم الاتفاق بتفاصيله في ١٢ شباط فبراير (١٩٥٣) ووقعه محمد نجيب عن مصر ، ورالف ستيفنسون عن بريطانيا ، وعرف بالاتفاق المصري — البريطاني « بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان . » (١١٤) ونص على فترة انتقال أقصاهـــا ثلاث سنوات لانهاء الادارة الثنائية انهاء فعليا ، ويحتفظ « بسيادة السودان للسودانيين . » كما نص الاتفاق على انتخاب جمعية تأسيسية قبل نهاية الفترة تقوم بتقرير مصير البلاد .

وكان الاتفاق البريطاني المصري حول السودان نصرا ديبلوماسيا كبيرا لرجال الثورة . ففي حـــين ان الاتفاق كان سيؤدي الـــى خروج البريطانيين من السودان ، فانـــه ترك الباب مفتوحا أمام انضمام السودان الى مصر ، وازال العقبة الرئيسية في طريق استئناف المفاوضات بشأن جلاء القوات البريطانية عن القنال .

وكان رجال الثورة يدركون ان الجـــلاء لن يتم بنفس السهولة التي تم فيها الاتفاقحول السودان. فقد كان لبريطانيا في القنال ثمانون الف جندي ومنشآت قدرت تكاليفها بألفمليون دولار . وكان احتفاظها بالقاعدة في القنال خير ضمانة لنفوذها ومصالحها في الشرق الاوسط ومكانتها الدولية. ولم يقف الامر

(١١٣) Tom Little : **Egypt** (N. Y., 1958) p. 240.

(١١٤) راجع النص الكامل للاتفاق في جمهورية مصر : **السودان** : ص ٣٠٠ — ٤٥٥ .

عند اعتبارها من قبل قطاع كبير من الرأي العام في بريطانيا ، وعلى رأسهم ايدن ، « باب الامبراطورية الدائر » (١١٤) بل تعدى ذلك الى اعتبارها — من قبل «جماعة السويس » المحافظين — « مقدسة كأرض بريطانيا . » (١١٥)

لكن الحكومة البريطانية كانت تدرك ان الاحتفاظ بالقاعدة في أرض أمة تناصبها العداء وتشن الهجمات المتتالية على جنودها ومخازنها عملية باهظة التكاليف غير مأمونة النتائج. (١١٦) وكانت تدرك كذلك أن الوصول الى اتفاق مع مصر قبل انتهاء أجل معاهدة ١٩٣٦ أمر أساسي . (١١٧) ثم ان الحكومة البريطانية كانت قد تأكدت من أنها لا تستطيع اقناع الحكومة الاميركية بتأييد بقاء البريطانيين في القاعدة تأييدا غير محدود ، وأن أميركا كانت ترى استئناف المفاوضات في أقرب فرصة . فبالرغم من ان الرئيس ايزنهاور كان حتى اوائل عام ١٩٥٣ يرى أن الاحتفاظ بالقاعدة في القنال أمرا ضروريا ، فان كثرة من الدبلوماسيين والعسكريين الاميركيين كانوا لا يخفون اعتقادهم بأن الاحتفاظ بالقناة في وجه العداء الوطني أمر انقضى زمنه . (١١٨)

(١١٤ أ) هكذا وصفها ايدن . راجع
Elizabeth Monroe : **Op. cit.**, p. 175

(١١٥) **المصدر ذاته .**

(١١٦) M. A. Fitz Simons : **Empire by Treaty** (Notre Dame Press 1964) 111 - 113.

(١١٧) **المصدر ذاته .**

(١١٨) Elizabeth Monroe : **Op. cit.**, p. 175.

وأظهر رجال الثورة منتهى البراعة والمرونة في معالجة القضية . فمنذ البداية أوضحوا أنهم لن يقبلوا بديلا لجلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الاراضي المصرية .

« فنحن » كما جاء في تصريح لجمال عبد الناصر « لا نقبل دفاعا مشتركا ولا عرضا آخر. نطلب الجلاء غير المشروط ... » (١١٩)

وأخذوا يصدرون تصريحات مبهمة عن استعدادهم لمحالفة الغرب اذا تحقق الجلاء . وفي مقابلة لمثل مجلة أميركية مع اللواء نجيب أجاب نجيب على سؤال يتعلق بالدفاع عن الشرق الاوسط بقوله :

« نحن ، كما تعلم ، نريد أن يجلو البريطانيون عن أرض مصر . وقبل أن أقرر السياسة [التي اعتزم] اتباعها ، لا بد لي أن أكون مثلك حرا . فباستطاعة رجلين حرين ان يعقدا حلفا أفضل من الحلف الذي يعقده رجلان أحدهما حر والآخر غير حر .

« فاذا سألتني اليوم عن حلف للدفاع عن الشرق الاوسط فليس باستطاعتي أن أقول الا أنني لا أدري .... وما لم يعاملني هؤلاء الناس [بريطانيا] معاملة عادلة فلا استطيع الانضمام الى اي حلف » . (١٢٠)

وقال اللواء نجيب في اول جلسة في مفاوضات الجلاء :

---

(١١٩) London **Times,** 17 March, 1953.

(١٢٠) **U.S. News and World Report,** 27 March, 1953.

« ولم أكن في حاجة الى القول بأن الدافع لمحادثاتنا الحاضرة هي رغبتنا في ازالة السبب الرئيسي لسوء التفاهم والمانع الاساسي للوفاق بين بلدينا ، وهذا السبب وهذا المانع هو وجود قوات بريطانية على أرض مصرية. وكلما أسرعنا في وضع حد لهذا العامل الهادم لعلاقتنا كان هذا أفضل حتى يسود الوفاق ، وتقوم الثقة المرتقبة بيننا على دعائم اقوى ، ونجني ثمار الاخاء كأعضاء في مجموعة الدول الحرة.»(١٢١)

وكان لهذه التصريحات تأثيرها في الغرب وخاصة في الحكومة الاميركية التي كانت سياستها تهدف الى ربط مصر بالغرب ، فبذلت جهدها لتذليل العقبات التي كانت تحول دون استئناف المفاوضات . (١٢٢)

وفي هذه الاثناء اظهر رجال الثورة مرونة وواقعية كان لهما اثر كبير لا في استئناف المفاوضات فحسب ، بل وفي نجاحها ايضا . كان رجال الثورة يدركون ان بريطانيا لن توافق على التخلي عن ادارة المنشآت في القنال ، وعن النص على حقها في العودة الى مصر في حالة هجوم مسلح عليها من دولة اجنبية . وعليه فانهم قدموا تنازلات شجعت البريطانيين على الدخول في المفاوضات . ففي ١٣ نيسان (أبريل) نشرت صحيفة **النيويورك تايمز** تصريحا لجمال عبد الناصر يقول فيه :

« انك تتساءل عن سياستنا . انها الجلاء

(١٢١) **القضية المصرية** (القاهرة ، ١٩٥٥) ص ٧٠٥

(١٢٢) Cf. Wheelock: **Nasser's Egypt**, p. 214.

— الاستقلال التام . ولكننا نحب ان تدار القاعدة في القنال بشكل فعال. ونحن على استعداد للبحث في كيفية ابقائها فعالة بوصفها قاعدة مصرية .

« اننا جنود ، ونحن واقعيون .... ونعلم اننا سنحتاج الى فنيين . ولما كانت تجهيزات القاعدة بريطانية ، فسوف نحتاج الى فنيين بريطانيين . » (١٢٣)

وعندما اتضح للمصريين بعد بدء المفاوضات (٢٧ ابريل) ان التسليم ببقاء الفنيين البريطانيين في القنال لصيانة المنشآت فيها لم يكن في نظر البريطانيين ثمنا كافيا للجلاء ، وانهم يطلبون ايضا السماح لهم بالعودة في حالة وقوع هجوم مسلح على مصر او الدول العربية او تركيا ، جنح رجال الثورة الى قطع المفاوضات (٦ مايو) ، والتهديد بتصعيد الكفاح في القنال ، وباتباع سياسة الحياد بين الشرق والغرب . (١٢٤) لكنهم عندما فشلوا في حمل المفاوضين البريطانيين على تغيير موقفهم سلموا بهذا الحق لبريطانيا ، ووقع الطرفان المعاهدة في ٩ اكتوبر ١٩٥٤ . (١٢٥)

وجاء في المعاهدة (المادة الثانية عشرة) ان مفعولها يسري لمدة سبع سنوات . ونصت المادة الاولى على ان تجلو

(١٢٣) New York **Times**, 13 April, 1953.

(١٢٤) New York **Times**, 11 April, 1953; 25 April, 1953.
Tom Little : **Egypt**, p. 243.
Wheelock : **Op. cit.**, p. 214 ff.

(١٢٥) راجع نصوص الاتفاق في **القضية المصرية** ، ص ٧٧٥ وما بعدها .

القوات البريطانية عن الاراضي المصرية خلال عشرين شهرا من توقيع الاتفاق . ونصت المادة الرابعة على انه :

« في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على اي بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها في القاهرة في الثالث عشر من شهر ابريل سنة ١٩٥٠ ، او على تركيا ، تقدم مصر للملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وادارتها ادارة فعالة. وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانىء المصرية في حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للاغراض سالفة الذكر . »

وتنص المادة الثامنة على انه :

« تقر الحكومتان المتعاقدتان ان قناة السويس البحرية — التي هي جزء لا يتجزأ من مصر — طريق مائي له اهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التي تكفل حرية الملاحة في القناة الموقع عليها في القسطنطينية في التاسع والعشرين من شهر اكتوبر سنة ١٨٨٨ » (١٢٦)

وبالفعل تم جلاء اخر فوج من القوات البريطانية عن مصر في ١٣ حزيران (يونيو ١٩٥٦) وبهذا انطوت « صفحة بشعة »

(١٢٦) **المصدر ذاته**

من تاريخ مصر الحديث ، كانت القوات البريطانية خلالها سيفا مصلتا على مصر يكفل تنفيذ مشيئة الحكومة البريطانية .

على ان السيطرة الاجنبية على مصر لم تنته فصولها بجلاء القوات البريطانية . فقد كانت عجلة الاقتصاد المصري لا تزال مرتبطة بالغرب،وكانت البنوك والشركات والمؤسسات الاجنبية في مصر تكاد تسيطر على الاقتصاد المصري . ولم يكن في مقدور رجال الثورة تجاهل هذا الواقع . وادركوا ان نجاحهم في السير نحو التحرر الكامل من النفوذ الاجنبي وتحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية رهن بالقضاء على كل معارضة داخلية . وعليه قامت الثورة في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٥٣ باعلان الجمهورية في مصر واسناد رئاستها الى اللواء نجيب . وفي ايلول (سبتمبر) من السنة ذاتها صادرت اموال فاروق وافراد اسرته ، وشكلت محكمة لمحاكمة عدد من السياسيين القدامى على رأسهم فؤاد سراج الدين ، وابراهيم عبد الهادي ومحمود سليمان غانم وكريم ثابت والدكتور النقيب . واصدرت بحق هؤلاء احكاما مختلفة بالسجن والمصادرة . (١٢٧) وفي ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ قامت الثورة بحل جماعة الاخوان المسلمين واعتقال ٤٥٠ منهم بينهم المرشد العام نفسه(١٢٨)وحملت الثورة على الشيوعيين، واشتدت في ملاحقتهم ، وبلغ عدد من جرى التحقيق معه

(١٢٧) راجع مكتب شؤون محكمة الثورة : **محاكمات الثورة** (اثنتا عشرة قضية تقع في ١٤٠٨ صفحات ، لا تاريخ) .

(١٢٨) راجع التفصيلات مع بيان مجلس الثورة في الرافعي : **ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢** ص ١٠٥ — ١١٤ .

منهم خلال الشهور الخمسة الاولى من عام ١٩٥٤ مئتين واثنين وخمسين . (١٢٩)

الا ان الثورة مرت خلال شهري شباط وآذار بأشد ازمة شهدتها منذ الاطاحة بالملك . وابتدأت الازمة باستقالة اللواء نجيب في ٢٤ شباط (فبراير) وتولي جمال عبد الناصر قيادة مجلس الثورة ورئاسة مجلس الوزراء . فلم يعد في وسع اللواء الاستمرار في التعاون مع رجال الثورة . وكانت الخلافات بينه وبينهم قد بدأت منذ عدة اشهر . وأخذ في هذه الاثناء ينتقدهم علانية . (١٣٠)

كان محمد نجيب منذ بداية الثورة قد ادرك حقيقة الدور الذي اراد رجال الثورة ان يسندوه اليه وهو ان يكون « واجهة » لهم . وكسب ثقة الضباط الشبان باعترافه اكثر من مرة بفضلهم عليه وببساطته وطيبة خلقه . (١٣١) لكنه لم يلبث ان اخذ يتمرد على الوضع . (١٣٢) وزاد المشكلة تعقيدا انه كان اقرب بتفكيره الى العهد القديم منه الى الثورة وضباطها . فلم يخف اعتراضه على اسقاط الدستور ومحاكمة رجال العهد الملكي . وفجر حل الاخوان المسلمين الازمة بينه وبين الضباط . فقد اعترض على هذا

---

(١٢٩) Wheelock : **Op. cit.**, p. 42.

(١٣٠) Lacouture : **Op. cit.** p. 181.

(١٣١) راجع أنور السادات : **قصة الثورة** (دار الهلال) ص ٢٠٧ وما بعدها.

(١٣٢) جاء في بيان مجلس الثورة أن اللواء تقدم الى المجلس « بأن تكون له سلطة حق الاعتراض على أي قرار يجمع عليه المجلس ... كما طلب ان يباشر سلطة تعيين الوزراء وعزلهم وكذا سلطة الموافقة على ترقية وعزل الضباط وحتى تنقلاتهم أي انه طالب بسلطة فردية مطلقة » .
راجع نص البيان في الرافعي : **ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٣**، ص ١١٤—١١٦ .

الاجراء واصر على الغائه . (١٣٣) فلما فشل استقال .

وكأن جميع الفئات المناوئة للثورة كانت تنتظر هذه اللحظة ، فأطلقت سلسلة من ردود الفعل كادت تطوي صفحة الثورة بكاملها . وكانت اخطر هذه الردود تمرد ضباط سلاح المدرعات بقيادة خالد محي الدين صديق جمال عبد الناصر واحد مؤسسي هيئة الضباط الاحرار (١٩٤٩) . كان امام جمال ان يختار بين العنف والاشتباك المسلح ، وبين عودة نجيب . فاختار عودته .

وعاد نجيب منتصرا . ومن ثم اتخذت سلسلة من القرارات كانت كفيلة ، لو نفذت ، بعودة البلاد الى عهد ما قبل الثورة . ففي ٦ آذار قرر مجلس الوزراء اتخاذ الاجراءات لعقد جمعية تأسيسية تنتخب بطريق الاقتراع المباشر على ان تجتمع في تموز (يوليو) لمناقشة موضوع الدستور الجديد واقراره، والقيام بمهمة البرلمان الى ان يتم انتخاب البرلمان الجديد وفقا لاحكام الدستور . كما قرر مجلس الوزراء الغاء الاحكام العرفية قبل اجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية بشهر ، والغاء الرقابة على الصحف والنشر ابتداء من ٦ آذار . وفي الثاني من الشهر ذاته قرر مجلس الثورة تعيين اللواء نجيب رئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيسا لمجلس الوزراء بعد ان تنحى جمال عبد الناصر عن رئاسة مجلس الوزراء وعاد نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة ! وفي ٢٥ من الشهر ذاته قرر مجلس قيادة الثورة السماح بعودة الاحزاب ، وحل مجلس الثورة في ٢٤ تموز (١٩٥٤)، وتوقيف العمل بالحرمان من الحقوق السياسية .

---

(١٣٣) Lacouture, **Op. cit.**, p. 182.

هل طويت صفحة الثورة فعلا ؟ كان الناس بين مكذب ومصدق ! اما اعداؤها فقد كشفوا اوراقهم وانبروا يعدون العدة للعودة الى العهد القديم . وانقلب احسان عبد القدوس صديق الثورة الى مناوىء لها . كتب في ١٥ آذار يقول :

« فهذه الثورة ــ ثورة الجيش ــ لم تقم بذاتها، ولم تقم لتعبر عن نفسها ، انما قامت مكملة لسلسلة متتالية من الثورات الصغيرة التي قام بها الشعب ، وقامت لتعبر عن اهداف كان قد رسمها الشعب فعلا خلال ثوراته الصغيرة هذه . وتاريخ ٢٣ يوليو ليس هو التاريخ الوحيد في الثورة . انما هو تاريخ الحلقة الاخيرة منها ...

« ودور ثورة الجيش بالنسبة لثورة الشعب كان دور السلطة التنفيذية الثورية ... فهي [الثورة] اذن ثورة تنفيذية ، وليست ثورة تشريعية !...

« فثورة الجيش اذن ليست لها مميزات طبقية تميزها عن العهد السابق الذي بدأ منذ ثورة ١٩١٩ ... » (١٣٤)

وكتب في ٢٢ آذار يقول : (١٣٥)

« فاصلاح عيوب حكومات الشعب لا يكون بالتنكر للدستور او مبادئه ، بل بممارسة الشعب حقوقه الكاملة ، وقد يخطىء الشعب مرة ثم

(١٣٤) **روز اليوسف** ، العدد ١٣٤٤ ، ١٥ مارس ١٩٥٤ .

(١٣٥) **روز اليوسف** ، العد ١٣٤٥ ، ٢٢ مارس ، ١٩٥٤ .

يصيب ، ثم يخطىء ثانية ، ثم يصيب حتى يصل الى الهدف . هذا الهدف هو الحكم الصالح او الحكومة الصالحة .

« اما الحاكم الصالح فلن يكون الا واحدا ممن ينتخبهم الشعب ، ويحكم بما يريد الشعب لصالح الشعب . » (١٣٦)

واخذت الاحزاب تستعد للعودة ! وظهرت حملة جديدة من المنشورات تحمل اسم « الاحرار الارهابيين » ، وتناقش الظروف المالية التي تمر بها مصر داخليا وخارجيا وتطالب بعودة الضباط الى الثكنات « على ان يظل تكوين الثورة قائما ! » (١٣٧) وناقشت الصحف فكرة قيام رجال الثورة بتأليف حزب خاص بهم يعرف بالحزب الجمهوري بشرط انسحابهم من الجيش . ولم يفهم الناس كثيرا عما كان يجري! اذ :

«ما هو موقف القادة من الانتخابات ؟ ان صلاح [سالم] قال انهم سيدخلون الانتخابات كمرشحين للحزب الجمهوري ! وخالد محيي الدين قال انه سيرشح نفسه !

« وجمال [عبد الناصر] قال انه ثائر وليس سياسيا ، وانهم لن يرشحوا انفسهم ! ثم متى تلغى الاحكام العرفية ؟ ان جمال قال انها ستلغى بعد يومين . وصلاح قال انها ستلغى قبل الانتخابات ! ونجيب قال ستلغى مع الانتخابات..

(١٣٦) **روز اليوسف** ، العدد ١٣٤٤ ، ١٥ مارس ١٩٥٤ .

(١٣٧) **روز اليوسف** ، العدد ١٣٤٦ ، ٢٩ مارس ١٩٥٤ .

ثم هل تلغى محكمة الثورة ؟ ان بغدادي يقول في اختصار ستبقى ! وخالد محيي الدين قال في اختصار ايضا : ستلغى ؛ ونجيب قال اولا انها ستلغى ، ثم قال ثانيا انها ستبقى ... » (١٣٨)

كانت هذه الاحداث اشبه بفصول مسرحية مليئة بالمفاجآت من اعداد عقل خبير باحداث الفوضى والبلبلة ! لقد حدث كل ذلك في مدى اربعة ايام فقط (٢٥ — ٢٩ مارس). هل قصد جمال وانصاره ان يحدثوا هذه الفوضى تمهيدا لقيامهم بانقلاب اخر ؟ يرى جان وسيمون لاكوتير انه يمكن تلخيص تحركاتهم في هذه الفترة في امور ثلاثة : تقديم تنازلات للجماهير ، واستعادة ولاء الجيش ، وحمل نجيب واعوانه على اقتراف اخطاء تؤدي الى انقسامهم على انفسهم والى فقدانهم تأييد الناس (١٣٩) وبالفعل طهر جمال الجيش من اعوان نجيب ، وعاد والقى القبض على عدد من الاخوان المسلمين . وهاجم فريق من الضباط السنهوري الذي كان يعتبر من كبار انصار اللواء وضربوه ! وقامت عدة مظاهرات تنادي بحياة الثورة ؛ وجاء اعظم تأييد للثورة من العمال . فقد

« عاشت مصر يومين متتاليين وقد توقفت الحركة فيها تماما..عندما تضامن عمال النقل المشترك مع اتحاد نقابات العمال ، في الاضراب عن العمل ، حتى يستجيب مجلس قيادة الثورة الى طلباتهم ، وابقاء مجلس قيادة الثورة ، وعدم السماح للاحزاب المنحلة بممارسة نشاطها . لما

(١٣٨) **روز اليوسف** ، العدد ١٣٤٥ ، ٢٢ مارس ١٩٥٤ .

(١٣٩) Lacouture. **Op. cit.**, p. 186.

فيه من تفريق الكلمة ، وصرف الجهود عن مكافحة العدو الاول ، الاستعمار ...

وهكذا اضرب نحو مليوني عامل في مختلف انحاء القطر المصري ، وتوقف عن العمل خمسمائة قطار وستمائة ترام ، وثلاثة آلاف سيارة اجرة (تاكسي) والف سيارة ركاب كبيرة (امنيبوس) . » (١٤٠)

واعتصم عدد من العمال (حوالي ٨٥٠) في دور نقابات العمال واعلنوا الاضراب حتى يعود مجلس الثورة ويلغي القرارات التي اتخذها بشأن عودة الاحزاب ! (١٤١)

وانتهت فصول (المسرحية) بعقد اجتماع مشترك لمجلس الثورة ومجلس الوزراء تقرر فيه ارجاء تنفيذ القرارات التي صدرت في ٥ مارس و ٢٥ من الشهر نفسه حتى نهاية فترة الانتقال (١٩٥٦) ، وتشكيل مجلس وطني استشاري يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة . (١٤٢)

وكانت فترة الازمة كافية لكشف من لم يكن كشف عن اوراقه من المناوئين للنظام . فعملت الثورة على تصفيتهم . فلم تبق هيئة في مصر الا وطهرت من عناصر المعارضة . وفرضت رقابة تامة على الصحف وعلى الانباء التي كان يبعث بها المراسلون الاجانب . وكان لمحاولة الاخوان المسلمين الفاشلة في ٢٦ اكتوبر اغتيال جمال عبد الناصر في ميدان

(١٤٠) **المصور** ، العدد ١٥٣٨ ، ٢ ابريل ، ١٩٥٤ .

(١٤١) **المصدر ذاته** .

(١٤٢) الرافعي : **ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢** ، ص ١٢٤

التحرير بالاسكندرية نتائجبعيدة المدى لا بالنسبة الى الاخوان فحسب ، بل وبالنسبة الى الثورة ايضا . لقد خرج جمال من تلك المحاولة بطلا شعبيا لا منازع له .

« ففي طريق عودته من الاسكندرية الى القاهرة في اليوم التالي اكتشف ناصر ان الاخواني المتطرف (الذي اطلق عليه النار وهو محمود عبد اللطيف) قد عمل له ما عجزت عنه اشهر من الدعاية (والارشاد القومي) لقد اصبح الآن بطلا يجدر بالناس ان يهتفوا له عاليا وان يلهبوا اكفهم بالتصفيق له . كان كلما توقف القطار اندفعت نحوه الجماهير بشكل كان يتعذر معه استئناف السير . ووجد في محطة القاهرة جموعا غفيرة تهتف باسمه وتتدافع لرؤيته . ولم يستطع الوصول الى مكتبه الذي لم يكن يبعد اكثر من عشر دقائق ! الا بعد ساعتين . وعندما وصل الى مكتبه اكتشف انه لم يعد بطلا قوميا فحسب ، بل وبطلا عالميا ايضا . فبين برقيات التهنئة التي وصلته كانت واحدة من ونستون تشرشل . » (١٤٣)

اما الاخوان المسلمون فقد اعتبر عملهم ذلك مبررا كافيا لاعتقال المئات منهم ومحاكمتهم، واعدام ستة منهم، بينهم الجاني، والقاء عدد كبير منهم في السجون . ووجد جمال عبد الناصر في صلة محمد نجيب بالاخوان مبررا ايضا للتخلص من اللواء فأعفاه في ١٤ من الشهر التالي من جميع مناصبه .

---

(١٤٣) Robert St. John : **The Boss** (London, 1961) p. 151.

لقد انكر المناوئون لجمال عبد الناصر وانصاره من رجال الثورة خلال أزمة مارس ان الثورة جاءت بجديد :

« كل ما تم في هذا العهد كان يمكن — لولا عجز الشعب في ثوراته ولولا خيانة الزعماء — ان يتماشى مع مبادىء العهد الماضي دون حاجة الى ثورة . فالغاء الرتب والالقاب طالب به صدقي باشا في البرلمان .

« وتحديد الملكية الزراعية طالب به ابراهيم شكري ، وهو اشتراكي — في البرلمان . وقد تم هذا التحديد في الهند وايطاليا دون حاجةالى ثورة.

« والتطهير كله شرع فيه نجيب الهلالي ووضع له قانون الغدر الذي طبق في هذا العهد ، كما حاولته كل حكومة عادت الوفد .... ومعظم المستشارين والموجهين الذين يتعاونون مع هذا العهد كانوا يتعاونون مع العهد الماضي ، ولم يشعروا انهم في حاجة الى تغيير شيء من مبادئهم او من منطقهم ...

« وحل الاخوان حاولته كل الحكومات في سبيل الاستقرار ... ومحاربة الشيوعية لا تزال كما كانت في كل عهد .... » (١٤٤)

لا ريب في ان هذا كله صحيح الى حد كبير . لكن مجرد معرفة الفكرة لا يكفي لتنفيذها . ثم من كان الذي سيطبقها في مصر في

---

(١٤٤) احسان عبد القدوس : (اننا نسير في الطريق المحتم على الثورة ...) في **روز اليوسف** ، العدد ١٣٤٤ ، ١٥ مارس ، ١٩٥٤ .

ظل الحزبية السياسية التي كانت قائمة قبل الثورة ؟ هل كان ينتظر من الوفد ان يهدم ركائزه الاقطاعية بتحديد الملكية ؟ وهل كان ينتظر من السياسيين القدامى ان يختفوا عن المسرح بجرة قلم ؟ لقد كان جمال قد عرض التعاون مع الوفد .

« واشترط لكي يتم التعاون بين الثورة وحزب الوفد شرطا واحدا وهو ان يصدر الحزب بيانا يعلن فيه على الملأ موافقته على قانون تحديد الملكية ... واستمرت المناقشة اربع ساعات.. لكن فؤاد سراج الدين رفض الموافقة على تحديد الملكية » (١٤٥)

لعل اشد ما يؤخذ على الاحزاب السياسية في مصر انها وقفت من الثورة موقفا سلبيا في انتظار فشل الضباط واضطرارهم الى تسليم الامور الى « اربابها » .

وكان بامكان الاخوان المسلمين ان يعايشوا الثورة . فقد مدت الثورة يدها اليهم في اكثر من مناسبة . وكان اول ما فعله الضباط الثائرون هو التحقيق في مقتل المرشد العام الاول حسن البنا واطلاق سراح المعتقلين من الاخوان . لكن كما رأينا اشترطوا التعاون بشروطهم التي لم يكن من السهل قبولها :

« كان بوسع الهضيبي وهو المسئول الاول عن الجماعة ان يجنبها خصومة رجال الثورة ، وان يعالج امورها بكثير من الرفق والاناة والكياسة ، حرصا على مصلحة مصر اولا

(١٤٥) انور السادات ، **قصة الثورة** ، ص ١٩٦ .

ومصلحة الدعوة ثانيا ، ولكنه لامر ما لم يفعل فكانت العاقبة مريرة . » (١٤٦)

وفي اغلب الظن انه لو استمر الاخوان هيئة دينية لبلغت حركتهم نجاحا منقطع النظير لا في مصر فحسب بل وفي العالم الاسلامي كله .

اما وقد تخلص جمال عبد الناصر من المعارضة فقد ركز جهوده في العمل على الانعتاق من دائرة النفوذ الغربي ، وتحرير مصر منه تحريرا تاما . وكان قد وضح له ان الغرب لن يتقدم الى مساعدة مصر الا بشروط وقيود . فاستطاع في مدى حوالي سنتين ان يتحرر من التزاماته نحو بريطانيا بموجب معاهدة الجلاء (١٩٥٤) وان يستولي على المؤسسات والشركات الاجنبية في مصر . ففي عام ١٩٥٤ نص قانون الشركات الجديد الذي اصدرته حكومة الثورة على وجوب قيام كل شركة بطرح ٤٩٪ من اسهمها وقصر الاكتتاب فيها على المصريين . وفي ٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٦ صدر القانون رقم ١٥٩ الذي خفض الحد الادنى للقيمة الاسمية للسهم من جنيهين الى جنيه واحد لتمكين المواطنين من الاكتتاب في اسهم الشركات . وفي عام ١٩٥٦ اممت الحكومة شركة قناة السويس ، وفي اعقاب الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ صدر في (٢ نوفمبر) امر عسكري يقضي بمنع التعاقد مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين ووضع مؤسساتهم واموالهم

(١٤٦) اسحق موسى الحسيني : **الاخوان المسلمون** (بيروت ، ١٩٥٥) ص ٢١٠ .

تحت الحراسة . وفي اوئل عام ١٩٥٧ ، وبعد خروج المعتدين من مصر ، انشأت مصر « المؤسسة الاقتصادية » (١٣ يناير) لتنمية الاقتصاد القومي وامرت بتمصير البنوك (١٤ يناير) في فترة لا تتجاوز خمس سنوات . وفي الوقت ذاته مصرت الدولة شركات التأمين والوكالات الاجنبية . كما ان الدولة انشأت هيئتين لتنظيم التخطيط القومي وهما مجلس التخطيط الاعلى لتحديد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ، ولجنة التخطيط القومي لاعداد الخطة للتنمية . وكانت الدولة قد انشأت مجلس تنمية الانتاج القومي (اكتوبر ١٩٥٢) فأدمج في لجنة التخطيط . (١٤٧)

وفي اول يناير عام ١٩٥٧ صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم واحد لسنة ١٩٥٧ بانقضاء اتفاق الجلاء الذي عقد في ١٩ اكتوبر ١٩٥٤ . ذلك

« ان الحكومة البريطانية بتدبيرها الاعتداء وباعتدائها فعلا على الاراضي المصرية مشتركة قواتها مع القوات الفرنسية والاسرائيلية ومحاولتها غزو منطقة قناة السويس ابتداء من يوم ٣١ اكتوبر سنة ١٩٥٦ قد تصرفت على اساس ان الاتفاق المذكور كأن لم يكن . ويثبت كذلك انقضاء هذا الاتفاق بالاعتداء المذكور ومن تاريخ حصوله . ويلغى بناء على ذلك القانون السابق صدوره بالموافقة على الاتفاق المذكور

(١٤٧) راجع هذه القوانين في الرافعي : **ثورة ٢٣ يولية ١٥٢** ص ٤٠٢ وما بعدها .

وملحقاته والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه . » (١٤٨)

وبهذا تحقق مبدأ « مصر للمصريين » الذي كان شعار رواد الحركة الوطنية المصرية في اوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

(١٤٨) النص في **المصدر ذاته** .

نشأة حزب الوفد المصري (١)

١٩١٨ - ١٩٢٤

شهدت مصر في اعقاب الحرب العالميــة الاولى مرحلة جديدة من مراحـل الحركة القوميــة تضافرت على تكوينها مختلف العناصر الحكومية والشعبية . وكانت هذه هي اول مرة منـذ الاحتلال الانجليزي للبلاد سنة ١٨٨٢ تتكاتف فيها الحكومة مع الشعب في سبيل تحقيق اماني البلاد القومية . وكان من ثمار هذا الجهد المشترك تأليف الوفد المصري الذي

---

(١) بالرغم من ان تاريخ مصر الحديث مرتبط ارتباطا وثيقا بالوفد المصري فانه لم يظفر حتى الان ، على ما اعلم ، الا بدراسات علمية قليلة جـدا اهمها :

— Klingmüller, E., **Geschichte der Wafd-Partei im Rahmen der gesmat — politischen Lage Egyptens** (Berlin, Trittsch and Huther, 1937).

— Landau, J. M., **Parliaments and Parties in Egypt** (New York, 1954).

ومما يستلفت النظر انه لم تظهر الى الان دراسة علمية واحدة باللغة العربية خاصة بالوفد .

قدر له في شتى مراحل وجوده ان يحمل لواء الكفاح في سبيل تحرير مصر طيلة ثلث قرن .

وسأتناول في هذا المقال تكوين الوفد ونشأته وتحوله من هيئة ناطقة باسم المصريين جميعا ، ممثلة لسائر طوائفهم ، الى حزب سياسي .

١ ـ سخط المصريين على الحماية

كان المصريون على اختلاف نزعاتهم السياسية يرون في اعلان بريطانيا العظمى للحماية على بلادهم في ١٨ ديسمبر من سنة ١٩١٤ تغييرا لمركزها السياسي يسلبها الاستقلال الداخلي الذي كسبه محمد على باشا وتمتعت به الى ان احتلها الانجليز .

فقد سبق للحكومة البريطانية قبيل اعلان الحماية ان فكرت في حلين سياسيين بالنسبة لمصر التي كانت الى ذلك الحين خاضعة لتركيا اسميا ولبريطانيا فعليا : الاول ضمها الى الامبراطورية البريطانية ، والثاني اعلان الحماية عليها (٢) .

وفضل المستر تشيتهام القائم بأعمال المعتمد البريطاني فيها عندئذ الحماية لان هذه « نتيجة طبيعية ومنطقية ، دون نزاع ، لسياسة اللورد كرومر التي كانت تهدف دائما الى الاحتفاظ بأيدي المصريين ... بينما تعمل العقول البريطانية

(٢) Lloyd, George, **Egypt Since Cromer** (2 vols., London, 1933-4) vol., 1, pp. 194-98.

من وراء ستار على نصيحتهم . » (٣) وبعد فترة من التردد اخذت الحكومة البريطانية برأي المستر تشيتهام الذي به « تنال مصر الأمن ويبقى مبدأ الوحدة القومية المصرية غير ممسوس . » (٤)

على ان نص اعلان الحماية حاد عن المبدأ الذي ارتكزت عليه (٥) . فقد تولت بريطانيا بموجب الحماية السيطرة المباشرة على العلاقات الخارجية للحكومة المصرية ، كما اتخذت لنفسها مهمة الدفاع عن مصر ، واستبدلت معتمدها فيها بمندوب سام . فوقر في اذهان طائفة من البريطانيين بأن مصر ادمجت نهائيا في الامبراطورية البريطانية . وكتب اللورد كرومر سنة ١٩١٥ يقول :

« بعد ان بقي مصير مصر السياسي معلقا مدة ثلاث وثلاثين سنة سوي بصورة نهائية . لقد ادمجت البلاد في الامبراطورية البريطانية . ولم يكن هناك اي حل آخر ممكن . » (٦)

وجرحت الحماية عواطف المصريين ، ولكنهم لم يقوموا بعمل ايجابي ضدها خلال الحرب ، ربما لانعدام الوسائل التي يعبرون بها عن انفسهم بسبب الحكم العسكري والرقابة

(٣) **المصدر ذاته** ، ص ١٩٤ .

(٤) هكذا وصفه تقرير ملنر في :
« تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر (لجنة ملنر) في جمهورية مصر : **القضية المصرية ، ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤** (المطبعة الاميرية بالقاهرة ، ١٩٥٥) ص ٤١ .

(٥) Lloyd, **Op. cit.,** p. 207.

(٦) Cromer, Lord, **Abbas 11** (London 1951) p. iivx.

على الصحافة ومنع الاجتماعات . وتضافرت المظالم التي وقعت على المصريين خلال الحرب مع الحمايـــة على اذكاء السخط على السياسة البريطانية . وكان الســير ريجينالد ونجـــت ، المندوب السامي في مصر ، على اتصال بالتيارات السياسية فيها . وتتابعت تقاريره لوزارة الخارجية البريطانية تحذرها من تحفز المصريين للمطالبة بحقوقهم (٧) . لكن على الرغم من هذه التحذيرات فانه بدا وكأن التطورات السياسية في مصر بعد الحـــرب اخـــذت المسئولين الانجليز على حين غرة (٨) .

٢ ــ تضارب الاهداف الوطنية

على ان سخط المصريين على الحماية لا يعني انه كانت لدى رجال الحكـــم منهم والعناصر الوطنيـــة خارج دوائر الحكومة اهداف جماعية مقررة يسعون الى تحقيقها ، او انه كان هناك اتفاق على سبل الوصول الى الاهداف . فالواقع ان المصريين كان يعوزهم الاتفاق لا على الغايات فحسب ، وانما على الوسائل ايضا . ومن هنا كان تضارب اهدافهم كما سنرى فيما يلي .

فالسلطان حسين كامل كان اول مـــن استطاع خلال الحـــرب التعبير عن تذمر المصريين مـــن افتئات السلطات البريطانية على صلاحيات الموظفين المصريين . وسعى بالفعل

(٧) Wingate, Ronald, **Wingate of the Sudan** (London, 1955) p. 220 ff.

(٨) **Ibid.,** p. 228.

الى توسيع سلطات الهيئات المصريـــة الحاكمة ، فعهد الى رئيس وزرائه ، حسين رشدي باشا ، باعداد خطاب لجلالة ملك بريطانيا يطالب فيه بحل المسألة المصرية حلا يرضي اهل البلاد (٩) غير انه لم يكن يطمع في اكثر من مجرد التدرج في نيل الحكم الذاتي (١٠) .

وعند وفاة السلطان حسين خلفه الامير احمد فؤاد الذي رجت الحكومة البريطانية من وراء توليته ان يكون مطواعا سهل الانقياد (١١) . غـــير انه لم يلبث ان خيب أملها حين اخذ يتصل بالعناصر الوطنية ويشد ازرهـــا من وراء ستار وخاصة عندما رفضت وزارة الخارجيـــة البريطانية اقتراحه باقالة احمد حلمي باشا وزير الزراعة ، وابراهيم فتحي باشا وزير الوقف ، وتعيين سعد زغلول وعبد العزيز فهمي بدلا منهما (١٢) . وشجع السلطان فؤاد تأليف الوفد علنا ومن وراء ستار . الا انه لم يكن يهدف من وراء هذا الى اكثر من التمكين لنفسه في الاوساط الوطنية وتوسيع سلطاتـــه على حساب الامة .

(٩) شفيق باشا احمد ، **حوليات مصر السياسية : تمهيد** ، ج١ (القاهرة ، ١٩٢٦) ص ١٤٤ — ١٤٥ .

(١٠) راجع تصريحات السلطان حسين كامل وخطبه في انطاكي ، عبد المسيح ، **رحلة عظمة السلطان حسين في رياض البحرين** (مطبعة التوفيق ، القاهرة ، ١٩١٦) والاشارة هنا الى ص ٢٦٠ — ٢٦١ .

(١١) Wingate, **Op. cit.,** p. 222

راجع بشأن الظروف التي اكتنفت عدم تولية الامير كمال الدين حسين « المغفور له كمال الدين حسين تنازل عن عرش مصر ويعمل لعرش مصر » في مجلة **روز اليوسف** ، عدد ٢٣٥ ، ١٥ اغسطس ، ١٩٣٢ ، ص ١٠ .

(١٢) Wingate, **Op. cit.**. pp. 223—4, 236.

ولعب حسين رشدي باشا ، رئيس الوزارة المصرية في اثناء سنوات الحرب دورا مهما في انشاء الوفد . وكان قد تعرض لسخط العناصر الوطنية بسبب تأييده لعزل الخديوي عباس الثاني ومجاراة السياسة البريطانية خلال الحرب ومناصرته للحماية (١٣) ولعله اراد ان يكفر عن موقفه ، فامد العناصر الوطنية بالتشجيع ، و «وفتح اواخر سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية نهائية . » (١٤) الا انه كان ، كالسلطان حسين ، لا يطمح الى اكثر من توسيع درجة الاستقلال الداخلي في ظل الحماية البريطانية (١٥) .

وكان من ابرز الشخصيات المصرية المشتغلة بالسياسة عندئذ وخارج نطاق الحكومة سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي واحمد لطفي السيد ومحمد محمود . وكانت تجمع بين الثلاثة الاول عضوية الجمعية التشريعية . وكان لطفي السيد ، فيما سبق ، الرأس الموجه لحزب الامة الذي كان رئيسه محمود سليمان باشا والد محمد محمود . وكان هؤلاء كلهم من انصار الحكم النيابي وتحديد سلطان الملك . وسبق للطفي السيد ان اتخذ من «الجريدة» لسان حزب الامة، منبرا لآرائه . وجاء في مقال له قوله :

« بأن الحكومة المطلقة حكومة ضرورية . فاذا انتظمت الروابط الاجتماعية بين الافراد حتى صار

(١٣) راجع بصدد تصريحاته خلال الحرب مؤيدا الحماية شفيق باشا ، **تمهيد** ، ج١ ، ص ٥٦ — ٥٧ ، ٧٧ — ٨٠ .

(١٤) **تقرير ملنر** ، ص ٤٩ .

(١٥) راجع الاشارة رقم ١٣ . **تقرير ملنر** ، ص ٥٠ .

لفيفهم امة ، تكون قد زالت الضرورة التي اوجدت الحكومة المطلقة ، فتزول الحكومة وراءها ... ومهما جاز ان يكون الحاكم المطلق هو أحسن الناس ، فاني اقول ان هذه الحكومة شر . لا لان الحكومة النيابية هي خير واسطة لتربية الامة فقط ، بل لانه لا يوجد انسان من بني آدم مهما كان حظه من العقل والحكمة قادر ان يسوس بمفرده جمعية مدنية معقدة التركيب ، فانه معرض ان يجر على امته اكبر المصائب التي ما كانت تقع بغير وجوده . » (١٦)

من هذا نرى التضارب بين اهداف السلطان فؤاد واهداف العناصر الوطنية .

٣ — سعد زغلول

ومهما يكن من امر هذا التضارب فقد اتفقت كلمة الحكومة والوطنيين على تولية سعد زغلول زعامة الحركة . وكانت لسعد قدرات وامكانات ومناقب اهلته للزعامة : كان صلب العود ، جريئا ، قوي الحجة ، يجمع بين الثقافتين الاسلامية والاوروبية . كما انه تحدر من الفلاحين وعاش بينهم فتعرف على مشكلاتهم وسبر غور نفسياتهم . وكان يفتخر بأنه

(١٦) اقتباس ورد في حمزة ، عبد اللطيف ، ادب المقالة الصحفية في مصر ، السادس ، **احمد لطفي السيد في الجريدة** ، (ط١ ، القاهرة ، ١٩٥٤) ص ١٠١ — ١٠٢ .

منهم (١٧) ، فقربه هذا من سوادهم وخلق تجاوبا بينه وبينهم كان خير سند له في مقبل الايام .

والشائع ان سعدا بدأ حياته السياسية معتدلا يساير الاحتلال ، ثم تحول عقب الحرب الى المعارضة والثورة. وواقع الامر ان سعدا بدأ نشاطه السياسي ، فكريا وعمليا ، كرجل ثوري ، ثم مال الى الاعتدال ، ولكنه تحول الى المعارضة ، وبدأ يتحفز الى الثورة قبل الحرب .

تتلمذ سعد على جمال الدين الافغاني ومحمد عبده، وتأثر بافكارهما . فكتب في الوقائع المصرية وهو لما يجاوز العشرين سلسلة من المقالات الثورية يعارض فيها الاستبداد ويؤيد الشورى ويهاجم طغيان الحكام . كما ان سعدا أيد الثورة العرابية وعين خلالها ناظرا لقلم قضايا مديرية الجيزة . واتهم بعد الثورة بانتمائه الى حزب الانتقام فسجن بضعة ايام الى ان حكمت المحكمة ببراءته . (١٧أ)

ومال سعد بعد ذلك الى الاعتدال ، ونال تقدير اللورد كرومر وتشجيعه ، وصاهر مصطفى فهمي الذي كان رئيسا

---

(١٧) راجع بصدد تأكيد سعد على انه من الفلاحين خطبته يوم ١٩ سبتمبر ، ١٩٢٣ في الاسكندرية في **مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة** ، جمع محمود فؤاد (مطبعة المقتطف والمقطم، ١٩٢٤) ص ١٢ — ١٨ . والاشارة هنا الى ص ١٤ ، امين ، مصطفى **عمالقة واقزام** (لا تاريخ) ص ٨ ، الجزيري ، محمد ابراهيم ، سعد زغلول (لا تاريخ) ص ٨٤ حيث وصف زغلول نفسه بأنه من الرعاع .

(١٧أ) امين ، مصطفى « كتاب مجهول بقلم سعد زغلول » **في مجلة الهلال** ، عدد ٣ ، سنة ٧٠ ، مارس ١٩٦٢ ، ص ٢٢ — ٢٨ .

للوزراء في ظل الاحتلال الانجليزي ويناصر السياسة البريطانية. واتخذ مواقف جرت عليه سخط الوطنيين .

لكننا نجده في حكم كتشنر يتجه الى انتقاد سياسة الاحتلال ومعارضتها . فنراه يستقيل من وزارة محمد سعيد باشا بقوله :

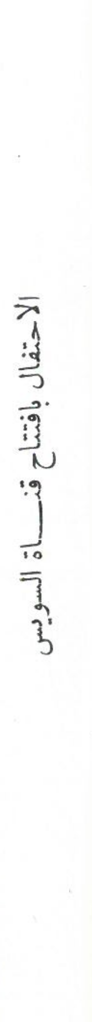
« نظرا لانني لم اتمكن من التوفيق بين السلطتين : السلطة الشرعية وسلطة الاحتلال، فاني ارفع استقالتي» (١٨)
وعندما انتخب سعد عضوا في الجمعية التشريعية ووكيلا منتخبا لها تزعم المعارضة . ويبدو من اقواله واعماله اذ ذاك كأنه اكتشف امكاناته ، وادرك عظم الدور الذي كان في مقدوره ان يلعبه في توجيه الامة . فنراه في جلسة ١٥ حزيران سنة ١٩١٤ يعترف باخطاء الماضي قائلا :

« اخواني . عملت وانا وزيرا امرا لو عرض علي الآن لكنت اول المنتقدين عليه والمعارضين فيه بكل قواي . عملته لظروف بررتها في ذلك الوقت امام نفسي كما يبرر اخواني اعمالهم الآن . وكنت حسن النية كما انهم حسنو النية . ولكن لو عرض علي مثل هذا الامر الآن اراه خطأ جدا ، واتألم له غاية التألم . فلا يهولنكم اشخاص الوزراء ولا

---

(١٨) راجع بشأن حزب المعارضة ، في الجمعية التشريعية حمزة ، عبد اللطيف ، **ادب المقالة الصحفية في مصر الجزء السابع** ، **امين الرافعي** (ط١ ، القاهرة ١٩٥٩) ص ١٢٠ — ١٢٢ . وراجع بشأن الاستقالة « استقالة سعد باشا زغلول » **روز اليوسف** عدد ١٠٤ ، ٣ نوفمبر ، ١٩٢٧ .

ايضا Lloyd, **Op. cit.**, vol, 2, p. 181.



الاحتفال بافتتاح قنـــاة السويس

العقل الذي تعرفونه فيهم . فان مراكزهم تتغلب عليهم وربما تغلبت علـى الفائدة التـي يريدون ضمانتها » (١٩) .

ووصفت الحكومة بعض افكار سعد بأنهـا ثورية ، فرد على ذلك بقوله :

« فليس للحـكومة وهي اعلـم بمقـاصدنا ونياتنا ان تتسرع بوصف افكارنا بانها افكار ثوروية لان ذلك ربما يسوق بنا وبها الى امور تكون هي اول النادمين عليها . » (٢٠)

وقال سعد بصدد خطبة في الجمعية التشريعية :

« سواء لدي نجحت ام لم انجح، فاني لا اخطب في الجمعية التشريعية وحدها ، بل في الامة جميعا، ولا اخاطـب الحاضر وحـده ، بـل المستقبل ايضا » . (٢١)

جميع هذه المقتطفات وغيرها ــوهو كثيرــ هو المقدمات التي تعيننا على تفهم دور سعد في احداث ما بعد الحرب وتنقض

---

(١٩) ورد في خطبة زغلول في الجمعية التشريعية . راجع حافظ ، احمد فهمي ، **سعد زغلول باشا في حياته النيابية** (القاهرة ، ١٩٢٧) ص ٢٨٢ ــ راجع ايضا ص ٢٨١ .

(٢٠) **كلمات سعد زغلول باشا في الجمعية التشريعية وفي احاديثه السياسية** لسنة ١٩١٤ (القاهرة ، ١٩١٤) ص ١٢ .

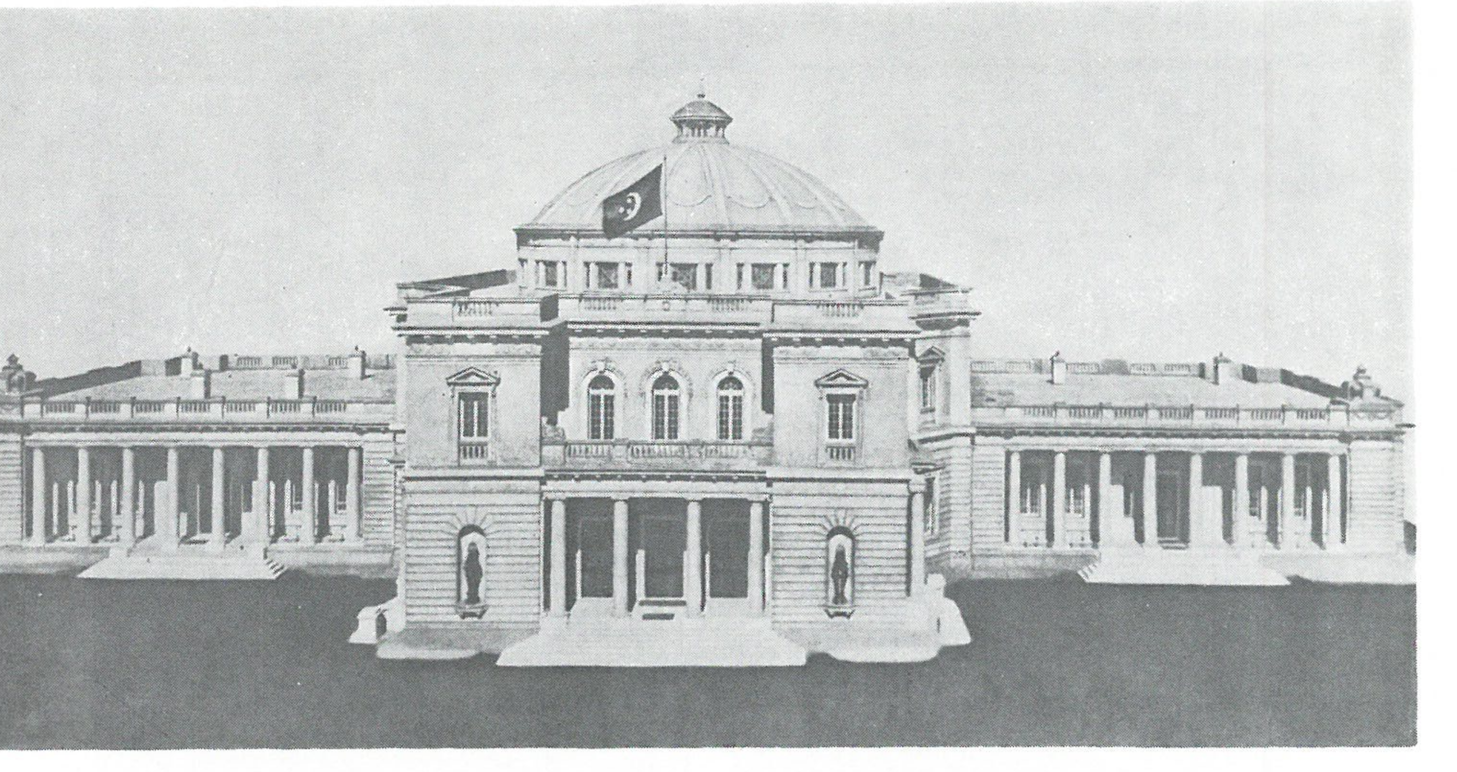
(٢١) **المصدر ذاته** ، ص ٢٠ .



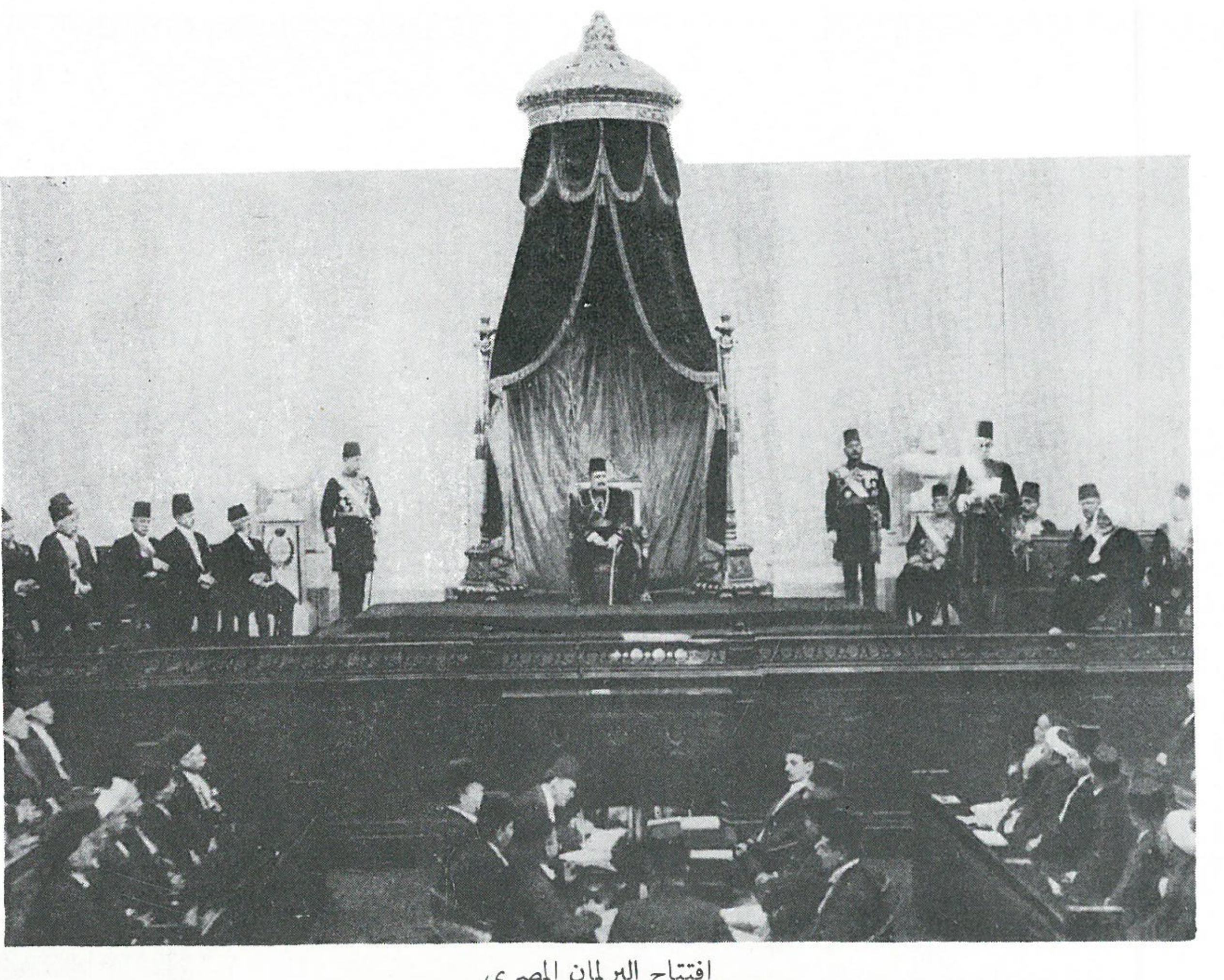
اول قافلة بواخر تمر في قناة السويس



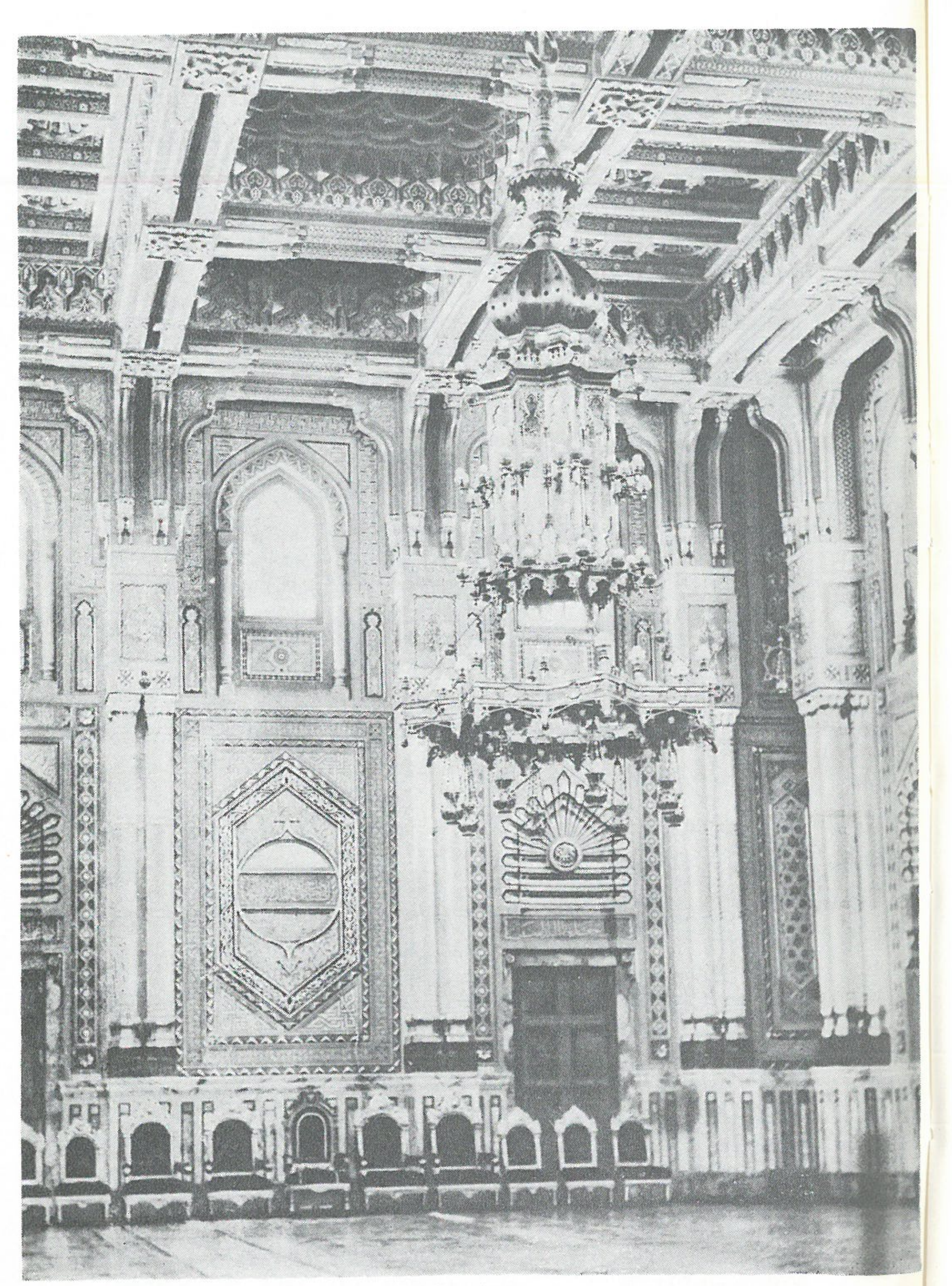
درس في الأزهر



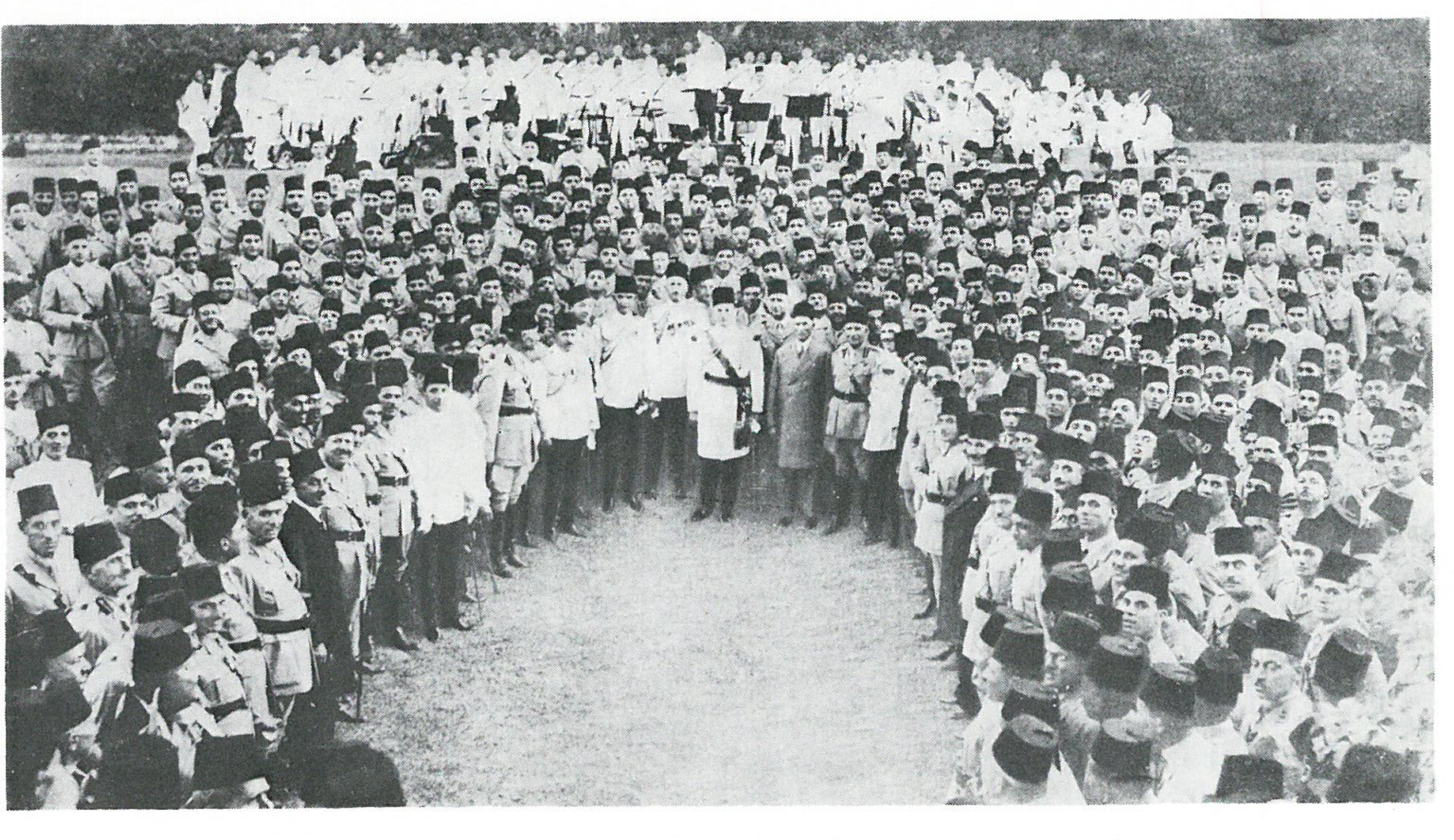
مبنى البرلمان المصري



افتتاح البرلمان المصري



قـــاعة العرش



ضباط الجيش حول الملك السابق فاروق



اعضاء مجلس الثورة

في الوسط الرئيس جمال عبد الناصر يقابله الصاغ كمال الدين حسين وعن يمين الرئيس قائد الجناح جمال سالم ، البكباشي زكريا محي الدين البكباشي حسين الشافعي ، الصاغ صلاح سالم . وعن يساره قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي ، قائد السرب حسن ابراهيم ، البكباشي انور السادات واللواء عبد الحكيم عامر

الراي الذي يميز شخصيتين في سعد : شخصية ما قبل ثورة ١٩١٩ وشخصية ما بعد الثورة . (٢٢)

٤ ــ تشكيل الوفد ومطالبه

هناك ثلاث روايات (٢٣) بشأن منشأ فكرة تأليف وفــد للمطالبة بحقوق الامة : اولاها رواية الامير عمر طوسون التي تذهب الى ان الفكرة خطرت له في اوائل سنة ١٩١٨ على اثر اعلان مبادىء الرئيس ولسن ، وانه فاتح بها بعد ذلك سعد زغلول . والثانية تسند الفكرة الى حسين رشدي باشا الذي كان يحرض ويشجع من وراء ستار على المطالبة بحقوق الامة. والثالثة وهي رواية سعد نفسه وفحواها ان فكرة تأليف الوفد للدفاع عن قضية مصر كانت خطرت له ولغـــيره ، وانه في سبتمبر (ايلول) ١٩١٨ دعا اصحابه الى مسجد وصيف للتحدث فيما كان ينبغي عمله للبحث في المسألة المصرية بعد الهدنة . ولا ريب في ان فكرة فتح باب المسألة المصرية بعد الحرب كانت ماثلة في اذهان المشتغلين بالسياسة المصريـــة ، ولكن عمـــر طوسون على ما يبدو ، هو صاحب فكرة تأليف وفد . اما تنفيذ

---

(٢٢) يقول الرافعي : « كما يجب ان نفصل بين موقف سعد من الثورة وموقفه قبل الثورة ، فالثورة قد جعلت منه شخصية جديدة اقوى واصلح من شخصيته السابقة ... » الرافعي **ثورة سنة ١٩١٩** ، ج١ ، ص ٦٩ .

(٢٣) راجع بصدد الروايات الثلاث : طوسون ، عمر ، **مذكرة** بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية المصرية من سنة ١٩١٨ الى ١٩٢٨ (الاسكندرية، ١٩٤٢) ص ٤ ــ ٢٨ ، العقاد ، عباس محمود ، **سعد زغلول ، سيرة وتحية** (القاهرة ، ١٩٣٦) ص ٢٥١ ــ ٢٥٨ .
Landau, **Parliaments and Parties**, pp. 151 - 52.

الفكرة بتأليف وفد من زغلول وصاحبيه فقد تمت بدون علم من الامير .

ففي يوم ١١ نوفمبر (تشرين الثاني) صمم سعد وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي ، بالاتفاق مع حسين رشدي باشا ، رئيس الوزراء ، على مقابلة السير ريجينالد ونجت . وفي اليوم التالي طلبوا من الكابتن اولك الكسندر ان يحدد لهم موعدا معه، فعين لهم اليوم الثالث عشر من الشهر نفسه .(٢٤)

ومن الصعب ان نعرف بالتحديد ما كان هؤلاء ينوون بحثه مع ونجت او تقديمه له . فيقول سعد بصدد المقابلة :

« خطر ببالنا ان نزور السير ونجت ونعلمه ضمنا بسفرنا (الى مؤتمر الصلح) ونسأله عن نية دولته في مصر .... » (٢٥)

اما من حيث المطالب الاساسية للوفد فقد اشار محمد علام باشا في مجلس الشيوخ سنة ١٩٣٦ الى ان الآمال كانت عندئذ تنحصر في اقرار الحياة النيابية تحت الحماية الانجليزية (٢٦) ويقول هيكل في مذكراته ان الخطة التي تبناها الوفد عندئذ ، كما رواها له احمد لطفي السيد ، هي :

« ان نسافر الى باريس ، وان نطرح قضيتنا

(٢٤) Wingate, **Op. cit.**, p. 229.

(٢٥) طوسون ، **المصدر السابق** ، ص ٢٤ .

(٢٦) **مجلس الشيوخ . دور الانعقاد غير العادي لنظر معاهدة الصداقة والتحالف** ، مضبطة الجلسة الخامسة ١٧ نوفمبر ، ١٩٣٦ (طبعة مؤقتة ، ١٩٣٦) ص ١ .

على مؤتمر السلام ، وان نطلب تطبيق حق تقرير المصير على مصر والسودان ، فان اجبنا على مطلبنا كان ذلك ما نبغي، والا ذهب رشدي وعدلي الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية في تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا في حدود الحماية تنظيما اساسه قيام الحكم الدستوري الصحيح في البلاد. فقيام هذا الحكم يرفع عنا ما ننوء به من سلطة مطلقة ، شرعية كانت تلك السلطة او فعلية ، ويدنينا من هدفنا في الاستقلال ، اذ يتيح لنا فرصة النهوض بالشعب في مدارج الرقي ، فاذا بلغ أشده لم يكن لغيره عليه سلطان . » (٢٧)

ويتفق ما جاء في هذه الكلمة مع ما جاء في تقرير لجنة ملنر وعلى لسان رشدي باشا نفسه من انه كان يطلب السفر الى لندن لمعرفة ما سيكون عليه النظام في مصر في ظل الحماية . (٢٨)

وطالب المصريون الثلاثة خلال المقابلة بالاستقلال التام الذي صار منذ الآن المطلب الاساسي للوفد . لكن ما جاء على لسان سعد بصدد الاتفاق مع انجلترا ضيق نطاق الاستقلال المرجو . قال :

« متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فاننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين اي دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا

(٢٧) هيكل ، محمد حسين ، **مذكرات في السياسة المصرية** ، ج١ . (القاهرة، ١٩٥١) ص ٨٢ .

(٢٨) **تقرير ملنر** ، ص ٥٠ .

فنعطيها ضمانـــة في طريقها للهند وهـــي قناة السويس ، بان نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل نحالفها على غيرها ، ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من جنود.»(٢٩)

وكانت المقابلة ودية ، ختمها ونجت بقوله :

« قد سمعت اقوالكم وانـــي اعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حبية، فاني لا اعرف شيئا عن افكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد وعلى كل فاني شاكر زيارتكم واحب لكم الخير . »

اما وزارة الخارجية البريطانية فلم تعر المسألة التفاتا . وعندما تقدم رشدي باشا يوم ١٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ذاته يطلب اذنا له ولعدلي بالسفر الى انجلترا كممثلـــين للحكومة ويطلب اذنا ايضا للوفد جـــاء جواب الحكومة البريطانيـــة بالرفض (٣٠) .

وكان المندوب السامي قد عبر لحسين رشدي باشا عن دهشته من ادعاء اعضاء الوفد الثلاثة انهم كانوا ينطقون باسم المصريين جميعا . (٣١) فضم الوفد اليه محمد علي بك ، وعبد

---

(٢٩) راجع ملخص ما جرى في المقابلة في الرافعي ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ج١ ، ص ٩٣ — ٩٧ .

(٣٠) Kedourie, Elie, «Sa'ad Zaghlul and the British,» in Hourani, Albert, **Middle Eastern Affairs,** St. Anthony's Papers, Number 11 (London, 1961) p. 147.

(٣١) الرافعي ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ج١ . ص ٩٩ — ١٠٠ .

اللطيف المكبـــاتي من اعضاء الجمعية التشريعية السابقين واحمد لطفي السيد ، واطلقوا علـــى انفسهم اسم « الوفـــد المصري » ووضعوا صيغة توكيل اذاعوها في البلاد لجمـــع توقيعات اصحاب الشأن عليها ، وذلك بقصد اثبات صفتهم التمثيلية (٣٢) وجاء في الصيغة :

«نحن الموقعين على هذا انبنا عناحضرات سعد زغلول باشا وعلي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد علي بك وعبد اللطيف المكباتـــي ومحمد محمود باشا واحمد لطفي السيد بك، ولهم ان يضموا اليهم من يختارون في ان يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجـــدوا للسعي سبيلا في استقلال مصر تطبيقا لمبادىء الحرية والعـــدل التي تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى » (٣٣)

ونلاحظ هنا ان صيغة التوكيل هذه لا تصف الاستقلال بأنه تام ، وانها تشيد بعدالة بريطانيا . ويعلل محمود ابو الفتح هذا الاعتدال بالظروف الاستثنائية التي احاطت بوضع الصيغة . على ان كاتب هذه السطور يشعر بان مرد الاعتدال هي المطالب الحقيقية التي كان اعضاء الوفد يصرون عليها . وقد اخبرني الوزير الوفدي السابق محمود سليمان غنام بان

---

(٣٢) **المصدر ذاته** . ص ١٠٠

(٣٣) المصدر ذاته . لاحظ الاختلاف في شفيق باشا ، **تمهيد** ج١ ص ١٥٢ — ١٥٥ .

ورواية الرافعي اصح لان صيغة التوكيل الاول التي يوردها شفيق باشا تتضمن عبارة « في استقلال مصر استقلالا تاما » ، والواقع انه لم ينص على ان الاستقلال تام الا بعد اعتراض الحزب الوطني .

فنعطيها ضمانـــة في طريقها للهند وهـــي قناة السويس ، بان نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل نحالفها على غيرها ، ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من جنود . »(٢٩)

وكانت المقابلة ودية ، ختمها ونجت بقوله :

« قد سمعت اقوالكم وانـــي اعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حبية ، فاني لا اعرف شيئا عن افكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد وعلى كل فاني شاكر زيارتكم واحب لكم الخير . »

اما وزارة الخارجية البريطانية فلم تعر المسألة التفاتا . وعندما تقدم رشدي باشا يوم ١٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ذاته يطلب اذنا له ولعدلي بالسفر الى انجلترا كممثلـــين للحكومة ويطلب اذنا ايضا للوفد جـــاء جواب الحكومة البريطانيـــة بالرفض (٣٠) .

وكان المندوب السامي قد عبر لحسين رشدي باشا عن دهشته من ادعاء اعضاء الوفد الثلاثة انهم كانوا ينطقون باسم المصريين جميعا . (٣١) فضم الوفد اليه محمد علي بك ، وعبد

(٢٩) راجع ملخص ما جرى في المقابلة في الرافعي ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ج١ ، ص ٩٣ — ٩٧ .

(٣٠) Kedourie, Elie, «Sa'ad Zaghlul and the British,» in Hourani, Albert, **Middle Eastern Affairs**, St. Anthony's Papers, Number 11 (London, 1961) p. 147.

(٣١) الرافعي ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ج١ . ص ٩٩ — ١٠٠ .

اللطيف المكبـــاتي من اعضاء الجمعية التشريعية السابقين واحمد لطفي السيد ، واطلقوا علـــى انفسهم اسم « الوفـــد المصري » ووضعوا صيغة توكيل اذاعوها في البلاد لجمـــع توقيعات اصحاب الشأن عليها ، وذلك بقصد اثبات صفتهم التمثيلية (٣٢) وجاء في الصيغة :

«نحن الموقعين على هذا انبنا عناحضرات سعد زغلول باشا وعلي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد علي بك وعبد اللطيف المكباتـــي ومحمد محمود باشا واحمد لطفي السيد بك، ولهم ان يضموا اليهم من يختارون في ان يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجـــدوا للسعي سبيلا في استقلال مصر تطبيقا لمبادىء الحرية والعـــدل التي تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى » (٣٣)

ونلاحظ هنا ان صيغة التوكيل هذه لا تصف الاستقلال بأنه تام ، وانها تشيد بعدالة بريطانيا . ويعلل محمود ابو الفتح هذا الاعتدال بالظروف الاستثنائية التي احاطت بوضع الصيغة . على ان كاتب هذه السطور يشعر بان مرد الاعتدال هي المطالب الحقيقية التي كان اعضاء الوفد يصرون عليها . وقد اخبرني الوزير الوفدي السابق محمود سليمان غنام بان

(٣٢) **المصدر ذاته** . ص ١٠٠

(٣٣) المصدر ذاته . لاحظ الاختلاف في شفيق باشا ، **تمهيد** ج١ ص ١٥٢ — ١٥٥ .

ورواية الرافعي اصح لان صيغة التوكيل الاول التي يوردها شفيق باشا تتضمن عبارة « في استقلال مصر استقلالا تاما » ، والواقع انه لم ينص على ان الاستقلال تام الا بعد اعتراض الحزب الوطني .

سعدا كان في تلك الفترة يفضل معالجة المسألة المصرية منفصلة عن قضية السودان . (٣٤)

على ان الحزب الوطني الذي انشأه مصطفى كامل اعترض على صيغة التوكيل واصر على النص صراحة على الاستقلال التام ، وعلى عدم اغفال السودان . فعدل الوفد الصيغة وصارت عبارة «في استقلال مصر» تقول « في استقلال مصر استقلالا تاما . » اما السودان فلم يشر اليه الا فيما بعد . (٣٥)

واعترض الحزب الوطني كذلك على عدم تمثيله تمثيلا كافيا . فلم يضم منه غير محمد علي بك الذي كان عضوا في اللجنة الادارية للحزب الوطني، وعبد اللطيف المكباتي الذي كان يؤيد الحزب الوطني « بشعوره وميوله . »(٣٦) وكان الامير عمر طوسون يحاول ان يلعب دورا بارزا في الحركة الوطنية ، فلما شعر بميل الوفد الى الانفراد ، وبعد ان الفت الحكومة المصرية ، على اثر اتفاق بينها وبين الوفد ، اجتماعا وطنيا عاما كان يريد عقده في قصره بشبرا يوم ١٩ نوفمبر للتداول فيما كان

(٣٤) محادثة شفوية مع السيد غنام في فندق شبرد بالقاهرة في ١٥ اغسطس ١٩٦١ .

(٣٥) الرافعي ، **ثورة سنة ١٩١٩** ، ج١ ص ١٠٣ — ١٠٤ ، ابو الفتح محمود ، **المسألة المصرية والوفد** ، ص ٤٤ . تختلف رواية شفيق باشا عن تعديل التوكيل والاصح هي رواية الرافعي . ولم يكن شفيق موجودا في مصر خلال هذه الفترة (راجع تعليقه بهذا الصدد في **تمهيد** ، ج١ ، ص ١٥٢) . اما **لاندو** فلا يشير الى هذا التعديل ويكتفي بالقول بأن اول بيان اصدره الوفد في نوفمبر ، ١٩١٨ كان ينص على **الاستقلال** التـــام .

(٣٦) الرافعي ، **المصدر ذاته** ، ص ١٢٥ — ١٢٦ .

ينبغي عمله لخدمة القضية الوطنية، عند ذلك حاول الأمير تأليف وفد آخر بالاتفاق مع محمد سعيد باشا واسماعيل صدقي باشا واعضاء من الحزب الوطني . (٣٧) فاضطر سعد الى تعديل هيئة الوفد بقصد ارضاء هذه العناصر وتوحيد الهيئة المكلفة امر الدفاع عن القضية الوطنية . وفي هذه الاثناء اوعز القصر الى الأمير بأن « يترك ... الاشتغال بالقضية المصرية ، وان يسافر من فوره الى الاسكندرية » . « فلم يسعه الا ان يصدع بالامر ».(٣٨)

ودخل الوفد في مفاوضات مع الحزب الوطنيلضم ممثلين آخرين عنه . واذ تعذر الاتفاق بين الطرفين قام الوفد بنفسه بضم مصطفى النحاس القاضي بالمحاكم الاهلية وحافظ عفيفي بك اللذين كانا من معتنقي مبادىء الحزب الوطني.(٣٩) وضم الوفد من الجماعة التي كانت تتداول مع الامير عمر طوسون بصدد تأليف وفد آخر محمد عبد الخالق مدكور باشا، واسماعيل صدقي باشا ، كما ضم ايضا حمد الباسل باشا ، وجورجي خياط بك ، وسينوت بك حنا ، وحسين واصف باشا ، وميشيل بك لطف الله ، ومحمود بك ابو النصر . وبهذا ازداد اعضاء

(٣٧) يذكر محمود ابو الفتح في **المسألة المصرية والوفد** (ص ٤٨) ان رجال الحزب الوطني وغيرهم قاموا بحركة لتأليف وفد آخر ، ويذكر العقاد في **سعد زغلول** (٢٥٧) ان الوفد الآخر تألف برئاسة طوسون ، ويشير شفيق باشا في **تمهيد** ، ج١ (١٥٠ — ١٥١) ان طوسون كان يسعى الى تأليف هيئة من الحزب الوطني وغيرهم .

(٣٨) شفيق باشا ، **المصدر ذاته** ، طوسون ، مذكرة ، ص ١٠ .

(٣٩) الرافعي ، **ثورة سنة ١٩١٩** ، ج١ ص ١٢٥ — ١٢٦ .

الوفد من سبعة الى سبعة عشر عضوا .(٤٠)

ويلاحظ على اعضاء الوفــد اختلاف آرائهم السياسية وتنافرها الى حد لا يستهان به . فمنهم من كان ينتمي الــى حزب الامة القديم الذي كان يهدف الى الاستقلال مع الايمان بفكرة التدرج في الوصول اليه . (٤١) اما الحزب الوطني فكان يتمسك بوحدة مصر والسودان والجلاء . وقد اشار ملنر الى هذه الاختلافات بقوله .

« ... فان الهيئة المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد التي يرأسها سعد باشا زغلول ، التــي تسلطت على عقول المصريين تمام التسلط ولو في هذا الحين على الاقل ، والتي تقول ايضا بانهــا تنطق بلسان الامة ، ومعها وثائق كثيرة، مؤلفة من اعضاء اكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين ، بل اصلهم من حزب الامة القديم الذي كان غرضــه التقدم الدستوري تدريجا بخلاف الحزب الوطني

(٤٠) يورد محمود ابو الفتح في **المسألة المصرية والوفد** (ص ٤٨) اسماءهم : سعد باشا . علي باشا شعراوي ، عبد العزيز فهمي ، واسماعيل صدقي باشا ، ومحمد بك علي ، ومحمود بك ابو النصر ، واحمد لطفي السيد ، والدكتور حافظ بك عفيفي ، وسينوت بك حنا ، ومحمد محمود باشا ، وعبد اللطيف بك المكباتي ، وحسين واصف باشا ، وحمد باشا الباسل ، وجورج خياط ، ومصطفى النحاس بك ، وميشيل بك لطف الله ، وعبد الخالق مدكور باشا . راجع ايضا الرافعي ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ — ١٢٦ .

(٤١) حمزة ، **ادب المقالة الصحفية** ، **السادس** ، **احمد لطفي السيد** ، ص ٥٢ — ٥٣ .

الذي هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين»(٤٢)

اما سعد زغلول باشا فان عدم ارتباطه بفريق معين ، وعدم تقيده بمطالب معينة، وقدرته على انتهاز الفرص ساعدته على التكيف بحسب الظروف .

وفيما كان الوفد يعمل على اكتمال صفته التمثيلية، وضع لنفسه قانونا يتألف من ست وعشرين مادة تنص الثانية منهــا على ان «مهمة هذا الوفد — السعي بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما . » وتنص المادة الخامسة على انه « لا يسوغ للوفد ان يتصرف في المهمة التي انتدب لها ... » وتجيز المادة الثامنة ضم اعضاء آخرين للوفد . وتقضي العاشرة بان « تصدر القرارات باغلبية الآراء . واذا تساوت يرجح راي الفريق الذي فيــه الرئيس » وتنص الثالثة عشرة على ان اهم واجبات الرئيس هي ان « يشخص الوفد، ويرأس جلساته، ويحافظ على نظامه، ويشرف على اعمال اللجان والاعضاء ذوي الوظائف وعلى عمل السكرتارية وامانة الصندوق . » ثم ان الرئيس ، كما تنص المادة السادسة عشرة، هو الذي يدعو الى عقد الجلسات النظامية . كما تنص المــادة الاخيرة على ان « يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزيــة للوفد المصري يختار اعضاؤها من ذوي المكانة والغيرة، ومهمتها جمع التبرعات على ذمة الوفد وارسالها اليه ، ومراسلة الوفد بما يهم من الشئون الخاصة بمهمته» ويضم الوفد عدا الرئيس، كما جاء في المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة سكرتيرا وامين صندوق .(٤٣)

(٤٢) تقرير ملنر ، ص ٥٧ .

(٤٣) راجع نص قانون الوفد في شفيق باشا . **تمهيد** ، ج١ . ص ١٥٤ — ٥٦ ، ابو الفتح ، **مع الوفد المصري** (حوالي ١٩٢٠) ص ١٤ — ١٩ .

ويلاحظ على هذا القانون حرصه على التنظيم الشامل ، وسعة سلطان رئيسه ، والتأكيد على اشرافه المباشر على كل شئون الوفد .(٤٤) كما نلاحظ ايضا التأكيد على انه لا يجوز التصرف بمهمة الوفد الاصلية ، وهي السعي الى الاستقلال التـــام .

٥ ــ اخطاء السياسة البريطانية

واقترفت السلطات البريطانية اخطاء متوالية كانت عاملا اساسيا في التمكين للوفد وتفاقم الاستياء من موقف الحكومة البريطانية . فمن هذه الاخطاء اعتراض السلطات البريطانية في مصر امضاء التوكيلات للوفد مــن قبل اصحاب الشأن المصريين، اذ اصدر هينز مستشار وزارة الداخلية امرا للمديرين بمنع تداول التوكيلات او التوقيع عليها . وعندما اعترض زغلول ، بوصفه رئيس الوفد ، على هذا الاجراء في كتاب وجهه لحسين رشدي رئيس الوزراء ، اجاب هذا بشكل يضع المسئولية بكاملها على مستشار الداخلية ، ويوحي بتأييد الحكومة المصرية للوفد .(٤٥) فشجع هذا الاهالي على الاستمرار في تأييد الوفد .

واما الخطأ الاكبر الذي وقعت فيه الحكومة البريطانية فهو اصرارها على رفض الاذن للوفد بالسفر الى انجلترا . فقد تقدم سعد زغلول في ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ يطلب السماح لـه ولاعضاء الوفـــد بالسفر الى لندن ، فوعـــدت السلطات البريطانية باجابة طلبه. فلما استبطأ الرد ارسل في٢٩ نوفمبر،

(٤٤) راجع تعليق Landau, **Parliaments**, p. 154.

(٤٥) راجع رد حسين رشدي باشا في الرافعي ، **المصدر السابق** ، ص ١٠٦ .

١٩١٨ خطابا آخر الى المندوب السامي ، الا ان الجواب كان دعوة الى زغلول لتقديم اقتراحات بشأن نظام الحكم في مصر الى المندوب السامي **شريطة ان تكون في دائرة الحماية.** (٤٦)

وهنا يعترض زغلول باسم الوفد ويقول في جوابه علـــى كتاب المندوب السامي :

« وردا على ذلك ابادر بابلاغ سعادتكم بانــه ليس في وسعي ولا في وسع أي عضو من اعضاء الوفد ان يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لارادة الامة المصرية المعبر عنها في التوكيلات التي اعطيت لنـــا . »

وأقدم الوفد كذلك على خطوة يخرج بها المسألة عمليا من نطاق العلاقة المصرية ــ البريطانية الى نطاق دولي. فوجه في ٦ ديسمبر (كانون الاول) نداء الى معتمدي الدول الاجنبية يحتج فيه على كل قرار بشأن مصر لا يؤخذ فيه رأي الامـــة المصرية ، كما اصدر في العاشر منه بيانا الى الاجانب المقيمين في مصر يعرض فيه أن مصر تطلب الاستقلال التام ، واقامـــة حكومة دستورية في البلاد، وتعهد باحترام الامتيازات الاجنبية، وبالمحافظة على حيدة قناة السويس . (٤٧) وارسل سعد برقية للرئيس ولسن في ١٤ ديسمبر يعترض فيها على الحماية. ووجه اليه في ٢٦ من الشهر نفسه برقية اخرى يبدي فيها رغبة

(٤٦) راجع نص خطاب زغلول المؤرخ في ٢٩ نوفمبر والجواب البريطاني في اول ديسمبر عند الرافعي ، **المصدر السابق** ، ص ١٣٩ ــ ١٤٠ .

(٤٧) راجع نص النداء في شفيق باشا ، **تمهيد** ج١ ، ص ١٦٦ ــ ١٧٠ ، ونص البيان في المصدر ذاته ص ١٩٢ ــ ١٩٤ .

مصر في عرض قضيتها على مؤتمر الصلح .(٤٨)

وفي ٢ ديسمبر ١٩١٨ قدم رشدي باشا استقالته للسلطان فؤاد بسبب موقف الحكومة البريطانية ، فطلب منه السلطان التريث . لكنه عاد فقدمها مرة اخرى في ٢٣ ديسمبر بسبب مواصلة بريطانيا رفض طلبه . وقال في استقالته :

« ... رفع الرجاء الى عظمتكم الا تقبلوا هذه الاستقالة الا بعد مراجعة لندرة فلم يكن جوابها الجديد الا مؤيدا للجواب الاول ... في هذه الاثناء تألفت وفود من اعضاء الهيئات النيابية في البلاد ، وطلبوا ان يسمح لهم بالسفر الى لندرة للمدافعة عن مصلحة مصر ، فنصحت ان يؤذن لهم في ذلك وان تسمع اقوالهم ، فلم يصغ لنصحي ، ولم يكتفوا بذلك ، بل ابوا علي نفسي ان تسمع اقوالي فيما عساه ان يكون نظام الحماية ....»(٤٩)

ونرى من هذه التطورات التعاون الوثيق بين رشدي باشا وبين زغلول واصحابه ، وان رشدي باشا لا يزال يذكر الحماية . وكانوا جميعا متفاهمين مع السلطان الذي ايد استقالة رئيس وزرائه . وعندما حثه ونجت ، على اثر تعليمات تلقاها من وزارة الخارجية ، على ان يستدعي الزعماء الوطنيين وان يبين لهم انهم لا يخدمون مصر باعمالهم تلك ، رفض اجابته الى طلبه .(٥٠)

---

(٤٨) انظر نص البرقيتين في شفيق باشا ، **المصدر ذاته** ، ص ١٨٢ — ١٨٥ .

(٤٩) الرافعي ، **المصدر السابق** ، ص ١٥٥ — ١٥٦ .

(٥٠) Wingate **Op. cit.**, p. 237.

و في اول يناير (كانون الثاني) ١٩١٩ سمحت السلطات البريطانية لرشدي باشا وعدلي باشا بزيارة لندن . الا ان هذا جاء متأخرا ، واصر الوزيران الآن على ان يسمح لزغلول ورفاقه بالسفر ايضا .(٥١) وتمكن ونجت من اقناعهما بمواصلة القيام بوظيفتهما ريثما يقنع الحكومة البريطانية بتحقيق طلبهما . وغادر ونجت مصر الى بريطانيا للتشاور ، وتولى السير ملن تشيتهام تصريف الاعمال اثناء غيابه .

وكان الوفد في هذه الاثناء يقوم بدعاية واسعة ركز فيها هجومه على الحماية . فاعلن زغلول في ١٣ يناير في خطاب له بمنزل حمد باشا الباسل ان نظام الحماية باطل « بطلانا اصليا امام القانون الدولي ، ومخالف مخالفة صريحة للمبادىء الجديدة التي خرجت بها الانسانية من هذه الحرب الهائلة . » ولم يكن زغلول حتى هذه الخطبة قد فتح موضوع السودان ، ولكنه علق في هذه الخطبة عليه فقال ان ما ذكره عن مصر « ينسحب على السودان لان مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة ... (ولأن) السودان الزم لمصر من الاسكندرية، » واعلن زغلول في ٧ فبراير (شباط) بأنه « لا يمكن للحماية ان تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة . »(٥٢)

ولم تنجح مساعي ونجت في بريطانيا، واستبقته الحكومة البريطانية هناك . وبعث اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية في ٢٦ فبراير ببرقية الى القاهرة يصف القادة المصريين بأنهم « ذوو مكانة وماض مشكوك فيهما » وانهم ينظمون « حركة غير مخلصة » ضد الدولة الحامية ،

---

(٥١) **Ibid.**, p. 238.

(٥٢) راجع نص الخطبة في الرافعي ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ — ٤٧ .

وان السماح لهم بالقدوم الى بريطانيا ينطوي على الاعتراف بهم ، وهو امر لا يحق لهم فيه .(٥٣)

وجد السلطان فؤاد نفسه في موقف دقيق : فاما ان يصر على تأييد رئيس وزرائه والوفد وبذلك يغضب بريطانيا ، واما ان يقف بجانب الحكومة البريطانية فيكسب عداء الوفد . وكان الوفد ينتظر منه الا يقبل استقالة رشدي ، وان يمضي في تأييد رئيس وزرائه . لكنه قبل استقالته ، وطلب منه الاستمرار في ادارة الاعمال الى ان يتم تأليف الوزارة الجديدة .(٥٤)

فكان هذا اول انشقاق في الحلف بين الحكومة والقادة الوطنيين . وكتب الوفد للسلطان في ٢ مارس (آذار) كتابا لا يخلو من تقريع . قال :

« ... كيف فات مستشاريكم ان عبارة استقالة رشدي باشا لا تسمح لرجل مصري ذي كرامة ووطنية ان يخلفه في مركزه ؟! كيف فاتهم ان وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضي عليها بالفشل ؟! عفوا يا مولانا ، قد تكون مداخلتنا في هذا الامر وفي غير هذا الظرف غير لائقة، ولكن الامر قد جل الان عن ان يراعى فيه اي اعتبار غير منفعة الوطن الذي انت خادمه الامين » . (٥٥)

---

(٥٣) Wingate, **Op. cit.**, p. 240

(٥٤) الرافعي ، **المصدر السابق** ، ص ١٥٨ — ٥٩ .

(٥٥) راجع نص كتاب الوفد في **المصدر ذاته** ، ص ١٦٠ — ١٦٢ .

وشعر السلطان بالتحدي وبالخطر ، فطلب الحماية من السلطات البريطانية(٥٦) وبهذا بدأ فصل طويل في تاريخ مصر تميز بعداء متبادل بين فؤاد والوفد .

واقدمت السلطات البريطانية في ٨ مارس ، بموافقة وزارة الخارجية ، على خطوة دلت على قصر نظر . وهي اعتقال زغلول وصدقي باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل ونفيهم الى مالطة . فكانت هذه الخطوة بمثابة الشرارة التي اشعلت بركان السخط الذي كان يعتمل في صدور المصريين . فانفجرت ثورة ١٩١٩ التي كانت اقوى من اي عامل آخر في بناء زعامة زغلول، وفي التمكين للوفد ، ونفخ روح الثقة والعزم في نفوس افراده . فقد اظهرت الثورة تضامن الامة، واشتركت النساء في المظاهرات لاول مرة في تاريخ مصر ، واكتشف الطلاب امكاناتهم خلال المظاهرات التي كانوا يقومون بها . ومن ثم اخذوا يلعبون فيمصر دورا سياسيا ينتظر من يدرسه.

وتراجعت الحكومة البريطانية الان عن موقفها ، وبعث المستر لويد جورج من باريس خطابا للورد كيرزون يؤيد فيه اقتراح ونجت بالنسبة لسفر المصريين ، ويلح على ضرورة اعادة النظام الى مصر ، ثم السماح لمن شاء من المصريين بعد ذلك بالسفر الى لندن.(٥٧) وعينت الحكومة البريطانية اللورد اللنبي مندوبا ساميا على مصر ليعيد النظام اليها . فسعى اللنبي الى اطلاق سراح المنفيين ، وفي ٧ ابريل (نيسان) اعلن قراره بالافراج عنهم واباحة السفر لمن شاء . فابحر اعضاء الوفد من مصر يوم ١١ ابريل الى مالطة حيث صحبوا سعدا

---

(٥٦) Wingate, **Op. cit.**, p. 241

(٥٧) **Ibid.** p. 242.

واصحابه الى باريس . وتألفت وزارة جديدة في مصر برئاسة حسين رشدي باشا .

٦ ــ الوفد في باريس

وتألفت في١٢ ابريل في القاهرة لجنة مركزية للوفد لامداده بما يحتاج اليه ، ولجمع التبرعات له . وتألفت لجان اخرى في الاقاليم لجمع التبرعات كانت اولاها لجنة طنطا التي اقترح تأليفها محمد نجيب الغرابلي باشا . فاعترفت بها اللجنة المركزية (٥٨) واوحى سعد زغلول فيما بعد بتأليف « لجنة الوفد المركزية للسيدات» التي رأستها السيدة هدىشعراوي. وآثرت زوجة سعد ان تظل بعيدة عن رئاسة هذه اللجنة وعضويتها لئلا تدخل طرفا في النزاعات او تؤيد اتجاها دون اتجاه . وتفرعت من هذه اللجنة لجان اخرى.(٥٩)

وبهذا نجح الوفد في ناحية لم تتوافر للزعيم المصري مصطفى كامل ، وهي وسيلة الاتصال والتأثير فيها . ونجح كذلك في الجمع بين المسلمين والاقباط . وكان مصطفى كامل قد نال تأييد الجانبين في البداية ، لكن لم يلبث الاقباط ان جنحوا الى معارضته .

وفوجىء الوفد فيباريس باعتراف الرئيسولسن بالحماية

---

(٥٨) راجع بصدد اللجنة المركزية شفيق باشا ، **تمهيد** ، ج١ ، ص ٣٢٩ ، ٣٣٧ . وراجع بصدد الغرابلي ولجان الاقاليم « الغرابلي باشا وكيف دخل الوفد المصري » في **المصور** عدد ٤٢٢ ، القاهرة ، ١١ نوفمبر ، ١٩٣٢ ، ص ٩ .

(٥٩) الجزيري ، سعد زغلول ، ص ٢٠٧ ــ ٢٠٨.

البريطانية على مصر . واذيع اعترافه في مصر في ١٢ ابريل ١٩١٩ . وتلا ذلك اعتراف معاهدات الصلح مع الدول المقهورة بالحماية . فدب اليأس الى نفوس اعضاء الوفد . وفي جلسة ٢٦ مايو (ايار) ١٩١٩ التي عقدها الوفد صرح عزيز منسي احد الاعضاء بان مهمتهم قد انتهت ، وان الامل في الاستقلال لم يعد له وجود . (٦٠) واستقال منسي ، وحذا حذوه ويصا واصف الذي طلب اذنا بالعودة الى مصر (٦١) اما اكثرية الاعضاء الباقين فقد رأوا مواصلة السعي .

وشهد شهر يوليه (تموز) ١٩١٩ اول انشقاق في صفوف الوفد انتهى بفصل محمود ابو النصر بك واسماعيلصدقي باشا واستقالة علي بك حافظ رمضان . ويظهر ان الخلاف بين صدقي باشا والوفد على السياسة الواجب اتباعها حيال مسائل النشر ، والنقاش الحاد الذي نشب على اثر ذلك بين لطفي السيد وصدقي باشا هو الذي جر الى الانشقاق . وقد روج الوفد ضد صدقي وابو النصر تهمة افشاء اسرار الوفد ، كما اتهمهما بالاتصال بالانجليز ، الا انه لم يظهر حتى الان ما يؤيد هذه الاتهامات . واستقال رمضان بسبب هجوم لطفي السيد على صدقي . وجرى نقاش حاد بين زغلول وشعراوي

---

(٦٠) راجع بصدد اجتماع ٢٦ مايو ١٩١٩ والاستقالات شفيق باشا ، ج١ ص ٤٣٣ ــ ٤٣٤ ، قارن بما جاء عند العقاد ، **سعد زغلول** ، ص ٢٧١ ، وما اوردته قراءة ، سنية ، **نمر السياسة المصرية** (القاهرة ، لا تاريخ) ص ١٣٠ .

(٦١) ابو الفتح ، المسألة المصرية والوفد ، ص ٨٧ ــ ٨٨ .

باشا ادى الى عودة شعراوي الى مصر .(٦٢)

الا ان الشقاق لم ينته عند هذا الحد ، وساد الفتور علاقات سعد بزملائه . فقد كان رئيس الوفد معتدا بنفسه متصلبا برايه ، يميل الى الانفراد بالزعامة ، ولا يبالي احيانا بالوسيلة التي تمكنه من القضاء على خصومه . وساعده على السيطرة على زملائه عاملان مهمان : الاول هو ان الامة عدته كما قال معاصر « رجلها الفذ وبطلها الوحيد ، وانه فاق بوطنيته وعلو همته محرري الامم وقادة الشعوب جميعا فصارت تتغنى بمديحه الاطفال الرضع والشيوخ الركع والمخدرات في قصورهن والقرويات في اكواخهن . واولته الامة من الثقة ما لو نالها نبي او رسول لما وجد من يكفر برسالته .»(٦٣) وكان غضب الوفد على عضو ما عقابا يجعل وطنيته موضع شك.(٦٤) اما العامل الثاني فهو ان اعضاء

---

(٦٢) انظر بصدد التهم التي روجها الوفد ضد صدقي « اسماعيل صدقي باشا ومحمود ابو النصر عضوا الوفد المصري » **روز اليوسف** ، عدد ١٣٥ ، القاهرة ، ١٧ يوليو ، ١٩٢٨ ص ١٢ ، راجع دفاع صدقي عن نفسه في قراعة ، **المصدر السابق** ص ١٤١ — ٤٤ ، ودفاع محمود ابو النصر في نحاس ، الدكتور يوسف ، **ذكريات سعد ، عبد العزيز ، ماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩ ، تصرفات حكومية** (القاهرة ، ١٩٥٢) ص ٣٠ — ٤٠ .

(٦٣) حول القضية المصرية — الحقيقة والتاريخ (يرجح ان ناشره هو الحزب الوطني ، ويشتمل الكتاب على شرح لرأي المصريين في مشروع اتفاق زغلول — ملنر ، لا تاريخ . يرجح انه نشر في اواخر سنة ١٩٢٠) .

(٦٤) راجع مثلا رسائل محمود بك ابو النصر عندما اتهم بالخيانة وفصله الوفد في نحاس ، **ذكريات** . يقول ابو النصر في رسالته المؤرخة في ١٩ اغسطس ، ١٩٢٠ : « اما انا فبقيت وحدي ذلك الرجل الخائن فاللهم صبرا . »

الوفد الآخرين لم تكن لهم بعض المؤهلات الضرورية للزعامة . فصدقي كان لا يقيم للشعب وزنا ،(٦٥) وعبد العزيز فهمي :

« كان محالا ان يكون ... زعيما من ذلك الطراز المعروف الذي تتولى فيه الزعامة قيادة الجماهير ، وتلتف حولها اشتات الطبقات وتحرص على اجتذاب الناس بشتى الذرائع والاسباب وتؤثر فيهم بالوان المغريات حتى تأخذ بنواصيهم الى ما تهدف اليه من اغراض وغايات ...

« هو صاحب فكرة يطرحها على اعين الناس ، وليس عليه بعد ذلك ان ينافس في تحقيقها ...» (٦٦)

واما لطفي السيد ، فانه كان اشبه بمعتزلي السياسة في صدر الاسلام ، لا صبر له على الشقاق والتنافر ، ويرى المسايرة والملاينة طريقا افضل من استعمال العنف . ولم يكن لشعراوي على ما يظهر من ميزة سوى عضويته السابقة في الجمعية التشريعية وحسن وضعه المالي .

---

(٦٥) قارن هذا بما يرويه مصطفى امين في **عمالقة وأقزام** (ص ١٤٢ — ١٤٤) كان يرى « ان الحكومات ... لا يقيمها الشعب ولا يسقطها الشعب .. انما هي تبقى ما دامت متمتعة بثقة البرلمان » . راجع ايضا قراعة ، **نمر السياسة المصرية** (ص ١٤٤) حيث تقول : « كان صدقي يؤمن بأن للعامة اسلوبا لا يحسنه هو ، ولا يحب التعامل به لانه اسلوب الاكاذيب والتضليل والباس الباطل اثواب الحق . »

(٦٦) تيمور ، محمود ، **ملامح وغضون** (القاهرة ، ١٩٥٠) ص ٥٢ — ٥٣ .

٧ ــ المحادثات بين زغلول وملنر

وكان من المحتمل ان ينفض عن الوفد اكثر اعضائه لولا ان المصريين احيوا فيه الآمال بمقاطعتهم للجنة ملنر(٦٧) التي وفدت على مصر في ٧ ديسمبر (كانون الاول) ١٩١٩ « لتحقيق اسباب الاضطرابات التي حدثت اخيرا في القطر المصري ... وعن شكل القانون النظامي الذي يعد **تحت الحماية** خير دستور لترقية اسباب السلام واليسر والرخاء فيها ولتوسيــع نطاق الحكم الذاتي ...» فقد اجمع اكثر الجرائد الوطنية على « ان سعد زغلول باشا المقيم بباريس هو الوكيل الذي انابه الشعب المصري عنه ، فالاولى باللجنة مفاوضته بالامر . وقويت عزيمة الوفد عندما اعلنت اللجنة ، مخالفة بذلك مهمتها الاساسية ، بأن غرضها « هو التوفيق بين اماني الامة المصرية وبين مـــا لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة في مصر ».(٦٨)

على ان تحقيقات لجنة ملنر لم تلبث ان كشفت الاختلاف في الرأي بين الساسة المصريين : فريق الحزب الوطني «حزب الثورة ومعارضة البريطانيين » وزغلول ورفاقه ممن لا يقتضي الامر الا « عناء يسيرا لفهم رأيهم وازالة ريبهم وشبهاتهم فــي مقاصد بريطانيا» وفريق اكثر اعتدالا يضم رشدي باشا وعدلي باشا وثروت باشا ممن لم ينضموا الى الوفد. واشارت اللجنة

---

(٦٧) **خطبة الرئيس الاستاذ عبد العزيز فهمي** (القاهرة ، لا تاريخ) القاها عبد العزيز فهمي في ١٣ و ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٥ . وكانت قد نشرت في عددي جريدة « الســـــياسة » بتاريخ ١٥ فبراير واول مارس ، ١٩٢٥ .

(٦٨) راجع النص الكامل في **تقرير ملنر** ، ص ٣٧ .

الى ان هؤلاء الاكثر اعتدالا « يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد بين الفريقين (بريطانيا ومصر) باختيارهما ، تقرر استقلال مصر وتنيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التي تراد من الحماية بالمعنى الذي نفهمها به نحن (اي البريطانيين) .»(٦٩)

وتمكن عدلي بسبب ما كسبه من احترام لدى اللجنة ان يقنع اعضاءها بعدم جدوى استمرار الحمايـــة ، وبضرورة مفاوضة الوفد في باريس . واجاز الوفد عندئذ مساعي عدلي، ودعاه الى باريس لاستشـــارته . (٧٠) وقويت آمال الوفد بتحقيق مطالبه عندما دعت لجنة ملنر الوفد الى انجلترا لاجراء محادثات معه بقصد الوصول الى اتفاق . وكانت الدعوة بحد ذاتها مكسبا للوفد لانها كانت بمثابة اعتراف رسمي به كناطق بلسان المصريين .

وضح خلال هذه المحادثات تأييد اكثرية الوفد لعدلي ، ورغبتهم في الوصول الى اتفاق يمنح الاستقلال لمصر ولكنــه

---

(٦٩) **المصدر ذاته** ، ص ٣٧ .

(٧٠) **مجموعة خطب واحاديث صاحب المعالي زغلول باشا** (مطبــعة مطر بالمرور بمصر ــ **لا** تاريخ) شرح زغلول اتصال عدلي بالوفد في خطبته في حفلة موظفي الحكومة المصرية يوم ٦ مايو ، ١٩٢١ ، ص ٧٥ ــ ٨٧ . الاشارة هنا الى ص ٧٥ ــ ٧٦ . راجع تفاصيل الخطابات المتبادلة في العقاد ، **سعد زغلول** ، ص ٢٩٢ ــ ٣٠٥ .

يفهم من خطاب سعد ان عدلي هو الذي سعى الى الانضمام الى سعد . على ان عبد العزيز فهمي يقول في خطبة الرئيس (اشارة ٦٧) ان زغلول استنجد بعدلي يكن وألح في الاستغاثة به ، فلم يتمهل عدلي في سبيل نجدتنا . » ص ٨ .

يؤمن مصالح بريطانيا بشكل يحفظ جوهر الحماية .(٧١) ولم تكن المطالب التي يقبل بها زغلول تختلف اختلافا جوهريا عن مطالبهم . وتمخضت المحادثات عن ثلاثة مشروعات للاتفاق : مشروع مصري رفضته لجنة ملنر ، ومشروع انجليزي رفضه الوفد المصري، ومشروع ثالث تقدمه ملنر، واصر على انه اما ان يقبل او يرفض .(٧٢)

وافقت اغلبية اعضاء الوفد على المشروع ، لكن سعدا لم يقبل به . ويبدو انه شعر بأن قدمه زلقت لان المشاريع الثلاثة هي ابعد ما تكون عن الاستقلال التام المنشود . كما يبدو انه شعر بأن المعارضة له داخل الوفد تهدد زعامته ، وبخاصة من جانب عدلي . وعندما اقترح البعض استفتاء الامة صاحبة الشأن في المشروع، ايد زغلول الفكرة التي وجد فيها مخرجا من المأزق .

وبالفعل توجه الاعضاء المندوبون لاستفتاء الامة الى مصر ووصلوا الاسكندرية في ٧ سبتمبر (ايلول). وبعد عشرين يوما من عرض المشروع ظهر ، كما يقول العقاد ، ان اكثرية من اخذت آراؤهم كانت تحبذ قبوله مع ادخال تحفظات عليه لا تمس جوهره، واهمها النص على الغاء الحماية ، ووحدة مصر والسودان . وبخصوص السودان كان التأكيد على استيفاء

---

(٧١) يذكر العقاد ان اكثر اعضاء الوفد كانوا يميلون الى قبول مشروع ملنر الذي تقدمه في ٥ اغسطس (العقاد ، **سعد زغلول** ، ص ٣١٨) ويقول سعد في خطبته المذكورة في اشارة ٧٠ (ص ٧٧) « ... وهممت بمغادرة لندرا ولكن كثيرا من الاراء كان يميل الى البقاء فبقينا (وذلك بعد ان تسلم الوفد مذكرة ملنر الاولى) » .

(٧٢) راجع نص هذه المشاريع في تقرير ملنر ، ص ٦٥ — ٩٢ .

مصر حاجتها من مياه النيل اكثر منه على الجانب السياسي . وكان رشدي باشا وثروت باشا ، صاحبا عدلي ، واسماعيل صدقي باشا من انصار قبول المشروع بلا قيد ولا شرط. (٧٣)

وابلغ اللورد ملنر نتيجة الاستفتاء . وكانت فرصة لانجلترا للوصول الى اتفاق مع المصريين . وايد اللورد كيرزون المشروع ، ولكن الحكومة البريطانية رفضته بحجة ان ملنر تجاوز حدود مأموريته الرسمية . ويقول ملنر في هذا :

« عقد مجلس وزرائنا جلسة طويلة ، كان علي علي ان اشرح فيها مفاوضاتي مع المصريين التي يحتمل الا تؤدي الى شيء . وكان موقف الوزارة اشد تصلبا من موقفي تجاه هذه المسألة ، وسوف نواجه نزاعا عاتيا بايرلندا اخرى في مصر »(٧٤)

وفي ٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٩ ابلغ ملنر الوفد انه لا فائدة ترجى من البحث في التفصيلات ، وان الوصول الى تسوية نهائية يجب ان يترك للمفاوضات الرسمية بين الطرفين .(٧٥)

٨ — انقسام الوفد على نفسه

عاد الوفد في ١١ نوفمبر (تشرين الثاني) الى باريس

---

(٧٣) راجع بشأن موقف الهيئات المصرية من مشروع ملنر **حول القضية المصرية — للحقيقة والتاريخ** .

(٧٤) Nicolson, Harold, **Curzon: The Last Phase, 1919-1925** (New York, 1919) pp. 170-177.

(٧٥) تقرير ملنر ، ص ٨٠ — ٨١ .

وهو منقسم على نفسه. ووصلت اخبار الانقسام الى القاهرة. فنشرت جريدة «الاخبار» تلغرافا وردها من مراسلها في باريس يقول بأن « عدلي يسد الابواب على الوفد ويضع العراقيل في سبيل مفاوضاته » ثم نشرت الجريدة نفسها تلغرافا آخر يقول بأن عدلي باشا « كارثة على الوفد »(٧٦) ويقول عبد العزيز فهمي بأنه فهم من علي بك ماهر يوم ٣٩ ديسمبر (كانون الاول) بأن سعدا هو السبب في ارسال التلغرافين(٧٧)

وفي باريس رأى غالبية الاعضاء ان تتولى المفاوضة الرسمية وزارة يؤلفها عدلي باشا ، ويتولى الوفد مهمة الاشراف على سير المفاوضات، فاغتاظ سعد منهم ولم يناقشهم في امره . فكلفوا احمد لطفي السيد كتابة صيغة النداء . الا أن سعدا رفض في ٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٠ ان يوقعه ، وعده انتحارا له وللوفد .(٧٨) ويبدو ان الانقسام بلغ عندئذ مداه فقرر الرجوع الى مصر خمسة من الاعضاء هم عبد العزيز فهمي بك ومحمد محمود باشا واحمد لطفي السيد بك وعبد اللطيف المكباتي بك ومحمد علي بك . لكنهم اعتزموا عدم اثارة الخلاف ، وصرحوا في مرسيليا بانهم عائدون بمهمة في مصلحة الوفد .(٧٩)

---

(٧٦) راجع التفاصيل في شفيق باشا ، **تمهيد** ، ج١ ، ص ٨٤٧ — ٨٥٢ ، ابو الفتح ، **المسالة المصرية والوفد** ص ٢٨٨ — ٢٩٠ ، حمزة ، **ادب المقالة الصحفية** ، السابع ، ص ١٦٣ — ١٦٤ ، خطبة الرئيس ، ص ١٥ .

(٧٧) Nicolson, Harold. Curzon: **The Last Phase, 1919-1925** (New York, 1919) pp. 176-77.

(٧٨) **المصدر ذاته** ، ص ١٧ .

(٧٩) شفيق باشا ، **التمهيد** ، الثاني ، ص ٦ .

ويبدو ان سعدا خشي ان تؤلف وزارة فتقوم بالمفاوضة. فقرر قطع خط الرجعة عليها . فسعى الى توسيط المستر بلنت لاستئناف المفاوضة ، وبعث في ٨ يناير (كانون الثاني) تلغرافا الى جريدة « الاخبار » يقول فيه انه ليس من الضروري الغاء الحماية قبل المفاوضات .(٨٠) وفي ٢٣ يناير (كانون الثاني) ، ١٩٢١ ، وبينما كان الاعضاء الخمسة في طريقهم الى مصر ، بعث بتلغراف الى الاخبار يناقض الاول ويرمي الى احراج هؤلاء :

« لما ابت لجنة ملنر ان تبحث معنا التحفظات التي ابدتها الامة في مشروعها ، واشارت الى امكان بحثها في المفاوضات الرسمية التي ستكون على اساس هذا المشروع، صرحنا لها انه لا يمكن لنا ولا لاي انسان يكون للامة ثقة فيه ان يدخل في هذه المفاوضات على اساس هذا المشروع قبل تعديله بالتحفظات المذكورة .

« ولقد استحسنت الامة هذه الخطة واقرتنا عليها ، وجددت بنا ثقتها كما جددنا عهدنا بالمثابرة عليها .

« غير ان فكرة نبتت الآن في بعض النفوس ترمي الى ان الوفد مع تمسكه بهذه الخطة في خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول في المفاوضات على خلاف هذا الشرط ، بل يلزمه ان يؤيده ويعلن ثقته فيه متى كان من اصدقائه .

« وهي فكرة اقل ما فيها انها غير مفهومة ولا قابلة للفهم ولا يترتب عليها الا افساد خطة الوفد نفسه ....

---

(٨٠) **المصدر ذاته** ، ص ٣ .

« لهذا اظهرت لجميع ابناء وطني اني لا اوافق على هذه الفكرة اصلا واحذرهم منها .... »(٨١)

واحس الناس بانشقاق الوفد ، الا ان الاعضاء الخمسة اصروا على انه لا انشقاق هناك ، واصدروا بيانا بهذا المعنى ، ثم اجتمعوا في منزل محمد محمود باشا مع باقي اعضاء الوفد في مصر وبلجنة الوفد المركزية ، واصدروا في ٢٨ يناير (كانون الثاني) بيانا ينفون فيه الاختلاف ويؤكدون تضامنهم مع سعد باشا ، كما ارسلوا تلغرافا لسعد باشا اعلنوا فيه اتفاقهم معه على « المبدأ والخطة . »(٨٢)

على ان هذا الاتفاق الظاهر لم يلبث ان انتهى ايضا في ابريل (نيسان) ١٩٢١ . فقد ابلغت الحكومة البريطانية السلطان فؤاد في ٢٦ فبراير (شباط) ان علاقة الحماية غير مرضية ، واقترحت تعيين وفد رسمي للمفاوضة لابدال الحماية « بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التي لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبية وتطابق الاماني المشروعةلمصر والشعب المصري».(٨٣) وفي ١٥ مارس (آذار) استقالت ثالثة الوزارات الادارية في مصر في فترة ما بعد الثورة ، وعهد السلطان في ١٦ مارس (آذار) الى عدلي باشا بتأليف وزارة تقوم بالمفاوضة . فاستقبلت الامة الوزارة

(٨١) راجع النص في المصدر ذاته ص ٦ — ٨ . راجع تعليق عبد العزيز فهمي في **خطبة الرئيس** ، ص ١٨ — ١٩ .

(٨٢) راجع التفاصيل في شفيق باشا ، **التمهيد الثاني** ، ص ٩ — ١٢ .

(٨٣) راجع النص في جمهورية مصر ، **القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤** ، ص ٩٣ — ٩٤ .

بمظاهرات اشترك فيها الطلبة والموظفون . وعمت الفرحة البلاد .

وكان سعد ما يزال في باريس فقرر العودة الى مصر واستقبل لدى وصوله استقبال الفاتحين . ويعلق شفيق باشا في مذكراته على استقباله في القاهرة بقوله :

« لقد روى لنا التاريخ كثيرا من روايات القواد والملوك الذين يعودون الى بلادهم ظافرين فيحتفل القوم احتفالا باهرا باستقبالهم ، ولكن لم يرو لنا التاريخ ان امة باسرها تحتفل برجل منها احتفالا جمع بين العظمة غير المحدودة والجلال المتناهي لم يفترق فيه كبير عن صغير احتفالا لا تقوى على اقامته بهذا النظام اكبر قوى الارض لولا ان الامة المصرية ارادت ان تأتي العالم بمعجزة لم يعرف لها التاريخ مثيلا . »(٨٤)

وكان السياسيون في مصر ينتظرون ان يعمل سعد على توحيد الصفوف ، وتطهير النفوس مما علق بها من ضغائن . لكنه ، على ما يظهر ، كان قد قرر ان يخوض معركة فاصلة مع عدلي تخرجه من الميدان . ونشب النزاع بينهما عندما اشترط زغلول الا يؤيد الحكومة الا اذا كانت رئاسة الوفد له . واحتج عدلي بأنه بوصفه رئيس الحكومة ينبغي ان تكون الرئاسة له ، واحتدم وطيس الجدل والمناقشة ، وانقسمت الامة الى فريقين : اكثرية تؤيد زغلول ، واقلية من قدماء الساسة والمفكرين تؤيد عدلي .

(٨٤) شفيق باشا ، **التمهيد الثاني** ، ص ٤٣ .

واجتمع الوفد لمناقشة الموضوع فقررت اكثريته التسليم لعدلي بالمفاوضة . لكن سعدا خالفها ، فانشق الاعضاء الذين كانوا قد اختلفوا معه في باريس وهم حمد الباسل وعبد اللطيف المكباتي ومحمد محمود واحمد لطفي السيد ومحمد علي ، واعلنوا ثقتهم بالوزارة ، ونشروا في ١٤ مايو (ايار) بيانا وجهوه الى سعد زغلول يدافعون به عن انفسهم ويشرحون موقفهم .(٨٥) كما اعلن شعراوي باشا في ٢٨ ابريل (نيسان) استقالته بسبب اقتناعه بعدم اخلاص الوفد في العمل .(٨٦) وفي ٤ مايو (ايار) عرض حافظ عفيفي استقالته اذا لم يقبل سعد رئاسة عدلي لوفد المفاوضات ، واستقال بالفعل بعد ذلك .(٨٧) وفي ٢٢ يونيه (حزيران) استقال جورجي خياط وتلاه في ٢٣ من الشهر نفسه مدكور باشا ، وانقطع علي ماهر عن حضور جلسات الوفد ابتداء من اول يوليو (تموز) .(٨٨)

الا ان انشقاق هؤلاء لم ينل من مكانة زغلول بين سواد الشعب من الفلاحين والعمال والطلاب والموظفين . بل ان مكانته لم تلبث ان تعززت من جراء السياسة التي انتهجها الانجليز خلال الاشهر الباقية من سنة ١٩٢١ . فقد تعنتوا في المفاوضات التي اجراها عدلي « المعتدل » مع اللورد كيرزون خلال الفترة من يوليو (تموز) الى نوفمبر (تشرين الثاني) تعنتا جاءت معه التسوية التي اقترحها كيرزون اسوأ للمصريين من اتفاق زغلول وملنر . واصبح واضحا ان الانجليز كانوا

---

(٨٥) راجع نص البيان في **المصدر ذاته** ، ص ٨٠ — ٨١ .

(٨٦) **المصدر ذاته** ، ص ٧٩ .

(٨٧) اصدر حافظ عفيفي بيانا اورد نصه **المصدر ذاته** ص ١٠٣ — ١٠٥ .

(٨٨) **المصدر ذاته** ص ٢٩٣ .

يهدفون من تشجيع «المعتدلين» الى تعزيز مكانتهم هم في مصر . فكان هذا ضربة للسياسيين القدامى الذين كانوا الى هذا الحين يعتقدون انهم اقدر من زغلول على تحقيق اماني مصر القومية . وابت على عدلي كرامته ان يقبل تحريض لويد جورج له على زغلول .

المستر لويد جورج — ... فان الهياج والشغب الذي يحدثه زغلول يزعجهم ويخيفهم وهم لا يرضون ولا بحال ان يطأطئوا الرؤوس امام زغلول او ان يسلموا مواصلات الامبراطورية الى بلد يقوده زعماء يصارحون انجلترا العداء .

عدلي باشا — ولكن زغلول باشا لا يعلن عداء لانجلترا وانما هو يناهض الوزارة ويدعو الى عدم الثقة بها .

المستر لويد جورج — ... واني لاعجب كيف لم تتخذ ضده اجراءات شديدة بمناسبة الفتن التي احدثتها زيارته للصعيد ، وكيف انه لم ينف من مصر ، وعندي انه اكبر عدو لاستقلال مصر ، وانه لا سبيل للاتفاق مع استرساله في التهييج ...

عدلي باشا — ولكن اتخاذ التدابير الشديدة ضد سعد قد يحدث اضطرابا عاما في البلد ويحرج مركز الحكومة .

المستر لويد جورج — لن تكون هذه التدابير شرا من تركه يسترسل في التهييج .

عدلي باشا — وما تراني اصنع الان في هذه المفاوضات؟

المستر لويد جورج — ...لا ارى كيف يمكن الوصول الى اتفاق ... ما دام زغلول يسلك طريق التهييج ....

عدلي باشا — لا يمكن ان اوافق على تأجيل المفاوضات الان ، خصوصا اذا اريد بذلك التأجيل التمكن من نفي زغلول لنستأنف المفاوضات بعد نفيه ...

والاحكم ان تعملوا على ارضاء الامة المصرية بمشروع يحقق مطالبها ولا يترك مجالا لتهييج سعد او غيره . (٨٩)

وقطع عدلي المفاوضات ، وبادر لدى عودته الى مصر الى الاستقالة لئلا يتحمل مسئولية نفي زغلول .

٩ — عودة الوفد الى الوحدة ثم انشقاقه نهائيا

اثارت انجلترا موجة من الاستياء في مصر عندما قدمت للسلطان في ٣ ديسمبر (كانون الاول) تبليغا يصف مصر بأنها

(٨٩) راجع محضر الجلسة العشرين بين دولة عدلي باشا وبين المستر لويد جورج يوم ٢ نوفمبر ، ١٩٢٢ في جمهورية مصر ، **القضية المصرية ، ١٨٨٢ — ١٩٥٤** ، ص ١٨٣ — ١٨٧ والاشارة هنا الى ص ١٨٥ — ١٨٦ .

« جزء من مواصلات الامبراطورية البريطانية » .(٩٠) ثم عادت واقترفت الخطأ نفسه الذي اقترفته سنة ١٩١٨ وذلك باعتقالها زغلول مع خمسة من انصاره في ٢٣ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٢١ ، ونفيهم الى سيشل ، الامر الذي اعاد المنشقين ، ولو مؤقتا ، الى صفوف الوفد ، وعوض سعدا عما كان قد خسره بانشقاقهم عنه . ويعلق شفيق باشا على السياسة الانجليزية بقوله :

« لا مشاحة في ان نفوذ زغلول باشا كان آخذا في الهبوط شيئا ما في عهد وزارة عدلي باشا ، وان لم يكن تأثير نفوذه بين طبقات الامة عاما كما سبق بيناه تفصيليا في اثناء مدة الوزارة المذكورة (هكذا في الاصل) ... ولكن السياسة الانجليزية بمعاودتها الضغط على الحرية الشخصية اولا واستعمالها الشدة ثانيا قد حملت الامة على الالتفاف حول سعد باشا مرة ثانية ، وسارت بها في الطريق الذي كان يريده لها معاليه من حيث لا تشعر . »(٩١)

على ان عودة الائتلاف الى الوفد لم تنجح في خلق شعور متبادل بالثقة بين العائدين اليه وبين باقي الاعضاء . فلما اراد الوفد في يناير (كانون الثاني) ان يضم اعضاء جددا شعر « المنشقون » بأن زملاءهم يقصدون بذلك التقليل من شأنهم عند التصويت ، وتغليب جانب الاعضاء الذين بقوا مع سعد . فاستقال عبد العزيز فهمي ، وتبعه محمد محمود ومحمد علي

(٩٠) راجع النص الكامل للتبليغ في **المصدر ذاته** ص ٢٠٠ — ٢٠٥ . والاشارة هنا الى ص ٢٠٢ .

(٩١) شفيق باشا ، **التمهيد الثاني** ، ص ٦٠٦ — ٦٠٧ .

وعبد اللطيف المكباتي وحافظ عفيفي، فكانت استقالتهم هذه المرة نهائية . وبقي حمد الباسل وجورجي خياط في الوفد .(٩٢)

وعندما انشق هؤلاء اول مرة لم يبق مع سعد في الوفد غير مصطفى **النحاس** وواصف بطرس غالي وسينوت حنا بك وويصا واصف وعلي ماهر الذي كان قد انقطع عن حضور الجلسات منذ اول يوليو (تموز) ، ١٩٢١(٩٣). فضم الوفد اليه علي الشمسي وعلوي الجزار ومراد الشريعي ومرقص حنا وعبد القادر الجمال .(٩٤) وعندما اعتقل سعد ، اراد ان يضمن استمرار نشاط الوفد ، فترك لائحة باسماء اكثر من عشرين شخصا ، واوصى الباقين ان يضموا بعضهم في حالة نفيه ، فاذا نفوا هم بدورهم خلفتهم طبقة ثانية من باقي العشرين . ولم يكن مكرم عبيد وفتح الله بركات اللذين اعتقلا مع سعد من اعضاء الوفد فضمهما سعد اليه .(٩٥)

---

(٩٢) قال عبد العزيز فهمي في كلمة نشرها في ١١ يناير ١٩٢٢ انه اقال نفسه من الوفد « اقالة نهائية » (**المصدر ذاته** ، ص ٦١٩ — ٦٢٠) . ويشرح **المصدر ذاته** اسباب الانشقاق ص ٦٢٠ — ٦٢٣ ، الرافعي ، **في اعقاب الثورة المصرية** — ثلاثة اجزاء . الاشارة هنا الى الجزء الاول (القاهرة ١٩٤٧) ص ٣١ — ٣٢ .

(٩٣) يذكر الرافعي الاعضاء الذين كانوا عندئذ في القاهرة وهم واصف بطرس غالي وويصا واصف وعلي ماهر وكان سعد ومصطفى النحاس وسينوت حنا ، في المنفى . **المصدر ذاته** .

(٩٤) يذكر مقال « في تاريخ الوفد المصري — الاعضاء الذين خرجوا على الوفد او فصلوا منه » **المصور** ، عدد ٤٢١ ، القاهرة ، ٤ نوفمبر ١٩٣٢ ، ص ٤ ، ضم هؤلاء ما عدا عبد القادر الجمال . ويذكرهم الرافعي كلهم في المصدر ذاته .

(٩٥) « كيف يختار اعضاء الوفد المصري الجدد » **المصور** ، عدد ٤٢٧ ، ١٥ ديسمبر ، ١٩٣٢ ، ص ٤ .

وعلى الرغم من ان المادة الثامنة من قانون الوفد كانت تخضع انتخاب الاعضاء الجدد للتصويت فان الوفد لم يجر، على ما يظهر ،على قاعدة ثابتة في اختيار اعضائه الجدد . وكانت الكلمة الاولى في الامر ، في الغالب، للرئيس . وكان هذا قد رأى بثاقب نظره نمو الطبقة الوسطى في مصر واضمحلال السياسيين القدماء الذين كانوا في الغالب من اصل تركي . فشجع الشباب من الطبقات الوسطى. ولامه البعض فيما بعد على هذا الاتجاه فقال :

« يفتح الله يا سيدي ! ان العجائز الذين عاشوا في عصر الاحتلال لا يصلحون لعهد الاستقلال . انا لا اريد وزراء وموظفين كبارا يظنون ان مهمتهم هي ارضاء السلطات . واسترضاء الاجنبي، والخضوع للحاكم ، والتجبر على المحكوم! لا يا سيدي عجائزكم لا تنفعنا ! اذ نضعها للزينة فقط، ونحن في حاجة الى شبان للعمل ! »(٩٦)

١٠ — مقاومة الوفد

بذل الوفد نشاطا كبيرا في اثناء غيبة زغلول . فالى جانب المظاهرات التي كان ينظمها اتباعه ، والاحتجاجات التي كانوا يرسلونها الى مختلف الجهات فقد اتبعوا في مقاومة بريطانيا سياسة ذات شقين . **الاول** سلبي يقضي بقطع العلاقات الاجتماعية بالانجليز بحيث يمتنع المصريون عن التعامل مع الانجليز فيما عدا تقديم الخدمات الطبية لهم ، وامتناع السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة **والثاني**

---

(٩٦) امين ، مصطفى ، **عمالقة واقزام** ، ص ١٤ .

ينص على مقاطعة البنـــوك والسفن وشركـــات التأمين والمصنوعات الانجليزية . (٩٧) ونشر الوفد في ٢٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٢ نداء بهذا المعنى الى الامة . وقرر انه :

« لتنفيذ المقاطعة وعـدم التعاون تشكل لجنة مركزية في القاهرة ولجان مثلها في الاسكندرية وفي كل عاصمة من عواصم المديريات ، وكل لجنة مركزية تشكل بمعرفتها لجانا فرعيـة في الاقسام والمراكز وغيرها حسب مقتضيات الاحوال ، وتكون مهمة هذه اللجان الاشتغال بأمور المقاطعة وعدم المعاونة وكل ما يتعلق بها من نشر الدعوة والارشاد ، وتكون كلها تابعـة في المسـائل الرئيسـية للجنـة مصـر المركزية . » (٩٨) ووقع هذا النداء اعضاء الوفد فاعتقلتهم السلطات . فتألفـت على الاثر الطبقة الثانية من الوفد لمواصلة اعماله .

واحرزت سياسة المقاومة هذه نجاحا وبخاصة في مسألة مقاطعة الوزارة ، فقد أبى الساسة المصريون قبول المنصب ، واضطر اللـنبي الى تكليف وكلاء الوزارات وهم انجليز ، بالقيام بمهام وزاراتهم ريثما يتم تأليف وزارة ، لكن لم يكن في طاقة هؤلاء تصريف الشئون . وكان لا بد له من حل يخرجه

(٩٧) راجع بصدد سياسة الوفد السلـبية الرافعي ، **في اعقاب الثورة المصرية** ، ج١ ، ص ٣٢ — ٣٧ ، شفيق باشا ، التمهيد الثاني ، ص ٦٦٨ — ٦٧٤ —
Landau : **Parliaments**, pp. 158-59.

(٩٨) راجع نص البيان في الرافعي **المصدر ذاته** .

من المأزق . (٩٩) وكان اللنبي قد حذر حكومته من فشل المفاوضات مع عدلي ، وطلب اعداد برنامج سياسي لمصر في حالة الفشل يتضمن الغاء الحماية . فقرر الان ان يدخل في معركة حاسمة مع حكومته فاتصل بزعماء المعتدلين في مصـر واتفق معهم على ان يؤلف ثروت باشا وزارة لقاء شروط منها الغاء الحمايـة والاعتراف باستقلال مصر . واقترح على الحكومة البريطانية ان تقبل الشرطين على ان تحتفظ بحريـة العمل بالنسبة لمصالحها . واصر اللنبي على اجابة طلبـه ، وايده مستشاروه من الانجليز وكذلك جريدة **التيمس** ، واصر على الاستقالة في حالة الرفض . وبالرغم من معارضة الوزارة في البداية ، فقد رضخت اخيرا لارادته واصدرت تصريح ٢٨ فبراير (شباط) الذي يعترف بمصر مملكة مستقلة وينص على ان تحتفظ بريطانيا لنفسها بنقاط اربـع عرفت بالتحفظات . (١٠٠)

واعاد هذا التصريح الى الفريق « المعتدل » بمـا فيهم الخارجون على الوفد بعض ما كانوا فقدوه بسبب فشل عدلي في المفاوضات وانتصارات زغلول الاخيرة . فحاولوا جمـع شملهم ، وتنظيم امورهم . وقرروا انشـاء هيئة سياسية شعبية تدعمهم . فألفوا «حزب الاحرار الدستوريين» في اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٢٢ ، وعقـد مؤسسوه اول اجتمـاع لجمعيتهم العمومية في ٣٠ اكتوبـر (تشرين الاول) ، والقى فيها عدلي باشا خطبة تناولـت ضرورة الاحزاب ومبادىء

(٩٩) قـارن Wavell, Allenby, p. 295 ff.

(١٠٠) انظر التفاصيل في المصدر ذاته ، ص ١٩٥ — ٢٠٠ .

الحزب الدستوري وموقفه من القضية المصرية . (١٠١)

على ان الحـــزب الجديد لم يستطـــــع ان يكسب ولاء الشعب . فلم يكن له تنظيم الوفد الشامل المتغلغل في كل انحاء مصر . كما ان اعضاءه كانوا في الاغلب في منأى عن الشعب . وكانت تنقص زعماءه المقدرة على التجاوب مع الجماهير . فبالرغم من ان عــدلي ، ابرز افراده ، كان نزيها مخلصا ، شديد الاعتزاز بكرامته ، متزن التفكير ، فقد كان يفتقر الى الجراة والعزم وكان ينفر من الخصومة . (١٠٢) وكان ينقص ثروت وصدقي ومحمد محمود الاحترام الذي كــان يتمتع به عدلي .

وكان سعد لدى عودتــه من المنفــــى في ١٧ سبتمبر (ايلول) ١٩٢٣ قد نيف على الستين . لكنه اقبل على العمل في سبيل تقوية الوفد ومحاربة خصومه بنشاط يحسده عليه الشباب . فمد جناح الوفد الى منظمات الطلبة . وكان هؤلاء قد جروا منذ انفجــار الثورة سنة ١٩١٩ الى المشاركة في الحركة السياسية بتنظيم المظاهرات والاضراب عن تلقـــى الدروس وتنظيم الاجتماعات والخطابة في الطلبة والشعب . وقبيل عودة سعد من منفاه الفوا لجنة تنفيذية ولجانا فرعية لها في انحاء البلاد . فاعترف سعد باللجنة وسمح لها بالانعقاد في بيت الامة ، وشجع افرادهـــــا على المشاركــة في الحياة السياسية ، ووافق على ترشيح زعيمهم حسن يس لانتخابات

(١٠١) راجع نص الخطبة في بيلي ، احمد **عدلي باشا او صفحة من تاريخ الزعامة المصرية** (لا ناشر ، ١٩٢٢) ص ٢٥٣ — ٢٦١ ، وراجع تعليقه عليها في الصفحات التالية .

(١٠٢) قارن ما يقوله عنه Wavell, Allenby, p. 295 ff.

مجلس النواب التي كانت ستجري في ١٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٤ . (١٠٣)

وكان سعد قد فقد كل امـــــل في اعادة الوحــدة الى الصفوف ، فأخذ يشن على « العدليين » حملات شعواء ، يرد بها على انتقاداتهم له وللوفديين ويهاجم تصريح ٢٨ فبرايـــر (شباط) . فقال في خطبة له في ٢٠ سبتمبر (ايلول) :

« اما الاتحاد الذي تتكلمون عنه — اتحــــــاد السعديين والعدليين (لا احب ان يقال سعديون وعدليون وانما احب ان يقــال وطنيـــون وغير وطنيين) فغير مرغوب فيه » (١٠٤)

وقال يهاجم تصريح ٢٨ فبراير :

« جاءوا بتصريح ٢٨ فبراير على صوت المدافع وازيز الصدور التي كانت تغلي غضبا وسخطــا من نفي الاحرار وابعادهم ، واقاموا للمجيء به احتفالا رسميا ليخدعوا الامة عن المعنى الحقيقي لاستقلالهم المزيف . ذلك الاستقلال الذي التقط السماسرة خرزه من سوق المستعمرين وثبتــوه في طوق الحماية ، ولفوه في (بقجة) من الاضاليل فما اغتررتم بما زخرفوا وبما زينوا ورفضتم ان

(١٠٣) « من ذكريات الجهاد — لجنة الطلبة التنفيذية منذ عشرة اعوام » **روز اليوسف** ، عــدد ٣١٦ ، ١٢ مارس ١٩٣٤ ص ١٤ — ١٥ ، الجزيري ، **زغلول** ، ص ٤٣ .

(١٠٤) نص الخطبة في **مجموعة خطب سعد** ، ص ٢٣ — ٢٨ . الاشارة هنا الى ص ٢٧ .

الحزب الدستوري وموقفه من القضية المصرية . (١٠١)

على ان الحزب الجديد لم يستطع ان يكسب ولاء الشعب . فلم يكن له تنظيم الوفد الشامل المتغلغل في كل انحاء مصر . كما ان اعضاءه كانوا في الاغلب في منأى عن الشعب . وكانت تنقص زعماءه المقدرة على التجاوب مع الجماهير . فبالرغم من ان عدلي ، ابرز افراده ، كان نزيها مخلصا ، شديد الاعتزاز بكرامته ، متزن التفكير ، فقد كان يفتقر الى الجراة والعزم وكان ينفر من الخصومة . (١٠٢) وكان ينقص ثروت وصدقي ومحمد محمود الاحترام الذي كان يتمتع به عدلي .

وكان سعد لدى عودته من المنفى في ١٧ سبتمبر (ايلول) ١٩٢٣ قد نيف على الستين . لكنه اقبل على العمل في سبيل تقوية الوفد ومحاربة خصومه بنشاط يحسده عليه الشباب . فمد جناح الوفد الى منظمات الطلبة . وكان هؤلاء قد جروا منذ انفجار الثورة سنة ١٩١٩ الى المشاركة في الحركة السياسية بتنظيم المظاهرات والاضراب عن تلقي الدروس وتنظيم الاجتماعات والخطابة في الطلبة والشعب . وقبيل عودة سعد من منفاه الفوا لجنة تنفيذية ولجانا فرعية لها في انحاء البلاد . فاعترف سعد باللجنة وسمح لها بالانعقاد في بيت الامة ، وشجع افرادها على المشاركة في الحياة السياسية ، ووافق على ترشيح زعيمهم حسن يس لانتخابات

(١٠١) راجع نص الخطبة في بيلي ، احمد **عدلي باشا او صفحة من تاريخ الزعامة المصرية** (لا ناشر ، ١٩٢٢) ص ٢٥٣ — ٢٦١ ، وراجع تعليقه عليها في الصفحات التالية .

(١٠٢) قارن ما يقوله عنه Wavell, Allenby, p. 295 ff.

مجلس النواب التي كانت ستجري في ١٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٤ . (١٠٣)

وكان سعد قد فقد كل امل في اعادة الوحدة الى الصفوف ، فأخذ يشن على « العدليين » حملات شعواء ، يرد بها على انتقاداتهم له وللوفديين ويهاجم تصريح ٢٨ فبراير (شباط) . فقال في خطبة له في ٢٠ سبتمبر (ايلول) :

« اما الاتحاد الذي تتكلمون عنه — اتحاد السعديين والعدليين (لا احب ان يقال سعديون وعدليون وانما احب ان يقال وطنيون وغير وطنيين) فغير مرغوب فيه » (١٠٤)

وقال يهاجم تصريح ٢٨ فبراير :

« جاءوا بتصريح ٢٨ فبراير على صوت المدافع وازيز الصدور التي كانت تغلي غضبا وسخطا من نفي الاحرار وابعادهم ، واقاموا للمجيء به احتفالا رسميا ليخدعوا الامة عن المعنى الحقيقي لاستقلالهم المزيف . ذلك الاستقلال الذي التقط السماسرة خرزه من سوق المستعمرين وثبتوه في طوق الحماية ، ولفوه في (بقجة) من الاضاليل فما اغتررتم بما زخرفوا وبما زينوا ورفضتم ان

(١٠٣) « من ذكريات الجهاد — لجنة الطلبة التنفيذية منذ عشرة اعوام » **روز اليوسف** ، عدد ٣١٦ ، ١٢ مارس ١٩٣٤ ص ١٤ — ١٥ ، الجزيري ، **زغلول** ، ص ٤٣ .

(١٠٤) نص الخطبة في **مجموعة خطب سعد** ، ص ٢٢ — ٢٨ . الاشارة هنا الى ص ٢٧ .

تشتركوا في احتفالهم .... » (١٠٥)

وكان لحملات سعد هذه تأثير بالغ في الشعب ظن معه الناس « ان الدستوريين قد باعوا الوطن للانجليز ، وانهم خرجوا من دينهم واصبحوا كفارا . » (١٠٦) على ان خصومه لم يتوانوا عن الرد عليه . فاتهمه المكباتي بالغيرة من عدلي خلال المفاوضات مع ملنر والعمل على هدمه (١٠٧) ، واتهمه محمد علي بك بأنــه سبق وان « دس » علـى الملك .(١٠٨) وبلغت هذه الحملات من الجانبين ذروتها قبيل الانتخابات لاول مجلس نواب في ظل الاستقلال .

وعلى الرغم من ان سعدا استمر في اصراره علـى ان الوفد « موكل عن الامة يعبر عن ارادتها في موضوع عينته لنا وهو الاستقلال التام »(١٠٩) ، فان الوفد كان قد دخل مرحلة جديدة في تطوره : فقد اصبح الان بالفعل حزبا من الاحزاب . ولم ينكر سعد نفسه وجود اقلية تعارضه ، ودخل الانتخابات على هذا الاساس ، وعندما فاز انصاره باكثر من ٧٠ بالمئــة من مقاعد النواب تولى الوزارة .

---

(١٠٥) من خطبة القاها زغلول في حفلة للطلبة في ٧ ديسمبر ١٩٢٣ . النص في سالم عبد الحميد : **الزعيم الخالد** (مطبعة صلاح الدين ، الاسكندرية ، لا تاريخ) ص ٨٢ — ٩٥ . الاشارة هنا لصفحة ٨٦ .

(١٠٦) من خطبة لعبد اللطيف المكباتي في ٢٣ نوفمبر ، ١٩٢٣ . راجع شفيق باشا ، **الحولية الاولى** وهـي لسنة ١٩٢٤ (القاهرة ، لا تاريخ) ص ٥ .

(١٠٧) **المصدر ذاته** ، ص ٦ .

(١٠٨) **المصدر ذاته** ، ص ٧ .

(١٠٩) **مجموعة خطب سعد** ، ص ٢٧ .

واستدعت المرحلة الجديدة من تاريخ الوفد مزيدا من التنظيم رأى سعد ضرورته على اثر احساسه بوطأة المعارضة لسياسته في البرلمان. فعقد مناصروه في مجلس النواب اجتماعا في ٢٦ ابريل (نيسان) ١٩٢٤ ، وقرروا تأليف هيئة باسم « الهيئة البرلمانية الوفديـــة » تضمهم جميعا بقصـــد تنسيق سياستهم تجاه المسائل التي تعرض على المجلس ، كما قرروا تأليف لجنة تنفيذية تضم النواب من اعضاء الوفد وممثلين عن المديريات بحيث يكون لكل مديرية يبلغ عدد نوابها ١٤ نائبا او اقل من ذلك ممثل ، وممثلان عن كل مديرية يزيد نوابها عن ذلك . وحذا انصار الوفد في مجلس الشيوخ حذو النواب : فاجتمعوا في ٢٤ مايو (ايار) والفوا هيئة شيوخ وفدية برئاسة فتح الله بركات باشا . كما تقرر انشاء نـــاد باسم النـــادي السعدي ليكون مقرا لمداولات الاعضاء (١١٠) .

وبهذا اكتسب الوفد تلك السمات التي بقيت تلازمه خلال وجوده : فله قانون ورئيس وهيئة ظلت تسمى بالوفد المصري، ولجنة برلمانية ولجنة شيوخ وفديتان ، ودار للحزب الى جانب بيت سعد الذي عرف ببيت الامة . وبلغ الوفد كذلك اوجــه في ظل رئيسه ، فقد اثبت انه حزب الاغلبية الساحقة ، واكتسح الانتخابات . وعبر سعد عن فخره وسروره الطاغـــي بذلك بقوله : « وتمت كلمة ربك للمخلصين ، ولا يحيق المكر السيء الا بأهله ، وما كان ربك بظلام للعبيد . » (١١١)

---

(١١٠) راجع التفاصيل في الجزيري ، **آثار سعد زغلول** (القاهرة ، ١٩٢٧) ص ١٢٦ — ١٣٣ شفيق باشا ، **الحولية الاولى** ، ص ١٥٠ — ٥٤ .

(١١١) من خطبة لسعد في ٢٥ يناير ١٩٢٤ في حفلة النواب . راجع النص في سالم ، **الزعيم الخالد** ، ص ٩٥ — ١٠٣ . الاشارة هنا الى ص ٩٧ .

الخلاصـــة

نرى مما مر ان فكرة فتح باب المسألة المصرية كانت ماثلة في اذهان الساسة المصريين خلال فترة الحرب العظمى الاولى (١٩١٤ — ١٩١٨) ، وان الامير عمر طوسون — فيما يبدو — هو اول من فكر بتأليف وفد للمطالبة بحقوق مصر .

واجمع السياسيون من البداية على زعامة سعد ، الذي كانت جهوده بعد الحرب ، خلافا لما يذهب اليه البعض ، استمرارا لجهوده قبل الحرب . وعلى الرغم من ان زغلول وصف بالتطرف ، فانه بدأ معتدلا واستمر كذلك . وعلى الرغم من انه كان اكثر تمسكا بمطالب مصر من عدلي واصحابه فان مطالبه لم تكن تختلف اختلافا جوهريا عن مطالبهم : لقد كانوا جميعا على استعداد لعقد اتفاق مع بريطانيا يخضع مصر لسيطرتها .

وقد فات اكثر الكتاب ان يلاحظوا تكيف زغلول مع الظروف ، وما ترتب على ذلك من تعديل في آرائه السياسية .

ونلاحظ ان الوفد مر خلال نشأته بثلاث مراحل . ابتدأت الاولى بتأليفه في ١١ نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩١٧ وانتهت بانشقاقه في يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٢١ . وكان خلال هذه الفترة ينطق باسم المصريين جميعا .

وابتدأت المرحلة الثانية بانشقاقه وانتهت بتأليف حزب الاحرار الدستوريين في اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٢٢ . وعلى الرغم من ان المصريين كانوا منقسمين الى « سعديين

وعدليين » فقد قامت محاولات لجمع الصفوف نجحت نجاحا وقتيا ثم لم تلبث ان فشلت نهائيا .

واصبح الوفد في المرحلة الاخيرة ، منذ قيام حزب الاحرار ، حزبا من الاحزاب . وقد نظم الوفد نفسه خلال هذه المرحلة على هذا الاساس ، واعترف اعترافا ضمنيا بالواقع . وبلغ في هذه المرحلة اوج قوته في ظل زعيمه .

وترجع انتصارات الوفد الى فهم سعد لنفسية الشعب ، وصلابته وثقافته ، وبلاغته ، واعتماده على الطبقة الوسطى وخاصة الطلاب والمحامين والموظفين .

نشأة حزب الأحرار الدستوريين في مصر*

١٩٢٢ – ١٩٢٤

بالرغم من وفرة المادة عن حزب الاحرار الدستوريين فانه لم يظفر الى الان فيما أعلم الا بدراسة واحدة تقع في حوالي اربع صفحات (١). ومن المؤكد ان هـذا النقص الظاهـر في دراسته لا يتلاءم مع الدور السياسي والاجتماعي والثقافـي الذي لعبه في تاريخ مصر الحديثة .

ومن حسن الحظ أن الدكتور محمد حسين هيكـل نشر **مذكراته في السياسة المصرية** (٢) فجاءت خير عون لمن يحاول

---

* عن مجلة **الابحاث** السنة ١٦ الجـزء الاول ، آذار ١٩٦٣ الجامعة الاميركية بيروت .

(١) قام بهذه الدراسة جاكوب لاندو في كتابه :
Jacob Landau: **Parliaments and Parties in Egypt** (New York, 1954) pp. 169 - 173.

(٢) محمد حسين هيكل : **مذكرات في السياسة المصرية** (جزءان نشر الاول سنة ١٩٥١ والثاني ١٩٥٣)

ان يؤرخ للحزب ، والقت ضوءا كبيرا على حوافز مؤسسيه ومواقفهم المختلفة تجاه أحداث الفترة التي عاشوها . فقد شهد الدكتور هيكل مولد الحزب وكان الناطق باسمه في صحيفة « السياسة » ومجلة « السياسة الاسبوعية » وشارك في مختلف مراحل تاريخ الحزب الى أن انقضى عهد فاروق .

١ — فكرة تاليف الحزب

تألف حزب الاحرار الدستوريين في جو الانقسام الذي ساد مصر بعد ان ألف عدلي باشا وزارته في مارس (آذار) عام ١٩٢١ . وقد اختلف عدلي باشا بشأن مفاوضة الحكومة البريطانية مع سعد زغلول ، وأصر هذا للاتفاق مع عدلي على شروط منها أن تكون له رئاسة وفد المفاوضة ، وأن تكون للوفد اغلبية المفاوضين(٣) فاحتج عدلي بأن التقاليد السياسية لا تسمح بأن يدخل رئيس الوزارة في هيئة سياسية للمفاوضة ولا يكون رئيسها ، فحمل عليه سعد بعنف، وانقسم ساسة مصر، بالتالي ، الى اغلبية تؤيد سعدا ، واقلية تؤيد عدلي .

وتعود جذور هذا الانقسام الى الخلافات التي نشأت في الوفد المصري خلال سعيه لتحقيق مطالب مصر القومية (٤) . وكان عدد من أبرز مؤيدي عدلي ممن اسهموا في تأليف الوفد وفي سعيه الى الاستقلال ، ثم اختلفوا مع سعد وانشقوا أخيرا

(٣) راجع شروط سعد في عبد الرحمن الرافعي : **في اعقاب الثورة المصرية** (ج١ ، القاهرة ، ١٩٢٧) ص ٧ — ٩ .

(٤) راجع بشأن الخلافات التي نشأت داخل الوفد : **البحث السابق** ص ١١٥ وما بعدها من هذا الكتاب .

عنه(٥) . وعندما غادر عدلي مصر الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية صحب معه من مؤيديه صدقي باشا ورشدي باشا ، وأناب عنه في رئاسة الحكومة عبد الخالق ثروت باشا الذي تولى كذلك وزارة الداخلية للمحافظة على الامن والنظام في البلاد .

وبينما كان عدلي يفاوض اللورد كيرزون كان الوفد يشن الحملات على الحكومة وعلى المفاوضين . ونجح سعد نجاحا كبيرا في تأليب جمهرة الناس على عدلي ، وتحولت جريدتا **المنبر والاهالي** اللتان كانتا تشايعان الوزارة من الموالاة الى المعارضة وأخذتا تحملان عليها بعنف (٦) . ولم يبق اذ ذاك مع الوزارة جريدة لها شأن غير الاهرام(٧) . وايقنت الاوساط الوزارية في مصر أن الاتفاق مع سعد جد عسير (٨) . وفكر ثروت باشا، بتشجيع من اصدقاء عدلي ، في انشاء منظمة سياسية تشد أزر الحكومة وتقف في وجه سعد وأنصاره .

فلم يكد عدلي يقطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية حتى ابلغه ثروت بأن أصدقاء الحكومة يعرضون على عدلي رئاسة حزب سياسي جديد كانوا يعتزمون تأليفه وتسميته « حزب الاستقلال التام » . فاعترض عدلي بأنه لا يستطيع قبول عرضهم لانه كان في حاجة ماسة الى الاستجمام بضعة

(٥) **المصدر ذاته** .

(٦) راجع يوسف نحاس : **صفحة من تاريخ مصر السياسي الحديث : مفاوضات عدلي — كيرزون** (القاهرة ، ١٩٥١) ص ٦٥ — ٦٨ .

(٧) **المصدر ذاته** .

(٨) **المصدر ذاته** .

اشهر ، ولان حزبا كهذا من العسير تنظيمه وادارة دفته ، وانه سيكون وسيلة لاستمرار النزاع القائم بين السعديين والعدليين(٩). فأشار يوسف نحاس على عدلي بأنه لا ينبغي ان يرفض ، وان أصدقاء الحكومة في حاجة الى شخصية كفيلة بتحقيق هدفهم . وعندئذ ذكر بأنه لا يرفض وانما يحتفظ بالجواب الى حين عودته، والى أن يقف على حقيقة مركز سعد في مصر (١٠).

٢ ــ أصدقاء الحكومة او الجماعات التي كانت تؤيد تأليف الحزب

كانت العناصر التي تؤيد الحكومة وتسعى الى التكتل السياسي مؤلفة من عدة فئات جمع بينها كلها منذ البداية عزمها على الكيد لسعد ومقاومة حملاته عليهم والمساهمة في ميدان السياسة . وكان على رأس هذه العناصر المنشقون على سعد وهم : حمد الباسل ، وعبد اللطيف المكباتي ، ومحمد محمود ، واحمد لطفي السيد ، ومحمد علي . فعندما استحكم الخلاف بين سعد وعدلي بصدد تأليف وفد المفاوضة أعلنوا ثقتهم بالوزارة ونشروا بيانا قالوا فيه :

« والان نرى ان الواجب الوطني يقضي علينا ان نعلن ثقتنا بوزارة نزلت على ارادة الامة ... ولا نخال خذلانها الا

(٩) **المصدر ذاته** ص ١١٥ .

(١٠) **المصدر ذاته** .

خذلانا للغرض الاسمى الذي عاهدت الامة على الوصول اليه . » (١١)

وما لبث أن انشق كذلك على الوفد حافظ عفيفي ، وعبد العزيز فهمي ، وجورج خياط ، وعبد الخالق مدكور باشا . وخلال المفاوضات كان هؤلاء المنشقون قد فكروا في تأليف هيئة أخرى للوفد تقوم بخدمة القضية المصرية (١٢) .

وكان من أنصار الحكومة ايضا جماعة عرفت « بجماعة مصر المستقلة » تكونت خلال المفاوضات برئاسة حافظ عفيفي لتأييد عدلي باشا(١٣) .

وكانت هناك فئة ثالثة تؤيد عدلي وينتمي أفرادها الى الجمعية التشريعية التي اقامها كتشنر في مصر (١٤) . وقامت

(١١) نشروا البيان في ١٩ ابريل (نيسان) ١٩٢١ . راجع نص البيان في الرافعي ، **المصدر السابق** ، ص ١٠ ــ ١١ .

(١٢) نحاس ، **المصدر السابق** ص ٥٠ .

(١٣) هيكل ، **مذكرات** ، ج١ ص ١٤٤ ، راجع بشأن الجمعية ايضا **روز اليوسف** عدد ١٢٤ ، ٢٤ ابريل (نيسان) ١٩٢٨ ، ص ٤ ، واحمد شفيق باشا ، **حوليات مصر السياسية : تمهيد** ج٢ ص ٤٣٧ ــ ٤٤١ .

(١٤) **وهؤلاء الافراد** هم : اسماعيل اباظة باشا ، ابراهيم ابو رحاب باشا ، حسين واصف باشا ، محمود ابو حسين باشا ، محمد عثمان اباظة باشا ، مرقص سميكة باشا ، امين سامي باشا ، قليني فهمي باشا ، حسن توفيق باشا ، يوسف اصلان قطاوي باشا ، خالد لطفي باشا ، محمد الشريعي باشا ، عبد الرحيم الدمرداش باشا ، عمر عبد الآخر بك ، عبد الرحمن محمود بك ، محمد علي سليمان بك ، رشوان الزمر بك . عبد السلام العلايلي بك ، محمد مصطفى خليل بك ، زكريا نامق بك ، عثمان سليط بك ، امين ابو ستيت بك ، عبد الفتاح الجمل بك ، متولي حزين بك ، محمد قطب قرشي بك ، محمد المنياوي بك ، علي المنزلاوي بك ، محمد علام بك ، بشارة الطحاوي بك .

هذه الفئة في ٢ نوفمبر (تشرين ثاني) بسحب التوكيل الذي منحته لسعد زغلول في اعقاب تأليف الوفد المصري عام ١٩١٨ . وبعثوا الى سعد ببرقية جاء فيها :

« نحن اعضاء الجمعية التشريعية نرى تصرفاتكم بعد عودتكم من أوروبا سلسلة أغلاط سياسية . ولا شك في أن هذه الاغلاط راجعة الى انفرادكم بالعمل دون أكثرية زملائكم الذين وكلناكم معهم في طلب استقلال البلاد . لهذا ولاننا نولي الوفد الرسمي ثقتنا ونرى في تعضيده المصلحة كل المصلحة للقضية المقدسة ما دام المرجع الاخير هو للامة نعلنكم مع الاسف بأن مصلحة الامة قد قضت علينا بسحب وكالتنا منكم (١٥) .

وعلق سعد زغلول على برقيتهم بأنهم لا يعدون اعضاء من الجمعية التشريعية لانتهاء مدة انتخابهم ، وانه لو قامت انتخابات جديدة لما فاز احد منهم(١٦)

وكانت تؤيد عدلي فئة أخرى قوامها عدد من اعضاء الحزب الديمقراطي الذي كان تألف سنة ١٩١٨ من بعض الشباب الذين كانوا يتطلعون الى المشاركة في الحياة السياسية . وكان بعضهم قد تلقى العلم في اوروبا وتشرب الفلسفة اللبرالية التي تؤكد على حق الفرد في الحرية والحياة . على أن أحدهم وهو عزيز ميرهم كان يساريا اشتراكيا في آرائه . وكان يغلب عليهم الاعتدال والايمان بأنهم الصفوة التي يقع على كاهلها عبء قيادة الشعب . وكان من ابرز افراد

(١٥) راجع النص الكامل في شفيق باشا : **تمهيد** ج٢ ص ٤١٥ — ٤١٦ .

(١٦) راجع نص التصريح في **المصدر ذاته** ص ٤١٧ — ٤١٨ .

هذا الحزب محمد حسين هيكل ومصطفى عبد الرازق ومنصور فهمي ومحمود عزمي . وبعد أن تألف الوفد المصري عام ١٩١٨ اراد هؤلاء ان يكون لهم ممثل فيه . وقابل بعضهم سعدا لهذا الغرض ولكن مساعيهم فشلت(١٧) .

٣ — الظروف المباشرة التي اكتنفت تاليف الحزب

كان من العوامل المهمة التي ساعدت على انشاء الحزب هو تعذر توحيد صفوف العاملين في الحقل الوطني في مصر . فلما عاد عدلي من انجلترا ، بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية ، استقبله خصومه من أنصار سعد أسوأ استقبال . فعندما اخترق موكبه القاهرة .

« كانت الشوارع التي مر بها الموكب تكاد تكون خالية لولا بعض المتفرجين ممن دعاهم حب الاستطلاع الى مشاهدة الحالة .... ومما يؤسف له انه اجتمع بعض الغوغاء من باعة الفاكهة وبعض النسوة في طريق الموكب فأخذ الرجال بالقاء الحصى على أعضاء الوفد ، وطفق النسوة يولولن بأصوات مزعجة وغير ذلك مما استنكره جميع العقلاء .

« وبعد ظهر هذا اليوم اقيمت حفلة شاي تكريما للوفد في فندق الكونتنتال . ولقد حصل اعتداء من الغوغاء على بعض المحتفلين فضربوا بعض رجال الحكومة حتى اغمي عليه . . والقيت

(١٧) راجع عن الحزب الديمقراطي هيكل : **مذكرات** ، ج١ ، ص ٨٠ — ٨١ ، علي عبد الرازق ، من **آثار مصطفى عبد الرازق** (دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٧) ص ٦٢ — ٦٣ .

القاذورات على بعض المحتفلين كما القي على بعضهم البيض النيء والطماطم . . . »(١٨)

وغني عن القول بأن هذا الاستقبال ترك أسوأ الاثر في نفوس عدلي واصحابه . وخفف من استيائهم بعض الشيء أن سعدا وجه في ٦ ديسمبر (كانون اول)نداء الى الامة دعا فيه الى الوفاق والوحدة . قال :

« نفزع الى اتحادنا فنقويه والى صفوفنا فنجمعها ، والى قوانا فنوجهها جميعا الى دفع ذلك الخطر العظيم : ننزع الشهوات الدنيئة من نفوسنا ، ونستل الاحقاد المقوتة من صدورنا . ونتجرد من الهوى ، وتكون الكلمة السواء بيننا الا يطيب العيش لنا حتى ينطلق الوطن السجين ويتمتع باستقلاله التام . ولا نعتبر خصما لنا الا الذين ارادوا امتلاكنا . ونحصر همنا في رفع بلائهم واحباط اعمالهم » . (١٩)

وفرح الكثيرون لدى صدور هذا النداء وتفاءل البعض بشأن اعادة الوحدة الوطنية الى البلاد . لكن سعدا لم يلبث أن صرح بأنه لا يستطيع العمل مع سبعة اشخاص وهم : عبد العزيز فهمي ، ومحمد محمود ، ومحمد علي ، وعبد اللطيف المكباتي ، وعدلي ، وثروت ، واسماعيل صدقي . وبذلك تلاشى الامل في الاتفاق (٢٠).

وفي هذه الاثناء نشأت أحوال جديدة تزعم فيها عدلي

---

(١٨) راجع بقية الوصف في شفيق باشا : تمهيد ، ج٢ ، ٤٨٨ — ٤٩٠ .

(١٩) راجع نص النداء في شفيق باشا : **تمهيد** ج٢ ص ٤٩٠ — ٤٩٢ .

(٢٠) **المصدر ذاته** ، ص ٤٩٢ — ٩٣ .

وثروت وصدقي برنامجا سياسيا معينا تمنح انجلترا مصر بموجبه الاستقلال وتترك بعض الامور معلقة ريثما يتم الاتفاق عليها(٢١). ودعا هذا البرنامج الى التكتل للدفاع عنه . وفيما يلي شرح لهذه الاحوال .

كان عدلي وثروت وصدقي يرون السعي سلميا الى الاستقلال دون اللجوء الى العنف والثورة . فلما رأى عدلي ، وهو يفاوض لورد كيرزون ، تعذر الاتفاق مع الحكومة البريطانية ، اقترح أن تقوم الحكومة البريطانية بمنح مصر الحقوق التي كانت تسلم لها بها كالغاء الحماية والاعتراف باستقلال البلاد وأن تبقى الامور المختلف عليها معلقة ريثما يتم الاتفاق عليها بالمفاوضة . وبعد ان عاد عدلي من انجلترا قام هو وثروت وصدقي باقناع لورد اللنبي بالفكرة ، فاقتنع بها وايدته في هذا الجالية الانجليزية في مصر . وكانت ثمرة الاتفاق ان أصدرت الحكومة البريطانية تصريح ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٢٢ الذي اعترفت فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، واحتفظت فيه لنفسها بأمور أربعة لمفاوضات مقبلة ، وعرفت هذه الامور بالتحفظات وهي :

١ — تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر .

٢ — الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل اجنبي بالذات أو بالواسطة .

---

(٢١) راجع بشأن هذا البرنامج وجهود ثروت وعدلي وصدقي : الرافعي : **في أعقاب الثورة** ، ج١ ، ص ٣٩ وما بعدها ، حزب الاحرار الدستوريين : **خطبة الرئيس عبد العزيز بك فهمي** (المطبعة السلفية ، القاهرة ، لا تاريخ) ص ٢٣ وما بعدها ، سنية قراعة : **نمر السياسة المصرية** (مطبعة كوستاتسوماس ، القاهرة ، لا تاريخ) ص ١٨٣ وما بعدها .

٣ ــ حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات .

٤ ــ السودان .

وقبل ثروت باشا أن يتولى رئاسة الوزارة على أساس هذا التصريح . وعلى الرغم من ان سعدا عد التصريح نكبة وطنية كبرى لانه سلب الاستقلال جوهره بالنص على التحفظات ، فان ثروت وعدلي وصدقي وانصارهم عدوه خطوة كبرى في سبيل الاستقلال الكامل ، واستكمال هذا الاستقلال سلميا . فقال ثروت في هذا الصدد :

« لم يبق علينا الا ان نقنع انجلترا ان ليس من حاجة الى التمسك بالضمانات التي تريد الاحتفاظ بها فتخطو بريطانيا العظمى خطوة اخرى بالاكتفاء بما لا يتنافى منها مع استقلالنا الشرعي . وليس لدينا وسيلة لتأييد ما نذهب اليه اكثر من تعلقنا بأهداب السكينة والتزامنا الهدوء واخذنا باسباب النظام . فان حجتهم الكبرى فيما يبدونه من رغبة في الضمانات هي شدة حذرهم على مصالحهم وخوفهم عليها وعدم اطمئنانهم الى تركها لعهدتنا . فاذا قضينا على عوامل الفتنة والاضطراب وجعلنا التزام السكينة رائدنا فاننا نثلم هذا السلاح بأيديهم وندفع حججهم علينا . ولا مشاحة في أن كل من يعمل على تعكير السلام او اثارةالاضطراب مجرم في حق وطنه، عامل على هدم كيانه(٢٢) .

وشعر اصحاب السياسة الجديدة بضرورة تأليف حزب

(٢٢) من خطبة القاها ثروت باشا في فندق الكونتننتال بمناسبة عيد جلالة الملك . راجع النص في شفيق باشا : **تمهيد** ج ٣ ، ص ١٢٩ ــ ١٤٠ .

سياسي يناصر السياسة الجديدة والوزارة ، ويدفع عن عدلي وانصاره اتهامات رجال الوفد لهم(٢٣) .

٤ ــ تأسيس الحزب

جرت المداولات بشأن تأسيس الحزب في صيف عام ١٩٢٢ في الاسكندرية ، وكان المؤسسون يعقدون اجتماعهم في بيت عدلي باشا (٢٤) . وقد كان هذا مترددا في أمر تأليف الحزب ، ولكن احمد لطفي السيد وغيره من مناصريه اقنعوه بأن ذلك في مصلحة مصر فوافق (٢٥) . واختلف المؤسسون على تسمية الحزب ، ونصح اسماعيل اباظة باشا بأن يسموه حزب الوفد لرسوخ كلمة الوفد في اذهان الناس ولانها اتخذت رمزا للجهاد، ولانهم يستطيعون بذلك منازعة سعد زغلول على اسم حزبه . لكنهم انتهوا الى تسميته « حزب الاحرار الدستوريين » (٢٦) .

واتفقوا علىاصدار جريدة تنطق بلسان الحزب. واقترح بعضهم تسميتها « الزمان » (٢٧) ولكنهم سموها « السياسة » واختاروا محمد حسين هيكل ، الذي كان حتى ذلك الوقت من أعضاء الحزب الديمقراطي ، رئيسا لتحريرها.

(٢٣) قارن بما يورده هيكل ، **مذكرات** ، ج١ ص ١٤٨ .

(٢٤) **المصدر ذاته** ، ص ١٤٣ ــ ١٤٥ .

(٢٥) **المصدر ذاته** .

(٢٦) صالح علي السوداني : **الاسرار السياسية لابطال الثورة المصرية** (القاهرة ، لا تاريخ) ص ١٣٥ .

(٢٧) Landau, **parliaments and parties**, p. 170

واتفق المؤسسون كذلك على أن يكون أعضاء لجنة الدستور ، التي كانت حكومة ثروت باشا قد ألفتها لوضع لائحة بمشروع دستور لمصر ، أعضاء في الحزب (٢٨) . وتمثل اللجنة الفئات التي ذكرناها في القسم الثاني من هذا البحث ، وبينهم عدد لا بأس به من اصحاب الاطيان الواسعة والنفوذ في مختلف المديريات . وعلى الرغم من ان ثروت باشا واحمد لطفي السيد وصدقي باشا كانوا من اكبر المشجعين على تأليف الحزب ، فأن احدا منهم لم ينضم اليه بالفعل . فقد آثر ثروت ان يبتعد عن الحزبية (٢٩) . وعاد لطفي السيد الى وظيفته مديرا لدار الكتب المصرية . ولا ندري بالضبط لماذا لم ينضم صدقي اليه بصفة رسمية ، ويذكر محمد حسين هيكل ان محمد محمود باشا لم يكن يستطيع التعاون مع صدقي بوجه خاص (٣٠) . فلعل لهذا علاقة بالامر .

---

(٢٨) كان اعضاء هذه اللجنة هم (١) يوسف سابا باشا (٢) احمد طلعت باشا (٣) محمد توفيق رفعت باشا (٤) عبد الفتاح يحيى باشا (٥) عبد الحميد البكري (٦) الشيخ محمد بخيت (٧) الانبا يؤانس (٨) قليني فهمي باشا (٩) اسماعيل اباظة باشا (١٠) محمود ابو حسين باشا (١١) منصور يوسف باشا (١٢) يوسف اصلان قطاوي باشا (١٣) ابراهيم ابو رحاب باشا (١٤) علي المنزلاوي بك (١٥) عبد اللطيف المكباتي بك (١٦) محمد علي علوبة بك (١٧) زكريا نامق بك (١٨) ابراهيم الهلباوي بك (١٩) عبد العزيز فهمي بك (٢٠) محمود ابو النصر بك (٢١) الشيخ محمد خيرت راضي (٢٢) حسن عبد الرزاق باشا (٢٣) عبد القادر الجمال باشا (٢٤) صالح لملوم باشا (٢٥) الياس عوض بك (٢٦) علي ماهر بك (٢٧) توفيق دوس بك (٢٨) عبد الحميد مصطفى بك (٢٩) حافظ حسن باشا (٣٠) عبد الحميد بدوي بك .
وكان رئيس اللجنة حسين رشدي باشا ونائبه احمد حشمت باشا .

(٢٩) باب « السياسة » في **روز اليوسف** ، عدد ١٢٤ ، ٢٤ ابريل ، ١٩٢٨ . ص ٤ .

(٣٠) هيكل ، **مذكرات** ، ج١ ، ص ١٤٥ .

وقام عدلي باشا بالدعوة الى الاجتماع التأسيسي الذي عقد في ٣٠ اكتوبر عام ١٩٢٢ في فندق شبرد بالقاهرة وحضره ثلاثمئة من العاصمة والاقاليم (٣١) . وافتتح عدلي الاجتماع بخطاب ذكر في مستهله ان الغرض من الاجتماع هو الاعلان عن برنامج الحزب وخططه والاعتبارات الداعية الى تأليفه(٣٢) ودافع عدلي في خطابه عن تصريح ٢٨ فبراير (شباط) الذي اعترف باستقلال مصر فقال :

« ومهما تكن الاسباب التي تحمل بعض مواطنينا على اظهار عدم الاكتراث بهذه النصيحة (اي بلوغ الاستقلال) فمن المحقق ان الغاء الحماية البريطانية على مصر الغاء دوليا ، والاعتراف بها مملكة مستقلة ذات سيادة ، والاستعداد لحل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى بمفاوضات يكون القول الفصل في نتيجتها للبرلمان المصري ، كل ذلك يجب ان يعتبر نجاحا سياسيا ... »

وتطرق عدلي في خطابه الى قضية الاحزاب في مصر فأكد ضرورة وجودها لأن :

« الحزب هو البيئة الوحيدة التي تكمل فيها التربية السياسية للافراد ، بل هو النظام الكفيل باستمرار المبادىء عائشة زمنا طويلا ، وهو مركز اتصال التقاليد السياسية للامم . وفوق ذلك فان الاحزاب هي ادوات التفاهم السريع في المجالس الكثيرة العدد » .

---

(٣١) راجع وصف الاجتماع وما جرى فيه في احمد شفيق باشا : **تمهيد** ، ج٣ ص ٣٢٥ — ٣٣٧ ، احمد بيلي : **عدلي باشا** (القاهرة ، ١٩٢٢) ص ٢٥١ — ٢٧٤ .

(٣٢) راجع نص الخطاب في **المصدرين السابقين** .

واظهر عدلي في خطابه تمسكه بالاستقلال . لكنه تمسك كذلك بطريقة استكمال الاستقلال بالاتفاق. كما عبر عن تمسك حزبه بعدم فصل السودان عن مصر .

وبعد ان اتم عدلي باشا قراءة خطابه ، قام محمد محمود باشا وقرأ مبادىء الحزب المؤلفة من ثماني عشرة مادة تنص الاولى منها على الاستمرار في العمل لاستكمال استقلال مصر استقلالا فعليا . وتطالب المادة الثانية بادخال مصر في جمعية الامم . وتؤيد الثالثة النظام الدستوري . وتنص السابعة على محاربة الامية في البلاد وتوجيه قوى الامة والحكومة للقضاء عليها، وذلك بجعل التعليم اجباريا ومجانيا ، وبالعمل على جعل العربية لغة في جميع المعاهد ، وبارسال البعثات التعليمية الى الخارج .

ولا تختلف هذه المبادىء جوهريا عن مبادىء الوفـد . فكلاهما اتخذ من نيل الاستقلال مبدأ رئيسيا لا يجوز التساهل فيه ، وكلاهما اصر على الحكم الدستوري .

وكان نظام الحزب يقضي بانتخاب رئيس ووكيل وسكرتير ومجلس ادارة وجمعية عمومية . فكان عدلي اول رئيس له . واختير محمد محمود باشا وكيلا ، ومحمد علي بك سكرتيرا . واعتبر الحاضرون في حفلة الافتتاح ، ويقدرهم احمد شفيق باشا بثلاثمئة ، جمعية عمومية . واختارت الجمعية العمومية اول لجنة ادارية للحزب ، فبلغت حوالي ٢٦ عضوا زاد عددهم فيما بعد . وكان بينهم عبد العزيز فهمي ، وعبد الحميد البكري رئيس السادة الصوفية ، وابراهيم الهلباوي نقيب المحامين السابق ، وطلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف ، وتوفيق بك دوس المحامي ، وزكريا بك نامق عضو الجمعية التشريعية ،

والشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية السابق، وصالح لملوم باشا عضو الجمعية التشريعية .

وكون الحزب شركة لتمويل السياسة برئاسة مدحت يكن باشا . وكان صاحب امتياز الجريدة هو حافظ عفيفي الذي كان في الوقت نفسه ممثلا للحزب لدى المحررين. (٣٣) وتولى رئاسة التحرير محمد حسين هيكل يعاونه الدكتور طه حسين ، ومحمد توفيق دياب ، ومحمود عزمي . ونهجت الجريدة في البداية نهجا متزنا ، لكن الاحرار ما لبثوا ان ضاقوا ذرعا بالتعقل الذي اتخذه اعداؤهم علامة ضعف ، فأخذوا يهاجمون خصومهم ، واشتدوا في حملاتهم على سعد زغلول وعلى الوفد، واتهموا سعدا بأنه يضر مصالح مصر .

على ان حزب الاحرار لم يلق ترحيبا من قبل غالبية المصريين، وأخذت صحف مصر تهاجمه حتى قبل تأليفه، وتتهمه بأنه «في حرصه على الاتفاق مع الانجليز سيفرط في حقوق الوطن» وقابله الوفد بالسخط والاستنكار ، واصدر بيانا في اول نوفمبر (تشرين ثاني) جاء فيه :

« فكر عدلي باشا ومن حوله عقب ابعاد سعد باشا وصحبه في تأليف حزب لهم يجمع شتات المعتدلين، ويكون منهم هيئة منتظمة لمعاونة الانجليز في انقاذ السياسة التي اشار دولته على اللورد كيرزون باتباعها عندما فشلت المفاوضات الرسمية (الوثيقة ٤ من الكتاب الابيض) ولكن حالة البلاد لم تتغير بعد الابعاد . فتربصوا حتى اصبحت الظروف مناسبة . ويظهر انها اصبحت كذلك في نظرهم بعد ان ألقي القبض على

(٣٣) هيكل : **مذكرات** ج١ ، ص ١٤٨ — ١٥١ .

اعضاء الوفد المصري وحكم عليهم بالسجن والغرامة. فأسرعوا حينئذ الى رجال الادارة بمهمة الضغط على اهل البلاد بكافة الوسائل ليضمنوا عددا معينا من المشتركين وقسطا وافيا من المال لادارة شئونهم (٣٤) .

٥ ــ الازمات التي واجهها الحزب

واجه الحزب قبل ان ترسخ دعائمه ثلاث ازمات كادت تقوض كيانه . اما الازمة الاولى فقد حدثت بعد تسعة عشر يوما من تأليفه . ففي مساء ١٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ، وبينما كان مجلس ادارة الحزب مجتمعا بدار الجريدة، اطلق مجهولون النار على اثنين من ابرز اعضائه، وهما حسن باشا عبد الرزاق من اسرة عبد الرزاق المشهورة ومن دعائم الحزب ، واسماعيل زهدي بك المحامي ، وذلك بينما كانا يهمان بركوب السيارة . وقد توفيا بسبب الحادث ، ولم يستطع البوليس ان يعثر على الجناة (٣٥) .

ويبدو ان من العوامل التي دفعت الى ارتكاب هذه الجريمة هو ارهاب القائمين على امر الحزب ، وبالتالي القضاء عليه . وبالفعل كان للجريمة وقع كبير في نفوس اتباعه. وتولى الرعب العاملين في الحزب والجريدة . ويذكر الدكتور هيكل ان خادمه فر واقسم الا يعود . الا ان الحزب اجتاز هذه الازمة ، وعادت

---

(٣٤) راجع نص البيان في احمد شفيق باشا : **تمهيد** : ج٣ ، ص ٢٩٧ ــ ٢٣٩ .

(٣٥) راجع اخبار الجريمة في هيكل ، **المصدر السابق** ، ص ١٥٢ ــ ١٥٤ ، واحمد شفيق باشا : **تمهيد** ، ج٣ ، ص ٣٤٠ ــ ٣٤٥ .

روح رجاله المعنوية فأرتفعت واستمر الحزب قائما (٣٦) .

وفي هذه الاثناء اخذت الازمة الثانية تلوح في الافق ، وهي توتر العلاقات بين القصر وبين ثروت باشا الذي كانت حكومته سندا قويا للحزب . فقد كان اعضاء الحزب يعتبرون حكومة ثروت حكومة حزبية تقوم عليهم وتمثلهم .

فبالاضافة الى ان الملك لم يكن منذ البداية راضيا عن اسناد رئاسة الحكومة الى ثروت باشا(٣٧) لصعوبة السيطرة عليه وتوجيهه بحسب مشيئة القصر ، فانه نقم على ثروت تحمسه لوضع مشروع الدستور دون الرضوخ تماما لارادته وارضاء نزعته الى الحكم الاوتقراطي(٣٨). فعلى الرغم من ان مشروع الدستور خول الملك حقوقا كثيرة كحقه في حل مجلس النواب (مادة ٣٨) واصدار مراسيم بين ادوار انعقاد البرلمان (مادة ٤١) وتصديق القوانين كشرط لنفاذها (مادة ٣٤) فان الملك عبر لعدلي باشا وثروت باشا عن استيائه لانتقاص سلطته . الا انهما ابيا الانقياد لرغبته .

وكان ثروت يريد ان يبقى في الوزارة لتنفيذ السياسة التي تضمها تصريح ٢٨ فبراير ، ولاصدار الدستور وقانوني التضمينات والتعويضات والغاء الاحكام العرفية التي كانت هدفا لاعتراض الوفد على الوزارة ونقده لها . ولكنه علم بأن الملك يدبر له مؤامرة اعتداء عليه بعد صلاة الجمعة وذلك

---

(٣٦) هيكل : **المصدر السابق** .

(٣٧) الرافعي : **في اعقاب الثورة** ج١ ، ص ٧٢ ــ ٧٤ .

(٣٨) قارن بما جاء في المصدر السابق ، وفي حسن الشريف : **الرجال اسرار** (القاهرة ، **لا تاريخ**) ص ٨٢ ــ ٨٤ .

بالضرب ، واسقاطه بعد ذلك(٣٩) . وكان ثروت يعلم كذلك بأن غالبية الناس ساخطة على الوزارة ، اذ كانت قد دبرت مؤامرة لاغتياله قبل تأليفه للوزارة، وكان مقررا ان تنفذ يوم ٢٦ يناير (كانون ثاني) ١٩٢٢ خلال المفاوضات التي سبقت قبوله رئاسة الحكومة . ولكن البوليس اكتشف المؤامرة وقبض على المتآمرين . وشهدت البلاد بعد قيام وزارته عددا من حوادث الاغتيال ذهب ضحيتها بضعة بريطانيين، فعمد ثروت الى اتخاذ اجراءات عطل بها بعض الجرائد ومنع الاجتماعات السياسية للمعارضة ، وبذلك زادت النقمة عليه . ولهذا كله لم ير بدا من الاستقالة ، فرفع استقالته في ٢٩ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٢٢ ، واشار فيها ضمنا الى اضطراره للتخلي عن الحكم بقولـه :

« وقد كنت ارجو ان أمضي مع زملائي في تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ، ولكني ارى ان اترك الامر لغيري » .

وكان خصوم الاحرار ينتظرون ان يتزعزع حزبهم الناشيء على اثر استقالة الحكومة ، لكن ظنهم خاب . اذ خفف كثيرا من وقع الازمة ان ثروت رفض ان ينزل كليا على ارادة الملك ، فكسب بذلك رضا الكثيرين وبخاصة وانه نمي الى المصريين ان محمد نسيم باشا الذي خلف ثروت في رئاسة الحكومة يحاول تعديل الدستور في صالح الملك . ثم ان الاحرار كانوا يعرفون ان السلطات البريطانية في مصر ساخطة على محمد نسيم لانه الف الوزارة دون استشارتهم . وكانت الحكومة البريطانية تعارض في اثبات مادتين من مواد الدستور تنص الاولى منهما على ان فؤاد هو «ملك مصر والسودان» ، وتنص

(٣٩) **حسن الشريف** : المصدر ذاته .

الثانية على انه بالرغم من ان السودان جزء من مصر فان نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص . وانتهز لورد اللنبي الفرصة ، فأرسل مذكرة الى الملك متخطيا رئيس الوزارة لاحراجه، وطلب فيها تعديل تينك المادتين قبل مضي اربع وعشرين ساعة والا فأن الحكومة البريطانية تسترد كامل حريتها في العمل بازاء الحالة السياسية في مصر والسودان . فبادر نسيم باشا الى رفع استقالته ، ولكن الملك استبقاه ريثما تم التعديل . وقبل استقالته في ٥ فبراير (شباط) ١٩٢٣ . وشمل التعديل في الدستور مواد اخرى لكن اخبارها لم تصل الجمهور الا في عهد الوزارة التالية وهي وزارة يحيى ابراهيم باشا التي تألفت في ١٥ مارس (آذار) من السنة نفسها .

وواجهت مصر في الفترة بين استقالة نسيم باشا وتأليف وزارة يحيى باشا ازمة وزارية رفض خلالهـا عدلي تأليـف الوزارة بسبب الظروف الصعبة التـي كانت تكتنف الجـو السياسي . واجتمع مجلس ادارة حزب الاحرار في ١٩ مارس (آذار) اي بعد تأليف وزارة يحيى ببضعة ايام ، واكد انه يؤيد كل وزارة تحقق الاغراض الآتية (٤٠) :

« (١) رفع القيد الذي قيدت به الوزارة السابقة حرية البلاد في وضع النص الخاص بالسودان في الدستور .

« (٢) اصدار الدستور كاملا شامـلا للمبادىء التـي قررتها لجنة الدستور .

« (٣) رفع الاحكام العرفية في الحال ، وفك المعتقلين ، والافراج عن المبعدين والمسجونين السياسيين .

(٤٠) **احمد شفيق باشا** : **تمهيد** ، ج٣ ، ٤٨١ — ٤٨٣ .

« (٤) العمل على اتباع سياسة الاتحاد والوئام . »

وكانت هذه المطالب هي مطالب الوفد ايضا . فاتفق الحزبان في الحملة على الوزارة . وحين نمي الى الراي العام خبر التعديلات التي كان قد اجراها نسيم باشا على الدستور ارضاء للملك ، شن الاحرار في صحيفتهم حملة شعواء على العابثين بالدستور وحذروا من كل تلاعب به . ومن اقوى الاحتجاجات التي وجهوها خطاب مفتوح من عبد العزيز فهمي الى يحيى باشا ابراهيم في ١٦ مارس (آذار) كان له وقع كبير عند الجمهور ختمه بقوله :

« اما ان يصدر الدستور كما قررته اللجنة واما ان تعتزلوا مراكزكم فذلك هو الاصلح لبلادكم ومليككم ، والاليق بكرامتكم ، والاشرف لانفسكم ... » (٤١)

وكان لحملة الاحرار فضل كبير في عدم اجراء جميع التعديلات التي كان يرى الملك ادخالها .

اما الازمة الثالثة التي جابهت الاحرار فقد نشأت بسبب الانتخابات التي جرت في مصر لاول مرة في تاريخها الحديث لاول مجلس نواب منتخب لمصر . وكان الاحرار قد حرصوا عندما اعدوا مشروع الانتخاب ان يكون ملائما لهم . فقد جعلوا الانتخاب غير مباشر لضعف ايمانهم بكفاية عامة الشعب واهليته للاشتراك في السياسة . وكانت اغلبيتهم ترى من غير العدل ان يتساوى المثقف والجاهل عند التصويت . ويعكس

(٤١) راجع نص الخطاب في الرافعي : **في اعقاب الثورة المصرية** ، ج١ ، ص ١٠٠ — ١٠٥ .

هذا كله حقيقة وضعهم بالنسبة للشعب . فلم تكن لهم قاعدة شعبية يستطيعون الاعتماد عليها . كما انه لم تكن لهم في انحاء البلاد فروع او لجان شبيهة بما كان للوفد .

وجاء قانون الانتخاب الذي صدر في ٣٠ ابريل (نيسان) ١٩٢٣ ينص على ان الانتخاب يجري في مرحلتين . في المرحلة الاولى ينتخب الناخبون مندوبين ثلاثينيين اي نائبا عن كل ثلاثين . وفي المرحلة الثانية يقوم المندوبون الثلاثينيون بانتخاب اعضاء مجلس النواب . اما انتخابات مجلس الشيوخ فجاءت على ثلاث مراحل : في المرحلة الاولى ينتخب المندوبون الثلاثينيون، وفي الثانية ينتخب مندوب عن كل خمسة من هؤلاء ، وفي الثالثة يقوم هؤلاء بانتخاب اعضاء مجلس الشيوخ .

وكانت الانتخابات التي جرت في ١٢ يناير (كانون الثاني) لانتخاب مجلس النواب مخيبة لآمالهم . فقد نال الوفد ١٩٥ من ٢١٤ مقعدا . اما الناجحون من الاحرار فلم يتجاوزوا ستة اشخاص. وابتهج خصوم الاحرار لهذا الفوز العظيم الذي احرزه الوفد ، وتوقعوا ان يزول حزب الاحرار من الوجود ، ونشروا مقالات يحملون بها على هذا الحزب حملت عناوين مثل « كان هنا حزب وكانت هنا جريدة » . وكانت الصدمة كبيرة للاحرار . فلم يلبث عدلي باشا رئيس الحزب ان استقال . ولوح مدحت يكن باشا رئيس شركة جريدة السياسة بالاستقالة ، واقترح حافظ عفيفي باشا الاقتصاد في النفقات والانتقال الى مكان اكثر تواضعا .(٤٢)

وزاد من شدة الصدمة التي لقيها الاحرار الاضطهاد

(٤٢) هيكل : **المصدر السابق** : ص ١٧٧ — ١٧٩ .

الذي اوقعه بهم سعد زغلول الذي ألف الوزارة في ٢٨ يناير (كانون الثاني) فقد أوعز بالطعن في انتخاب محمد محمود وكيل حزب الاحرار لمجلس النواب فألغي انتخابه . واذ كان سعد يريد ان تكون حكومته « زغلولية بكل معنى الكلمة : اسما ومعنى ودما » فقد فصل عددا من الاحرار من وظائفهم الحكومية وبذلك اوجد تقليدا جرت عليه الحكومات فيما بعد وعاد على مصر بأكبر الضرر . واخذ انصار الحكومة يعتدون على جرائد المعارضة بما فيها « السياسة » وحرم سعد على جريدة « السياسة » حضور حفلة افتتاح البرلمان . وعبثا حاول الصحفيون التدخل لصالحها .

على ان الحزب صمد لهذه المحنة القاسية . فقد كانت العداوة قد تأصلت في نفوس الفريقين سعد واصحابه من ناحية، وكبار اعضاء حزب الاحرار وبخاصة المنشقين من الناحية الاخرى . واصبح من الصعب جمع الفريقين . ولقد امعن سعد في اضطهادهم بقصد ارهابهم والقضاء عليهم، لكن النتيجة كانت انهم قبلوا التحدي وصمموا على الثبات في وجهه . وكان لوجود عنصر الشباب المثقف في الحزب اثره في صموده . فقد اظهر هؤلاء ايمانا شديدا ببعض المبادىء التي كانوا ينادون بها، وصمموا على مواصلة الدفاع عن هذه المبادىء مهما يحدث . وشجعهم على المضي في حمل مبادئهم (اللبرالية) وجود المعارضة لسعد خارج صفوف الاحرار ، وقيام البعض باتخاذ « السياسة » منبرا لآرائهم . وبهذا استمر الحزب قائما الى ان الغيت الاحزاب في مصر بعد قيام الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ .

تمهيد لعقد معاهدة ١٩٣٦
بين مصر وبريطانيا*

١ — رغبة بريطانيا ومصر في الاتفاق

تعتبر المعاهدة المصرية الانجليزية لسنة ١٩٣٦ نهاية مرحلة في العلاقات المصرية البريطانية استغرقت اربعة وخمسين عاما (١٨٨٢ — ١٩٣٦). ولم يكن للاحتلال البريطاني لمصر خلال هذه الفترة سند من القانون الدولي ولا من اعتراف المصريين . وكان وضع مصر الدولي في هذه الاثناء غريبا . فبينما كانت الى سنة ١٩٢٣ ، وهي السنة التي تخلت فيها تركيا رسميا عن مصر، ولاية من ولايات الامبراطورية العثمانية قانونا ، فانها كانت محتلة من قبل بريطانيا بالفعل . ولم تكن بريطانيا الى نشوب الحرب العالمية الاولى تخشى على «مركزها الخاص » من المصريين بقدر ما كانت تخشى عليه من الدول الاوروبية الكبرى وبخاصة المانيا وفرنسا . وفشلت محاولاتها

* عن مجلة الابحاث السنة ١٦ الجزء الثالث ، ايلول ١٩٦٣ ، الجامعة الاميركية في بيروت .

في سبيل حمل الدول على الاعتراف بالاحتلال . فلمـــا قامت الحرب العالمية الاولى بادرت انجلترا الى تحديد علاقتها بمصر بفرض الحماية على المصريين في ٢٨ ديسمبر (كانون الاول) عام ١٩١٤ . وبموجب تلك الحماية الغت السيادة التركية على مصر، وخلعت الخديوي عباس الثاني ، وعينت بدلا منه حسين كامل وخلعت عليه لقب سلطان . وظنت بريطانيا العظمى انها حلت المشكلة حلا مرضيا . الا انه لم تكد تنتهي الحرب العالمية حتى واجهت حركة قومية في مصر تطلب الاستقلال ولا ترضى بما هو دونه . واضطرت بعد تردد ان تسعى الى الاتفاق مع المصريين ، الا أن الاتفاق لم يتم الا في عام ١٩٣٦ .

ولم يكن المصريون اقل رغبة من البريطانيين في عقد اتفاق مع بريطانيا . فمنذ ايام الاحتلال ومقدرات مصر بيـــد سلطة الاحتلال ممثلة في المعتمد البريطاني والموظفين الانجليز وجيش الاحتلال ، وذلك تمشيا مع سياسة اختطهـــا اللورد كرومر وتقضي بأن تنفذ الايدي المصرية مـــا كانت ترسمه العقول البريطانية(١). وكان طبيعيا ان يوقن المصريون بأنهم سلبوا حتى ذلك القسط من الاستقلال الذاتي الذي كان محمد علـــي باشا قد ظفر لهم به من الاتراك . وكان المتنورون المصريون يشكون من قلة عناية الانجليز بالتعليم ومن عدم صدق بريطانيا في اعدادهم لحكم انفسهم ، وعدم وفائها بوعودها التي تجاوزت الاربعين وعدا بالجلاء عن بلادهم (٢). وفي اعقـــاب الحرب

(١) Lloyd, George, **Egypt since Cromer** (2 Vols. London, 1933 - 4) Vol 7, p. 194.

(٢) راجع هذه الوعود في جمهورية مصـــر : **القضية المصرية ١٧٨٢ — ١٩٥٤** . (المطبعة الاميـــرية بالقاهرة ، ١٩٥٥) ص ٢١ — ٢٨ . وسنشير الى هذا المرجع فيما يلي : **القضية المصرية** .

العظمى الاولى واجه البريطانيون لاول مرة في مصر امة متحدة على الصعيدين الحكومي والشعبي تنشد الاستقلال وتكافح من اجله .

٢ — محادثات ملنر وزغلول

رات بريطانيا من الحكمة ان تدخل في مفاوضات مـــع المصريين لعقد معاهدة بين البلدين تضمن لبريطانيا مصالحها وتمنح مصر الاستقلال. وهكذا قامت بين عامي ١٩١٩ و١٩٣٦ ثماني محاولات لعقد معاهدة بريطانية — مصرية قدر للسبع الاولى منها ان تفشل، وحالف النجاح المحاولة الاخيرة فقط . وجرت اول محاولة منها في اوائل حزيران (يونيه) ١٩٢٠ . وبالرغم من ان هذه المحاولة لم تكن اكثر من محادثات غير رسمية بين ملنر وزغلول لتقديم توصية للحكومة البريطانية بشأن الاتفاق مع مصر ، وبالرغم من انها فشلت ، فقد كانت بالغة الاهمية لاسباب رئيسية ثلاثة : أولها انها جعلت من المفاوضة اسلوبا متبعا للوصول سلميا الى اتفاق بين البلدين، وثانيها ان مشروع الاتفاق الذي توصل اليـــه الطرفان اصبح اساسا لجميـــع المفاوضات التالية ، وثالثها ان الوفديين وخصومهم اتخذوا من تساهل سعد زغلـــول بشأن بعض النقاط وبخاصة المسألـــة العسكرية سابقة تبرر قبولهم قوات بريطانية في مصر في كـــل مشروع اتفاق لاحق . وكانت اهم النقاط التي يشتمل عليهـــا مشروع الاتفاق هي :

« ١ — لكي يبنى استقلال مصر على اساس متين دائم

(٣) راجع النص الكامل للمفاوضات ولمشروع الاتفاق : القضية المصرية ص ٦٢ — ٩٢ .

يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا واحوال الاعفاء ، وجعلها اقل ضررا بمصالح البلاد .

« ٢ — ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الاول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ، ومفاوضات تحصل للغرض الثاني بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات ، وهذه المفاوضات ترمي الى الوصول الى اتفاقات معينة على القواعد الآتية :

« ٣ — (اولا) تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى، تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ، وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ، ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب ان تعطى للدول الاجنبية لتحقيق تخلي تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات .

« (ثانيا) تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر ، تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى ان تعضد مصر في الدفاع عن سلامة ارضها ، وتتعهد مصر بأنها في حالة الحرب — حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة ارضها — تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها الى بريطانيا العظمى ، ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانيء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية .

« ٤ — تشمل هذه المعاهدة احكاما للاغراض الآتية :

(اولا) تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية ، وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومته تعهد الحكومة

المصرية بمصالحها الى الممثل البريطاني ، وتتعهد مصر بأن لا تتخذ من البلاد الاجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة ، او توجد صعوبات لبريطانيا العظمى ، وتتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة اجنبية اي اتفاق ضار بالمصالح البريطانية .

(ثانيا) تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية ، وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة ، وتسوي ما تستتبعه من المسائل التي تحتاج الى التسوية ، ولا تعتبر وجود هذه القوة بأي وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر .

(ثالثا) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا، يعهد اليه في الوقت اللازم بالاختصاصات التي لاعضاء صندوق الدين الآن ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الاخرى التي ترغب في استشارته فيها .

(رابعا) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا في وزارة الحقانية ، يتمتع بحق الاتصال بالوزير، ويجب احاطته علما بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له من مساس بالاجانب ، ويكون ايضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في اي امر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام .

(خامسا) نظرا لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لتمنع ان يطبق على الاجانب

اي قانون مصري يستدعي الان موافقة الدول الاجنبية ، وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بأن لا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون مجحفا بالاجانب . »

وهكذا فان سعدا قبل عقد محالفة عسكرية مع بريطانيا، وسمح ببقاء قوات بريطانية في جبهة مصر ، وقبل مستشارين بريطانيين احدهما مالي والاخر قضائي ، واقر نقل الامتيازات الاجنبية من الدول صاحبة الامتيازات الى الحكومة البريطانية. ولقد شعر سعد نفسه اذ ذاك ان قدمه زلقت ، وانه قبل مشروع اتفاق ظاهره الاستقلال وباطنه الحماية ، وان اكثر اعضاء الوفد المصري الذي اشترك في المحادثات هم من المعتدلين الميالين الى التساهل ، فاقترح استفتاء الامة بشأن المشروع (٤) . وكانت نتيجة الاستفتاء ان ابدى المصريون تحفظات على المشروع لا تمس جوهره . الا ان المشروع لم يظفر بتأييد الحكومة البريطانية ، وبذلك فشلت المحادثات .

وكان يجدر بالحكومة البريطانية ان تقر مشروع الاتفاق، وان تشعر بالغبطة لان زعيم الحركة القومية في مصر ، الذي كان يظفر بتأييد الامة ، قد التزم خطة المفاوضات السلمية بدلا من الكفاح المسلح ، وتساهل في امر الاحتلال بدلا من الاصرار على الجلاء ، وقبل نقل الامتيازات الاجنبية للحكومة البريطانية بدلا من المطالبة بالغائها وتحرير مصر من نظام لم لم يعد يلائم الاوضاع الجديدة ، وقدم لبريطانيا فرصة التفاهم مع الحركة القومية في مصر ، وهو التفاهم الذي لم تنجح

---

(٤) تجد مزيدا من التفصيلات بشأن موقف المعتدلين في ص ١١٣ — ١١٤ من هذا الكتاب .

بريطانيا منذ ١٨٨٢ في تحقيقه . صحيح ان غالبية اعضاء الوفد المصري كانوا يرون التساهل مع بريطانيا ، لكن هؤلاء كانت تنقصهم المؤهلات الضرورية لتزعم الامة (٥) . وكان من نتائج عدم الاتفاق ، وتشجيع الحكومة البريطانية للمعتدلين ، ان انشق الوفد المصري على نفسه ، فانقسم الى سعديين من مؤيدي زغلول ووراءهم غالبية الامة ، وعدليين من مؤيدي عدلي باشا رئيس وزراء مصر .

٣ — مفاوضات عدلي — كيرزون

وقام عدلي باشا بالمحاولة الثانية لعقد معاهدة مع بريطانيا في تموز (يولية) عام ١٩٢٠ (٦) . وكان مقدرا منذ البداية لهذه المحاولة ان تفشل بسبب معارضة زغلول . ولعل نزاع عدلي مع زغلول هو الذي دفع اللورد كيرزون الذي اجرى المفاوضة مع عدلي ان يتشدد في المفاوضة بحيث جاء مشروع الاتفاق الذي اصر عليه الجانب البريطاني اسوأ لمصر من اتفاق ملنر — زغلول . فبينما نص اتفاق زغلول على تحديد مكان القوات البريطانية في الاراضي المصرية فقد نص المشروع الاخر على ان « تستقر (القوات البريطانية) في اي مكان في مصر ، ولأي زمان يحددان من آونة الى اخرى ، ويكون لها ايضا في كل وقت ما لها الان من التسهيلات لاحراز الثكنات وميادين التمرين والمطارات والترسانات الحربية واستعمال جميع ذلك (٧) » . فلم يسع عدلي الا ان يقطع المفاوضات وان يعود الى مصر .

---

(٥) راجع ص ١١٠ — ١١١ من هذا الكتاب .

(٦) انظر نصوص المفاوضة كاملة في **القضية المصرية** ، ص ٩٣ — ٣١٢ .

(٧) **المصدر ذاته .**

وفي اثناء المفاوضات اقترح عدلي باشا ان تمنح الحكومة البريطانية لمصر ما تري منحه من حقوق ، وفي مقدمتها الاستقلال ، بدون معاهدة ، وذلك لصعوبة عقد اتفاق رسمي بين الجانبين . وتزعم اللورد اللنبي ، المندوب السامي البريطاني في مصر الدفاع عن هذه الفكرة . وايده كبار الموظفين البريطانيين في مصر وفريق من الساسة المصريين بزعامة ثروت باشا وصدقي باشا وعدلي باشا ومحمد محمود باشا . وبالرغم من المعارضة الشديدة التي جابهها اللورد اللنبي في بريطانيا فأنه في النهاية نجح في حمل الحكومة البريطانية على الاعتراف من جانبها باستقلال مصر وذلك بموجب تصريح ٢٨ شباط (فبراير) سنة ١٩٢٢ . وينص هذا التصريح على ما يلي (٨) :

« بما ان حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال بالاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ،

وبما ان للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر ، اهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية ،

فبموجب هذه تعلن المبادىء التالية :

١ ـ انتهت الحماية البريطانية على مصر . وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ ـ حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات التي اتخذت باسم

(٨) راجع نص التصريح في **القضية المصرية** ص ٢١٣ .

السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر ، تلغى الاحكام العرفية التي اعلنت في نوفمبر سنة ١٩١٤ .

٣ ـ الى ان يحين الوقت الذي يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الآتي بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الامور وهي :

أ ـ تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر .

ب ـ الدفاع عن مصر من كل اعتداء او تدخل اجنبي بالذات او بالواسطة .

ج ـ حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات .

د ـ السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هي عليه الان »

وارفقت الحكومة البريطانية هذا التصريح بتبليغ للسلطان فؤاد (٩) وافقت فيه على اعادة منصب وزير الخارجية ، والعمل على تحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر ، وتركت فيه للسلطان امر انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف على السياسة والادارة في حكومة مسئولة على

(٩) راجع نص التبليغ في **المصدر ذاته** ص ٢١٤ ـ ٢١٥ .

الطريقة الدستورية . كما طلب اللورد كيرزون، وزير الخارجية البريطانية ، من معتمدي بريطانيا في الخارج تبليغ الدول الاجنبية التصريح مع التحفظات الاربعة الواردة فيه ، الا انه حذر الدول من التدخل في شئون مصر بقوله :

« ان سلامة الاراضي المصرية ورفاهيتها ضروريان لأمن الامبراطورية وسلامتها ، ولذلك فهي ستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر — تلك العلاقات التي اعترفت بها الدول من زمن مديد — مصلحة بريطانية اساسية... وهي لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها . وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة اخرى للتدخل في شئون مصر عملا غير ودي ، وتعد كل اعتداء يوجه الى الاراضي المصرية عملا يجب عليها ان تمنعه بجميع الوسائل التي في وسعها (١٠) » .

وليس هناك شك في ان التصريح والتبليغ كانا كسبا للقضية المصرية . اذ ان مصر كسبت الاستقلال دون ان تقيد نفسها بشيء ، واصبح تصريح بريطانيا قانونيا لم يعد يسعها ان تتراجع عنه . الا ان التحفظات سلبت الاستقلال جوهره ، لانها لم تترك امرا حيويا في مصر الا وشملته ، فكان باستطاعة بريطانيا ان تعترض سبيل اي مشروع مصري بدعوى مساسه بالتحفظات . وطالما انه لم يكن لها مركز قانوني في مصر ،

(١٠) من الترجمة العربية لتبليغ بريطانيا الدول باستقلال مصر: الرافعي ، عبد الرحمن : **في اعقاب الثورة المصرية** (٣ اجزاء) الجزء الاول (ط ١ ، القاهرة ، ١٩٤٧) . ص ٥١ — ٥٢ .

فلم يكن امامها كلما ارادت تنفيذ سياسة لا يقبلها المصريون ، او ارادت الحيلولة دون تنفيذ سياسة يحبذها المصريون ، الا التلويح باستخدام القوة او استخدامها فعلا ، وبخاصة لأن الوفد المصري لم يعترف بالتصريح ، واعتبره كارثة قومية . وكانت نتيجة هذا الوضع ان تخللت السنين التالية ازمات متلاحقة في العلاقات بين البلدين .

ومهما يكن من امر فان السلطان فؤاد اعلن في ١٥ آذار (مارس) استقلال البلاد ، واتخذ لقب صاحب الجلالة ملك مصر ، واصدر اول دستور للبلاد في ١٩ نيسان (ابريل) عام ١٩٢٣ ، ونص على ان تكون الحكومة ملكية وراثية وشكلها نيابي (المادة الاولى) ، وعلى انشاء مجلس نواب ومجلس شيوخ . وصدر في الثلاثين من الشهر ذاته قانون انتخاب نص على انتخاب النواب على درجتين ، وانتخاب الشيوخ على ثلاث درجات ، ثم عدل في عهد وزارة سعد بحيث اصبح الانتخاب مباشرا وذلك بموجب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ . وجرت الانتخابات للمجلسين في اواخر عام ١٩٢٣ واوائل العام التالي ، واسفرت عن فوز حزب الوفد بأغلبية ساحقة في مجلس النواب . وكانت المعارضة داخل البرلمان ضعيفة تتألف من نواب الحزب الوطني وحزب الاحرار الدستوريين الذي كان قد ألفه عدلي باشا عام ١٩٢٢ لينتظم معارضو سعد في هيئة سياسية تعبر عن آرائهم ، وبعض المستقلين .

٤ — مفاوضات سعد — مكدونالد

وجرت المحاولة الثالثة لعقد معاهدة بين بريطانيا ومصر في عهد وزارة سعد ووزارة العمال البريطانية في اواخر شهر

ايلول (سبتمبر) واوائل الشهر التالي من سنة ١٩٢٤ (١١) . الا ان كل الظروف والملابسات كانت تشير قبل المفاوضات الى اخفاقها (١٢) . فقد جرت المفاوضات في اعقاب الاضطرابات في السودان وتصريح بعض الرسميين في بريطانيا بعزم الحكومة البريطانية على التمسك بالنظام الجاري في السودان ، ورد سعد على هذا بقوله في مجلس النواب بجلسة ٢٨ حزيران (يونية) ١٩٢٤ :

« اني بالنيابة عن الشعب المصري جميعه وفي حضرتكم الموقرة اصرح بأن الامة المصرية لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت . فهي تسعى للتمسك بحقها ضد كل غاصب ، ضد كل معتد ، وفي كل زمن (١٣) ... »

واعلن سعد كذلك بأنه لن يفاوض على اساس تصريح ٢٨ شباط (فبراير) سنة ١٩٢٢ ، واكد استنكاره لذلك التصريح ورفضه المفاوضة على اساسه .

وبالفعل لم تستمر المحادثات الا حوالي اسبوع انعقدت خلاله ثلاث جلسات انقطعت بعدها . وقد تشدد سعد خلالها في مطالبه تشددا جعلها تتجاوز ما كان في الواقع على استعداد لقبوله ، ووصف الموقف بقوله : « لقد دعونا الى هنا لكي ننتحر ولكننا رفضنا الانتحار ، وهذا كل ما جرى (١٤) . »

---

(١١) راجع تفصيلاتها في الرافعي : **في اعقاب الثورة** ، جـ١ ص ١٧٨ — ١٧٩ .

(١٢) **المصدر ذاته** ص ١٧٧ .

(١٣) أورد هذا النص **المصدر ذاته** ص ١٦٩ .

وعلى اثر انقطاع المفاوضات تدهور الوضع السياسي الداخلي في مصر عندما اخذت السراي تدبر المؤامرات لاسقاط الوزارة، كما تدهورت العلاقات البريطانية — المصرية وبخاصة بعد مقتل السير لي ستاك ، سردار الجيش المصري وحاكم السودان في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٢٤ . فقد حملت الحكومة البريطانية الحكومة المصرية برئاسة سعد مسئولية الحادث ، وقدم السفير البريطاني الانذار المشهور للحكومة المصرية تضمن مطالب جائرة منها : (١٥)

« ان تصدر (مصر) في خلال اربع وعشرين ساعة الاوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التي ستعين فيما بعد . »

ورفض سعد زغلول ان يقبل من الانذار سوى التعويض وقدره نصف مليون جنيه والتحقيق في امر الجناية ، واستقال في الثالث والعشرين من الشهر ذاته .

وبالرغم من ان بريطانيا انتهزت فرصة اغتيال السردار لحل بعض الامور المعلقة بينها وبين مصر ، فان امكانية عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا اصبحت ابعد من اي وقت مضى . ذلك ان موقف الحكومة البريطانية من سعد زعيم غالبية الامة حرمها من التفاهم مع القوة الوحيدة التي كان في مقدورها ان تجند الامة لاقرار اي اتفاق او احباطه . ثم كان الشيء

---

(١٤) **المصدر ذاته** ص ١٧٩ .

(١٥) راجع النص الكامل للانذار في **القضية المصرية** ص ٢١٧ — ٢١٨ .

الطبيعي ان ترمي بريطانيا بثقلها الى جانب احزاب الاقلية للوصول الى الحكم بطرق منافية للدستور ، الامر الذي استتبع تعثر الحكم الدستوري النيابي في مصر منذ البداية . وانعكس موقف الحكومة على الوضع السياسي الداخلي في مصر ، فاشتد انقسام الساسة المصريين على انفسهم ، ومكن القصر لنفسه بتأليف حزب جديد هو حزب الاتحاد (١٦) ، فأصبحت في مصر اربعة احزاب هي : الوفد ، والحزب الوطني ، والاحرار الدستوريون والاتحاد .

وفي سنة ١٩٢٥ استقال اللورد اللنبي من منصبه وخلفه اللورد جورج لويد مندوبا ساميا على مصر . ولم يساعد تعيينه على تحسن العلاقات بين مصر وبريطانيا لأنه كان يحاول التمسك بحرفية تصريح ٢٨ شباط (فبراير) والتشدد في تطبيق التحفظات ، وحال دون سعد ورئاسة الوزارة بعد الانتخابات التي جرت عام ١٩٢٦ .

٥ — مفاوضات ثروت — تشمبرلن

على ان الحكومة البريطانية ظلت تأمل في عقد اتفاق مع الساسة المعتدلين في مصر ، فدخلت سنة ١٩٢٧ في المفاوضات الرابعة لعقد معاهدة مع مصر وهي المفاوضات المعروفة بمفاوضات ثروت — تشمبرلن . وتضمن مشروع الاتفاق النهائي الذي توصل اليه الجانبان مزية لمصر لم

(١٦) راجع عن انشاء حزب الاتحاد ، **في اعقاب الثورة** جا ص ٢١٢ — ٢١٤ ، هيكل ، محمد حسين ، **مذكرات في السياسة المصرية** (حزيران ١٩٥١ — ١٩٥٣) الجزء الاول (القاهرة ، ١٩٥١) ص ٢٢٣ — ٢٢٤ .

يتضمنها مشروع اتفاق عدلي — كيرزون . فقد نصت المادة العاشرة على ان (١٧) :

« يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لتقبل مصر في جمعية الامم ويعضد الطلب الذي تقدمه مصر لهذا الغرض . وتصرح مصر من جانبها بأنها مستعدة لقبول الشروط المطلوبة للاندماج في تلك الجمعية » .

وجاء النص الخاص بالمسألة العسكرية في مشروع ثروت افضل من مقابله في مشروع عدلي . فبينما نص مشروع عدلي على بقاء القوات البريطانية في مصر في اي مكان ولأي فترة من الزمن ، نصت المادة السابعة من مشروع ثروت على انه :

« تحقيقا وتسهيلا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية ، وريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية ، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يبقي في الاراضي المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض ، ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقا صفة الاحتلال ، ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

« وبعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه

(١٧) راجع وقائع المفاوضات كاملة في القضية المصرية ص ٢٢٩ — ٢٩٦ .

المعاهدة يعيد الطرفان المتعاقدان النظر في مسألة المكان الذي تستقر فيه تلك القوات مسترشدين في ذلك بما يكونان احرزاه من الخبرة في تنفيذ احكام هـذه المعاهدة . وفي حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الامم . واذا لم يكن قرار جمعية الامم موافقا لمطالب الحكومة المصرية جاز بناء على طلبها وبالشروط نفسها اعادة النظر في المسألة في اخر كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار المذكور » .

ومما يذكر ان نص المسألة العسكرية في اتفاق زغلول — ملنر كان افضل من هذا النص . وليس من جديد فيه بالنسبة لاتفاق زغلول — ملنر الا عرض المسألة عند الخلاف على جمعية الامم ، وهذه هي اول مرة اعترفت فيها بريطانيا بتدخل هيئة دولية بينها وبين مصر .

وكان ثروت باشا يأمل ان يؤيد سعد زغلول الاتفاق ، الا ان وفاة زغلول في ٢٣ آب (اغسطس) قضت على كل امل في قبوله . ورفضه النحاس باشا الذي خلف سعدا في رئاسة الوفد المصري ، ورفضه مجلس الوزراء لأنه « لا يتفق في اساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكري البريطاني شرعيا (١٨) » ووجدت الحكومة البريطانية اذ ذاك ان النحاس باشا كان لا يقل عن سعد تمسكا بحقوق مصر ، وبخاصة فيما يختص بالمسألة العسكرية . وعبر عن ذلك السير اوستن تشمبرلن بقوله :

« ان النحاس باشا على ما يظهر ليس اكثر ميلا الى ادراك حقائق المسألة مما كان عليه زغلول باشا منذ اربع

(١٨) في **اعقاب الثورة** ج٢ ص ١٨ .

سنوات عندما ذكر له مستر رمزي ماكدونالد انه لا يمكن لأية حكومة بريطانية ان تعمد بعد تجربة الحرب الاخيرة الى التنازل حتى لحليف عن مصلحتها في حراسة حلقة حيوية في المواصلات البريطانية مثل قناة السويس . ويجب ان يكون مثل هذا الضمان وجها من وجوه اي اتفاق يعقد ، وان ادراك ثروت باشا لهذه الحقائق هو الذي جعل من المتيسر المفاوضة لعقد المعاهدة ، ورفض النحاس باشا ادراكها هو الذي سيجعل من جديد الوصول الى تسوية مستحيلا (١٩) » .

واستقال ثروت باشا وخلفه النحاس باشا في رئاسة الوزارة في ١٧ آذار (مارس) سنة ١٩٢٧ فلم يستطع الاستمرار في الحكم اكثر من حوالي ثلاثة اشهر بسبب ما تعرضت له وزارته خلال قيامها بالحكم من ازمات في العلاقات مع بريطانيا ، وتعاون القصر وحزب الاحرار الدستوريين على اسقاطها بالرغم من تمتعها بثقة البرلمان .

وخلف النحاس باشا في رئاسة الوزارة محمد محمود باشا زعيم الاحرار الدستوريين على الرغم من ان النواب الدستوريين في البرلمان لم يكونوا سوى اقلية ضئيلة . فكان امرا طبيعيا ان يقوم في اليوم التالي لتوليه الحكم (اي في ٢٨ حزيران) (يونيه) باستصدار مرسوم تأجل بموجبه انعقاد البرلمان شهرا ، ثم استصدر مرسوما اخر في ١٩ تموز (يوليه) بحل مجلسي النواب والشيوخ وتأجيل انتخاب مجلسين جديدين مدة ثلاث سنوات . وبهذا اخذ محمد محمود باشا يحكم حكما لا دستوريا يسنده الملك والسلطات البريطانية .

(١٩) في **اعقاب الثورة** ج٢ ص ١٩ .

٦ ـ مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون

وقام محمد محمود باشا بالمحاولة الخامسة لعقد معاهدة مع بريطانيا . وجرت المفاوضات المعروفة **بمفاوضات محمد محمود ـ هندرسون** عام ١٩٢٨ (٢٠) . وجاء المشروع الذي توصل اليه الطرفان ينطوي على تقدم ملموس بالنسبة للمشاريع السابقة . فقد نصت المادة السادسة منه على :

« ان تكون الحكومة المصرية هي المسئولة منذ الان عن ارواح الاجانب واموالهم ، ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته في هذا الصدد (٢١) »

ونصت المادة الحادية عشرة على اعتراف :

« .. صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الان اصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة (٢٢) » .

ونصت المادة الثالثة عشرة على ما يلي بشأن السودان :

« مع الاحتفاظ بحرية ابرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان

---

(٢٠) انظر نص المفاوضات في **القضية المصرية** ص ٢٩٧ ـ ٣٤٠ .

(٢١) **المصدر ذاته** .

(٢٢) **المصدر ذاته** .

المتعاقدان على ان يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها اياه الاتفاقات المشار اليها (٢٣) » .

وعند مقارنة هذه المواد بما يقابلها في الاتفاقات السابقة نرى ان مصر حصلت على المزيد من المزايا . ولكن بريطانيا لم تتساهل تساهلا يذكر بشأن قوات الاحتلال البريطانية في مصر والاماكن التي تحتلها . فقد نصت المادة التاسعة على ما يلي :

« تسهيلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقا اساسيا للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بان يضع في الاراضي المصرية في الاماكن التي يتفق عليها بعد شرقي الطول ٣٢ شرق ، من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض ، ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية (٢٤) » .

ونلاحظ ان هذه المادة الاخيرة لم تحدد عدد القوات البريطانية ولا اماكنها . ثم ان مشروع الاتفاق كله لم يتضمن

---

(٢٣) **المصدر ذاته** .

(٢٤) **المصدر ذاته** .

نصا صريحا بشأن فترة بقاء الجنود البريطانيين في مصر . ولما استشير النحاس باشا بشأن المشروع رفض ان يدلـــي برأي قبل عودة الحياة الدستورية الـــــى مصر ، ومعنى ذلك فوز الوفد ، وتأليـــــف حكومة وفدية .. فلما اجريت الانتخابات والف النحاس باشا وزارته الثانية في اول كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٠ صمم على الدخــــــول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية املا في ان يظفر من بريطانيـــا بمزيد من الحقوق لمصر .

٧ ــ مفاوضات النحاس ــ هندرسون

وكانت محاولة النحاس باشا هذه هي المحاولة السادسة لعقد معاهدة مع بريطانيـــا تضع حدا لتوتــــــر العلاقات بين الطرفين وتسوي المسائل المعلقة . وجرت المفاوضات في الفترة بين ٣١ آذار (مارس) و٨ ايار (مايـــو) عام ١٩٣٠ . وجاء مشروع الاتفاق النهائي افضل من المشروع السابق (محمـــد محمود ــ هندرسون) (٢٥) . فقد الغى مشروع النحاس وجود المستشارين المالي والقضائي اللذين احتفظ بهما لاغراض محددة في المشروع الاخر . واشتمل المشروع الجديد على تحديد للقوات البريطانية في مصر وللمنطقة التي تحتلها ، وعلى نص بعرض كل خلاف ينشأ على عصبة الامم وذلك في المادة التاسعة التي تقول :

« بما ان قنال السويس الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات كما هو ايضا طريق

---

(٢٥) راجع نص المفاوضات في **القضية المصرية** ٣٤١ ــ ٤٤٥ .

اساسي للمواصلات بين الاجزاء المختلفــــة للامبراطورية البريطانية ، فالى ان يحين الوقت الذي يتفــق فيه الطرفان المتعاقدان على ان الجيش المصري اصبـــح في حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حرية الملاحة علـــى القنال وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالـــة البريطانية بان يضع بجوار الاسماعيلية في المنطقة المحــددة بالمذكرة الملحقة من القوات ما لا يزيد عن العدد المتفق عليـــه في تلك المذكرة وذلك بقصد ضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية . ولهذا الغرض نفسه ينقـــل مستودع قوة الطيران الملكية من ابي قير الى بور فؤاد . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا، ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه انه عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة في المادة الرابعة عشرة ، واذا قام خلاف بين الطرفين المتعاقدين على ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لان الجيش المصري اصبح في حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة فان ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية على عصبة الامم » (٢٦) .

وجاء في المادة الرابعة عشرة ما يلي :

« ومع ذلك ففي اي وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول في مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد اعادة النظر كما سبق بيانه » .

على ان الصخرة التي تحطمت فوقها المفاوضات كانت

---

(٢٦) المصدر ذاتـــه .

مسألة السودان . فقد عارض مجلس الوزراء البريطاني في اقرار القسم الثاني من المادة المتعلقة بالسودان بالرغم من ان الطرفين كانا قد اقراه بعد نقاش وجدل طويلين في ليل ٨/٧ ايار (مايو) . وينص هذا القسم الذي وقف حجر عثرة في سبيل الاتفاق على ان يدخل الطرفان المتعاقدان اذا طلب احدهما ذلك في مباحثات ودية خلال اثني عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة .

لكن بالرغم من فشل هذه المحاولة ، فقد نجحت في ان تحمل الوفد بزعامة النحاس على ان يكشف الشروط التي كان يرتضيها للاتفاق مع بريطانيا ، وانتهت باتفاق على المواد كلها فيما عدا السودان .

بيد ان الامل في استئناف المفاوضات ضعف كثيرا عقب انقطاع المفاوضات . فقد اعادت وزارة الحربية البريطانية النظر في قضية القوات البريطانية في مصر ومراكزها . وبعد ان كانت وافقت على تركيزها بجوار الاسماعيلية ، اعتزمت الاصرار على ابقاء حاميات بريطانية في الاسكندرية والقاهرة . وهو امر لم تكن الحكومة البريطانية تتوقع من الوفد ان يقبله . ولهذا فانها ، كما بدا من سياستها في السنوات التالية، رأت انه لا فائدة من التفاوض مع حكومة وفدية .

وفي اعقاب قطع المفاوضات نشب خلاف بين الوزارة والقصر على تعيينات عدد من الشيوخ ، وعن مشروع قدمته الوزارة الى البرلمان يقضي بمحاكمة الوزراء الذين يعتدون على الدستور (٢٧). واضطر النحاس باشا عندما رفض

(٢٧) في **اعقاب الثورة** ج٢ ص ١٠٧ — ١٠٨ .

الملك توقيع المرسوم بشأن الوزراء الى الاستقالة . فكلف الملك صدقي باشا بتأليف الوزارة، فألفها في ٢٠ من الشهر ذاته . وبادر كما فعل محمد محمود باشا الى تأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، ثم اقدم على الغاء دستور ١٩٢٣ للقضاء على « الاتوقراطية البرلمانية » (٢٨) التي اتاحها دستور ١٩٢٣ ، اي للقضاء على سيطرة الوفد . ووضع دستورا جديدا وسع من سلطات الملك على حساب المجلسين ، واصدر قانون انتخاب جديد جعل الانتخاب على درجتين . الا انه اثار بعمله هذا موجة من السخط والاستنكار من قبل حزب الوفد وحزب الاحرار الدستوريين والحزب الوطني . وتعرضت مصر خلال حكمه الذي دام حوالي ثلاث سنوات الى صراع داخلي بينه وبين انصاره ومن ورائهم القصر وبين باقي الفئات الاخرى .

٨ — محادثات صدقي — سيمون

وبالرغم من ان صدقي باشا لم يكن مؤيدا من قبل غالبية الامة فانه اجرى مباحثات مع السير جون سيمون وزير خارجية بريطانيا للتمهيد لاستئناف مفاوضات شبه رسمية في القاهرة لعقد المعاهدة . فكانت محاولته هذه هي السابعة في سلسلة المحادثات والمفاوضات المصرية البريطانية . وتقع اهمية هذه المحادثات بالنسبة للعلاقات المصرية — البريطانية في انها كشفت عن تغير وجهة نظر الحكومة البريطانية بالنسبة

(٢٨) صدقي ، اسماعيل ، **مذكراتي** (دار الهلال ، ١٩٥٠) . يذكر صدقي باشا انه عندما تولى الحكم كان غرضه هو نفس غرض محمد محمود باشا من تولي الحكم وهو « ان يقضي على الاتوقراطية البرلمانية التي اتاحها دستور سنة ١٩٢٣ بطغيان الاكثرية على الاقلية » ص ٣٨ .

لوجود القوات البريطانية في مصر واماكنها ، فقد قال السير جون (٢٩) :

« اني اعتقد شخصيا ان مشروعي الاتفاق لسنتي ٢٩ ، ٣٠ يجب اتخاذهما اساسا للمفاوضات المقبلة . وهناك مسائل سلم بها كانتهاء الاحتلال البريطاني ، والتحالف بين البلدين ، والمساعدة على الغاء الامتيازات، وقبول مصر في عصبة الامم. غير انه يجدر بي ابداء تحفظين اثنين : الاول خاص بالنقطة العسكرية ، والثاني بالسودان . ويلوح لي ان السلطات الفنية عندنا لها بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التي تتخذ لاقامة الجنود . فمن المسلم به انها ستجلو عن المدن ، ولكن اين تعسكر؟ وهذه المسألة ما زالت تحتاج الى المناقشات. اما بخصوص السودان فيجب في الاتفاق ان يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالادارة الحالية القائمة في السودان ، فاذا ما سلم بهذا المبدأ فيمكن البحث في الوسائل التي يستطاع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية في السودان » .

واقترح صدقي باشا في نهاية هذه المحادثات ان تجري مفاوضات شبه رسمية في القاهرة بقصد عقد المعاهدة . فوعد السير جون ان يحصل على موافقة حكومته على ذلك (٣٠) . الا انها لم تجر اطلاقا . والواقع انه كان منتظرا الا تؤدي اية محاولة يقوم بها صدقي باشا الى شيء . ولم يقدر للمفاوضات ان تستأنف بين البلدين الا في عام ١٩٣٦ .

---

(٢٩) راجع ترجمة محضر المحادثة بين اسماعيل صدقي والسير جون سيمون في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٢ وترجمة المذكرة التي قدمت الى السير جون في التاريخ ذاته في **القضية المصرية** ص ٤٤٦ — ٤٥٤ .

(٣٠) المصدر ذاته .

والملاحظ انه عندما استؤنفت تلك المفاوضات ، كان استئنافها بناء لا على مجرد طلب المصريين ، بل على الحاحهم المتواصل. ويلاحظ كذلك ان الساسة المصريين لم يطلبوا عام ١٩٣٦ شيئا جديدا ، بل اكتفوا بما كانوا حصلوا عليه بموجب اتفاق النحاس — هندرسون عام ١٩٣٠ . وسنحاول فيما يلي تعليل موقف الساسة المصريين ، ثم نتناول بعد ذلك الاحداث المباشرة التي ادت الى اعادة فتح باب المفاوضة .

٩ — حوافز المصريين لاستئناف المفاوضات

كان في قائمة الاسباب الرئيسية التي دفعت المصريين الى طلب المفاوضة هو ادراكهم لضعفهم تجاه بريطانيا . فقد كانت الحكومة البريطانية من حين الى اخر لا تتردد في التلويح باستخدام القوة والعنف وباستخدامها فعلا كما حدث عام ١٩٢٤ ، وبتوجيه الانذارات الى الحكومة المصرية . وكان المصريون يخشون بحق وبغير حق ان تعيد بريطانيا النظر في موقفها منهم ، وان تسلب مصر بعض المكاسب التي حصلت عليها . ومما يستلفت النظر في موقف مصر ان احدا من ساستها لم يناد بالكفاح المسلح الى ان تستجيب بريطانيا لمطالبهم . ولم تتعد اساليب مقاومتهم الكفاح السلبي والمظاهرات والاغتيالات والاحتجاج . وكانت المقاومة السلبية سلاحا فعالا ، ولكنها لا تؤتي ثمارها الا عندما يكون الشعب متحدا . والراجح ان الساسة المصريين كانوا سيحصلون على الكثير مما لم يحصلوا عليه لو انهم ظلوا متفقين كما كانوا في اوائل عام ١٩١٩ . فلم يكن باستطاعة بريطانيا ان تحافظ بسهولة على مصالحها في مصر لو انها لم تجد فيها من تتعاون معه . فلما انقسم المصريون على انفسهم وجدت بريطانيا

تكتلات سياسية وسياسيين يمكنها ان تنفذ سياستها عن طريقهم .

وكان لانقسام المصريين ونزاعاتهم اثر كبير في اقبال مصر على الاتفاق مع بريطانيا . فمن يتمعن في الوضع السياسي الداخلي في مصر منذ اوائل القرن العشرين يجد ان اهم مسألة اختلف عليها الساسة المصريون ، وانقسموا تبعا لذلك الى احزاب ، هي موقفهم تجاه الاحتلال البريطاني او الاتفاق مع بريطانيا . وكان من نتائج الانقسام وتدخل بريطانيا المستمر ان فسدت الحياة السياسية في مصر . ففشت الانتهازية بين كثير من الساسة ، ودفعتهم المشاحنات الى الكيد لخصومهم واسقاطهم من الحكم بأي سبيل قبل ان يبقوا مدة تتيح لهم تنفيذ مشاريعهم . وترتب على ذلك ان تعاقبت على الحكم في مصر وخاصة بين عامي ١٩١٩ و ١٩٣٦ اثنتان وعشرون حكومة ، اي بمعدل اقل من سنة للحكومة الواحدة ، وهي فترة لا تكفي لدراسة جدية للمسائل التي تواجهها . وزاد الامر سوءا ان الحكومات المتعاقبة جرت على سنة مكافأة الانصار بتوظيفهم في مناصب الدولة ، وحرمان خصومها من الوظائف ، واخراج الموظفين منهم ، الامر الذي افسد الادارة (٣١) .

(٣١) علق الاستاذ غربال على هذا الوضع بقوله : « ان الخطة السياسية فسدت على مصر كلها . وذلك انها بعد ٢٨ فبراير (١٩٢٢) لم تعرف خطة صريحة في العمل السياسي . فلا هي مقاطعة محاربة للانجليز ، ولا هي آخذة في البناء الذي اتاحه لها التصريح ، فاذا كانت هناك دعوة للكفاح الجاد افسد فريق من الامة جديته ، وان كانت هناك دعوة للعمل الايجابي في الاصلاح او في السياسة افسد فريق من الامة العمل بعرقلته وتعطيله : وقد ترتب على ذلك فساد الكفاح وفساد العمل الانشائي معا » .

راجع غربال ، شفيق : **تاريخ المفاوضات المصرية — البريطانية** (مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢) ج١ ، ص ١١ .

وتبين الساسة المصريون كذلك انهم افسدوا الناشئة من الطلاب . فليس من شك ان اشتراكهم في ثورة سنة ١٩١٩ كان تعبيرا تلقائيا صادقا عن وطنيتهم ، وان نشاطهم اذ ذاك كان من وحي افكارهم في الغالب . لكن الاحزاب المتنازعة لم تلبث ان ادركت مدى قوتهم ، فلم تتردد في استغلالهم في سبيل اهدافها بتحريضهم على التظاهر والاضراب (٣٢) . وكان الوفد هو اول من سيطر على هؤلاء الطلبة ونظمهم ، ولكنه لم يلبث بعد ذلك ان وجد منافسين في الاحزاب الاخرى تدفعهم الى الاشتراك في العمل السياسي ضد الوفد ذاته .

وانهك الصراع الحزبي الاحزاب السياسية المصرية وبخاصة الوفد الذي لقي اعضاءه من الاضطهاد والنفي والسجن ما لم يلقه اعضاء الاحزاب الاخرى (٣٣) . وكان حكم صدقي باشا محنة كبيرة للوفد ، فقد ظل هذا الحزب بعيدا عن الحكم طوال عهد صدقي مما احدث انشقاقا في داخله سنة ١٩٣٢ بسبب موافقة اكثريته على فكرة تأليف وزارة قومية في مصر لعقد معاهدة مع بريطانيا ، وهي فكرة كانت

(٣٢) راجع تعليق امين ، احمد ، « الجامعة والسياسة » ، **فيض الخاطر** ، ج٦ (القاهرة ، ١٩٤٥) ص ١٣٣ .

(٣٣) عبر النحاس باشا عما لحقهم من عنت للسيدة فاطمة اليوسف بقوله : « احنا تعبنا » وتعلق السيدة على ذلك بقولها : « وكلمة احنا تعبنا التي أسمعها منه لاول مرة ترن في اذني ، وما تزال الى الان » .

اليوسف ، فاطمة : **ذكريات** (كتاب روز اليوسف الاول ، القاهرة ١٩٥٣) ص ١٥٨ — ١٥٩ .

لا تتفق مع مبدأ الوفد (٣٤) .

على ان بقاء الامتيازات الاجنبية في مصر كان من اهم العوامل التي دفعت المصريين الى الاتفاق مع بريطانيا (٣٥) . فلم يكن من الممكن تعديلها او الغاؤها الا بموافقة الحكومة البريطانية التي كانت ترفض بدورها ان تقوم بذلك الا في مقابل عقد معاهدة مصرية ــ بريطانية تضمن مصالح بريطانيا في مصر ، وكان لا يسع المصريين ان ينتظروا الغاءها مدة طويلة لانها وقفت في سبيل الاصلاح الداخلي ، هذا علاوة على شعور المصريين بأن وجودها اهانة وتحقير لهم (٣٦) . فقد كان الاجانب مسيطرين على الصناعة والشؤون المالية ، كما كانوا يديرون القسم الاكبر من المطاعم والملاهي والفنادق . وكان ضيق مصر بهذا الوضع الشاذ مسببا عن عدم قدرتها على فرض الضرائب التي تريدها عليهم بسبب الامتيازات ومن أنها كانت تعاني من مشكلة البطالة في الوقت الذي كان مديرو المؤسسات الاجانب لا يستخدمون المصريين ، في الغالب ، الا كخدم . واشتد ضيق المصريين بالامتيازات

---

(٣٤) راجع بشأن الانشقاق وموقف النحاس باشا منه :

London Times, October 26, November 8, 16, 22, 25, 1932.

Klingmuller, Ernst, **Geschichte der Wafd** (Berlin, 1937) pp. 137-140.

(٣٥) راجع بشأن تذمر المصريين من الامتيازات خطاب الجبهة الوطنية للمندوب السامي سنة ١٩٣٥ الوارد في هذا المقال في الصفحات التالية ، راجع كذلك « الان هل يمكننا الغاء الامتيازات ، آراء ثلاثة من كبار رجال القانون ــ علي علوبة باشا وعزيز خانكي بك « **المصور** ، عدد ٥٧٦ ، ٢٥ اكتوبر ١٩٣٥ ، ص ٦ » .

(٣٦) راجع رأي علي علوبة باشا في **المصدر ذاته** .

بعد سنة ١٩٢٩ عندما تعرضت مصر الى ازمة اقتصادية شديدة (٣٧) نتيجة لهبوط اسعار القطن الذي هو مصدر دخل البلاد الرئيسي . وصارت البطالة ، لاول مرة في تاريخ مصر ، مشكلة اجتماعية اصابت على وجه الخصوص عددا كبيرا من المعلمين وخريجي الجامعات والطبقة العاملة في المدن . ففي القاهرة وحدها مثلا اصابت البطالة عددا يتراوح بين ثمانية وعشرة آلاف من سائقي الشاحنات والسيارات الخاصة .

١٠ ــ العامل المباشر الذي ادى الى استئناف المفاوضات

لكن العامل المباشر الذي ادى الى استئناف المفاوضات بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ، وبالتالي الى عقد معاهدة ١٩٣٦ ، هو النزاع الايطالي ــ الحبشي . فقد كان من اهداف الحكم الفاشستي الايطالي نشر نفوذ ايطاليا في الشرق الاوسط وافريقيا والتوسع اذا امكن ذلك . وكانت اولى الاقطار التي ركزت ايطاليا اهتمامها فيها هي الاقطار العربية وبخاصة مصر التي كانت تضم اكبر جالية ايطالية خارج ايطاليا (٣٨) . فأنشأت وكالة الاخبار الايطالية الرسمية

---

(٣٧) راجع بشأن الازمة الاقتصادية في مصر :

Turner, R.M.A.E., **Economic Conditions in Egypt, July, 1931**; Department of Overseas Trade (London, 1931) pp. 7-12.

وراجع كذلك تعليق مراسل جريدة **التايمس اللندنية** في عدد اكتوبر ٣١ سنة ١٩٣٥ .

(٣٨) راجع بشأن الجالية الايطالية في مصر : « الجالية الايطالية في مصر » **المصور** ، عدد ٥٧٠ ، ١٣ سبتمبر ، ١٩٣٥ ، ص ٦ ،

Martelli, George, **Whose Sea ?** (London, 1938) pp. 174-75.

(ستيفاني) فرعا لها في مصر عرف بالوكالة الشرقية المصرية اخـذت ايطاليا من خـلاله تبث دعايتها في باقي الاقطـار العربية (٣٩) . فأخذت تشجع المصريين على اكمال استقلالهم وتحرضهم على طلب جلاء القوات البريطانية عن مصر . وفي شباط (فبراير) ١٩٣٣ قام ملكا ايطاليا بزيارة رسمية لمصر اعتبرت حدثا هاما في مصر وايطاليا (٤٠) .

وفي خريف عام ١٩٣٣ ، وفي اعقاب تسلم هتلر الحكم في المانيا قررت ايطاليا ان تهاجم الحبشة . ولم يكن هناك شك في انها بعملها ذاك كانت ستدخل في نزاع مع الدول الاوروبية الكبرى . الا انها برغم ذلك لم تتردد في اتخاذ حادث وال وال في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٤ حجة تبرر بها هجومها على الحبشة . وفي تلك الاثناء كانت ايطاليا ترسل قواتها الى ليبيا والى شرقي افريقيا باستمرار (٤١) مما جعلها تحتل المكان الثاني بين الدول المستخدمة لقناة السويس . فقد كانت تشحن عدا الجنود العمال والبغال والمعدات . وفي تشرين اول (اكتوبر) عام ١٩٣٥ اهابت الحكومة الايطالية بجاليتها في مصر ان تتطوع للقتال في الحبشة ، فأستجاب بعضهم ، وغادر الاسكندرية منهم ٨٢ ايطاليا كانوا قد تدربوا على القتال (٤٢) .

ولم يكن ممكنا ان تحدث هذه التطورات دون ان تثير

---

(٣٩) المصدر ذاته في مارتيلي ، ص ١٦٩ — ١٧٠ .

(٤٠) London **Times, February 22, 1933.**

(٤١) London **Times, August 23,** 1935; Martelli **Whose Sea?** p. 175.

(٤٢) London **Times,** October 5, 1935.

مخاوف بريطانيا . فقد رأت الحكومة البريطانية في التوسع الايطـالي خطرا من المحتمل ان يصيب السودان ومصر ، عسكريا واقتصاديا . بل انها لم تستبعد احتمال دخولها هي ذاتها في حرب مع ايطاليا (٤٣) . فبادرت من اول الامر الى اتخاذ الاحتياطات الـلازمة . فأمرت اسطولها في المياه البريطانية بالتحرك الى شرقي البحر الابيض المتوسط (٤٤) . ودخل المندوب السامي البريطاني في محادثات مع رئيس وزراء مصر . واكد المندوب السامي بأن بريطانيا مهتمة جدا بمصالح مصر . (٤٥) وفي ١٠ تشرين اول (اكتوبر) عام ١٩٣٥ اقيمت مظاهرة عسكرية بريطانية — مصرية في الاسكندرية (٤٦) .

واثار هذا التعاون بين السلطـات البريطانية وبين الحكومة المصرية حنق السياسيين المصريين . فلم يكونوا قد نسوا بعد

« حوادث سنة ١٩١٤ — وهي لا تزال ماثلة امام اعيننا لم ننسها — يجب ان نأخذ عنها درسا وموعظة . واذا كان البعض قد اتهم رشدي باشا ان حقا وان كذبا بتهاونه في سنة ١٩١٤ فواجبنا اليوم

---

(٤٣) Monroe, Elizabeth, **The Mediterranean in Politics** (London, 1938) pp. 35-37; Schonfield, H.J., **The Suez Canal in World Affairs** (London, 1952) p. 86

(٤٤) **Schonfield, pp. 83-86.**

(٤٥) London **Times,** September 17, 1935.

(٤٦) المصور عدد ٥٧٥ ، ١٨ اكتوبر ، ١٩٣٥ ، ص ٨ ، ١٠ .

ان نفتح اعيننا فلا نهمل مرة اخرى حتى لا تتكرر المأساة » .

وصمم المصريون على ان لا يتعاونوا مع بريطانيا اذا اندلعت نيران الحرب الا بعد ان يستخلصوا وعودا اكيدة بتحقيق امانيهم السياسية . وكان الوفد قد ادرك بان بريطانيا لن تحقق للمصريين مطالبهم الا اذا جد عامل خارجي (٤٧) . فلما بدت نذر الحرب في الافق رأى الوفد فيها العامل الخارجي الذي ينتظره ، وقرر الا تضيع الفرصة . وكان في الوفد جناح متطرف يقوده محمود فهمي النقراشي واحمد ماهر يحث على اتخاذ اجراءات فعلية ومطالبة رئيس الوزراء بالاستقالة (٤٨) . الا ان اغلبية الوفد كانت ترى التريث . ودفع الوفد رئيس الوزراء الى تقديم مذكرة الى الحكومة البريطانية يطالب فيها بعودة دستور ١٩٢٣ (وكان دستور ١٩٣٠ قد الغي) وبان تتولى مصر الدفاع عن نفسها ، وبعقد معاهدة مع بريطانيا ، وبحل مسألة الامتيازات ، وبدخول مصر في عصبة الامم .

ومن هذا نرى ان دافع المصريين الى عقد المعاهدة مع بريطانيا ليس هو الخوف من ايطاليا وانما هو استغلال الوضع الدولي لحمل بريطانيا على التسليم بمطالبهم (٤٩) .

وزاد الوضع تحرجا ان بريطانيا مضت في تقوية مركزها

(٤٧) «Background of Negotiation», **Round Table,** vol. 26, December, 1935-September, 1936, p. 275.

(٤٨) London **Times,** September 21 and October 1, 1935.

(٤٩) قارن هيكل ، **مذكرات في السياسة المصرية** ، جا ص ٣٧٧ — ٣٧٨ .

العسكري في مصر دون ان تصرح او تلمح الى انها ستستجيب الى مطالبهم . ففي ١٨ تشرين اول (اكتوبر) صرح المستر رونسمن ، رئيس مجلس التجارة ، في خطبة انتخابية له في بيزانس ان الحكومة البريطانية نقلت قاعدتها العسكرية البحرية من مالطا الى الاسكندرية . وشهد المصريون في الوقت ذاته وصول ٢٥٠٠٠ جندي بريطاني الى مصر . فايقنوا عندئذ ان موقف سنة ١٩١٤ سيتكرر ثانية ، وبخاصة عندما نشرت جريدة التايمس اللندنية في الثلاثين من الشهر نفسه مقالا رئيسيا جاء فيه ان الفرصة ليست مناسبة لاستئناف المفاوضات مع مصر .

ونفذ صبر الكثيرين من المصريين فأخذوا يطالبون باستقالة رئيس الوزراء (٥٠) . وكان مكرم عبيد باشا قد اعلن :

« ان القناع نزع ، وان مصر تواجه سياسة عداء مكشوف من الانكليز ... (و) ان الوزارة اذا استقالت بضغط من العسف الانكليزي فكل وزارة تقبل الحكم بعدها خائنة : خائنة لمليكها الذي امر بعودة الدستور ، ولأمتها التي طلبت الدستور ! » (٥١) .

وفي اول تشرين ثاني (نوفمبر) هاجم صدقي باشا

(٥٠) **المصدر ذاته** .

(٥١) **المصور** ، عدد ٥٧٠ ، ١٣ سبتمبر ، ١٩٣٥ ، ص ٧ .

السياسة البريطانية (٥٢) . واخذ بعض المصريين يستخلصون وعودا من ساستهم بعدم قبول الوزارة في حالة استقالة رئيس الوزراء (٥٣) . وفي السابع من الشهر ذاته القى محمد محمود باشا ، زعيم حزب الاحرار الدستوريين خطابا هاجم فيه رئيس الوزراء لاستكانته لمشيئة البريطانيين ، واعلن ان مصر مستعدة لمساندة بريطانيا كحليفة ولكنه انذر البريطانيين بضرورة الاستجابة لمطالب مصر (٥٤) . واضاف بأنه اذا لم يحدث ذلك فان العواقب ستكون وخيمة (٥٥) .

وبدلا من ان تقوم بريطانيا بتهدئة الخواطر الهائجة في مصر وتضع حدا لتفاقم التوتر ، اشعلت نيران الغضب عند المصريين عندما القى السير صموئيل هور في ٩ تشرين ثاني (نوفمبر) خطابا جاء فيه (٥٦) :

« ولا صحة كذلك للمزاعم التي تذهب الى اننا نعارض في عودة النظام الدستوري لمصر بشكل يناسب حاجاتها الخاصة ، لاننا طبقا لتقاليدنا لا

(٥٢) **Oriente Moderno,** vol. 15, pp. 610-611; Gibb, H.A.R., «The Situation in Egypt» **International Affairs, ol. 15**, 1936, pp. 357-358.

(٥٣) London **Times,** November 5, 1953.

(٥٤) راجع مختصر خطابه في **Oriente Moderno,** vol. 15, 1935.

(٥٥) **المصدر ذاته .**

(٥٦) راجع مقتطفات منه في London **Times,** November 11, 1935.
وترجمة النص من في **اعقاب الثورة** ج٢ ص ٢٠٠ — ٢٠١ .

نستطيع ولا نريد ان نقوم بمثل هذا العمل . على اننا عندما استشرنا، نصحنا بأن لا يعاد دستور ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠ ، اذ ظهر ان الاول غير صالح للعمل ، وان الاخر يلقى معارضة اجتماعية » .

فأثار هذا التصريح احتجاج سائر طوائف الامة وهيئاتها ، وقامت في ١٣ تشرين ثاني (نوفمبر) مظاهرات في مختلف انحاء القاهرة وبعض المدن الاخرى قابلها البوليس باطلاق النار . وتجددت المظاهرات في الايام التالية ، وسقط عدد من القتلى والجرحى . واجتمعت الهيئة الوفدية ، وقررت سحب تأييدها لرئيس الوزراء ، ومطالبته بالاستقالة، وهاجمت بريطانيا واذاعت نداء الى الامة تطالبها فيه بالتوقف عن التعاون مع بريطانيا ، وصرحت بأن اية وزارة تقبل التعاون ستعتبر خارجة على ارادة الامة (٥٧) .

١١ — تأليف الجبهة الوطنية

وكان من نتائج تأزم الوضع على هذا النحو ان تتالت النداءات الى الساسة المصريين بأن يوحدوا صفوفهم تجاه ذلك الموقف الخطير . ولعب الطلبة دورا فعالا في ذلك السبيل . فبذلوا نشاطا فائقا في مقابلة زعماء الاحزاب واقناعهم والضغط عليهم بمختلف الطرق . ومما يستلفت النظر ان الطلبة اظهروا استقلالا في الرأي لم يبد من قبل .

(٥٧) راجع بصدد اجتماعات الهيئة الوفدية **مذكرات في السياسة المصرية** ج١ ص ٣٨٢ — ٣٨٣ .
راجع كذلك
London **Times,** November 13, 14, 1935, **Gibb,** p. 359.

وكان الوفد حتى ذلك الحين يعارض في تأليف جبهة وطنية ، كما كان من مبادئه الا يشترك في وزراة قومية . فتعرض الوفد لنقد باقي الاحزاب والطلبة ، واضطر الى قبول الفكرة . فتألفت في ١٠ كانون اول (ديسمبر) عام ١٩٣٥ جبهة وطنية مصرية (٥٨) تعمل لاعادة دستور ١٩٢٣ واجراء انتخابات حرة ، وعقد معاهدة بين انجلترا ومصر على اساس نصوص المشروع الذي تمخضت عنه مفاوضات النحاس — هندرسون عام ١٩٣٠ . وكانت الاحزاب الممثلة في الجبهة هي الوفد المصري وحزب الاحرار الدستوريين وحزب الاتحاد وحزب الشعب الذي كان صدقي الفه سنة ١٩٣٠ ليهيء له القاعدة الشعبية اللازمة ، والحزب الوطني الذي وافق على اهداف الجبهة الوطنية باستثناء المفاوضات مع انجلترا لعقد معاهدة، وذلك لانه كان دائما ينادي بالجلاء قبل المفاوضة .

وفي ١٢ كانون اول (ديسمبر) رفعت الجبهة الوطنية كتابا الى الملك تطالب فيه بعودة دستور ١٩٢٣ ، كما رفعت خطابا الى المندوب السامي تشرح فيه مطالبها ، وقالت فيه (٥٩) :

« ١ — حرص المصريون دائما منذ نهضت مصر مطالبة

(٥٨) كانت الجبهة تتألف من مصطفى النحاس عن الوفد ، ومحمد محمود عن حزب الاحرار الدستوريين ، واسماعيل صدقي عن حزب الشعب ،ويحيى ابراهيم عن حزب الاتحاد، وحافظ رمضان عن الحزب الوطني، وعبد الفتاح يحيى وحمد الباسل وحافظ عفيفي عن المستقلين .

(٥٩) راجع نص خطاب الجبهة الى الملك في **اعقاب الثورة** ج٢ ص ٢٠٤ — ٢٠٦ ، وراجع نص خطاب الجبهة الى المندوب السامي البريطاني في **القضية المصرية** ص ٤٥٥ — ٤٥٧ .

باستقلالها خلال السنوات الخمس عشرة الاخيرة على ان يتم الاتفاق بين مصر وانجلترا بتحديد علاقتهما وحل المسائل المعلقة بينهما . وقد قوي املهم في اتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع سنة ١٩٣٠ الى نصوص رضيها الطرفان واوشكا ان يوقعاها لولا خلاف حصل في اللحظة الاخيرة ادى الى عدم توقيعها .

٢ — ويرجع حرص المصريين على اتمام الاتفاق الى اسباب حيوية بالنسبة لبلادهم ، فان عدم اتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وانكلترا من حين الى حين . ولا شيء احب الى مصر من ان تتجنب كل سبب يدعو الى هذا الاحتكاك الذي يفسد جو العلاقات بين الدولتين ، وعدم اتمامه يعوق تقدم مصر ويضع العقبات في سبيل رقيها ، ومن الامثلة على ذلك :

(أ) بقاء الامتيازات الاجنبية ماسة بسيادة مصر ، حائلة بينها وبين حق التشريع المالي وغير المالي الذي يسري على المقيمين بمصر جميعا ، مع ان حريتها في هذا التشريع هي التي تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة ، وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا (ب) وجود ادارة اوروبية الى جانب ادارة الامن العام المصرية (ج) حرمان البلاد من ان تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها (د) حرمان مصر من الاشتراك في الحلبة الدولية ومن دخولها عضوا في عصبة الامم لتساهم بنصيبها مع دول العالم في خدمة التقدم والسلام اسوة بغيرها من الدول المستقلة ، وليست هذه الا بعض الآثار الناشئة من عدم ابرام المعاهدة والداعية الى حرص المصريين على المسارعة الى ابرامها .

٣ — وفضلا عن هذه العقبات التي تقف في سبيل تقدم

مصر وتحد من استقلالها وحريتها ، فان بقاء المسائل المعلقة بغير حل قد كان من الاسباب التي ادت الى عدم استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد ، وادى ذلك في كثير من الاحيان الى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثاره المصريين والاجانب المقيمين في مصر على السواء .

٤ — ومنذ بدأت الازمة الدولية التي نشأت عن نزاع ايطاليا والحبشة في هذا العام ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقد المعاهدة ، فقد رأوا ان تطور هذه الازمة ينتهي الى الاشتراك فيها وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها ، وقد اشتركت مصر في هذه الازمة بالفعل منذ لبت الحكومة المصرية دعوة عصبة الامم لتوقيع الجزاءات على ايطاليا ، كما اتخذت انجلترا أراضي مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارىء ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من اسباب الدفاع عن المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجهات التي تقتضيها الظروف .

٥ — وقد ظل الشعب المصري يرقب ذلك كله واثقا بان التعاون الصادق مع انجلترا في هذه الازمة يتيح انسب الفرص لعقد المعاهدة التي انتهت مفاوضات سنة ١٩٣٠ الى تقرير نصوصها ، وليس في عقد هذه المعاهدة ما يشغل انجلترا لعدم الحاجة الى مفاوضات جديدة تحتاج الى مجهود ذي بال .

٦ — ولو كان في ابرام المعاهدة بعض ما يشغل انجلترا في الظروف الحاضرة التي كثرت فيها مشاغلها بسبب الازمة الدولية ، فلن يبرر ذلك عدم ابرامها . فان ابرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر ، وما بذلته مصر من معاونة

صادقة يجعل من حقها عدلا ان تطلب من انجلترا ابرام معاهدة رضيتها وصرحت بلسان وزرائها انها لا تعدل عنها .

٧ — لا شك اذن في ان حرص المصريين على ابرام المعاهدة واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع انجلترا في الازمة الدولية الحاضرة من أنسب الفرص لهذا الغرض يرجعان الى ان الاتفاق بين الدولتين حيوي بالنسبة لبلادهم، مزيل لما يقوم من العقبات في سبيل حريتها ورخائها وتقدمها ، وما دامت نصوص المعاهدة التي انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم واحزابهم ، فان عدم ابرامها ليس من شأنه ان يؤيد استمرار التعاون الصادق الذي بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة واخلاص .

٨ — ولو ان هذا الاتفاق أبرم ونفذ منذ سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم اكثر اقبالا على التعاون مع انجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقا لمحالفتهم ، ولكانت مصر في موقف يجعل تعاونها مع انجلترا اقوى اثرا مما هو الان لا سيما ونصوص المعاهدة تكفل لانجلترا في حالة الحرب او خطر الحرب ان تقدم مصر من جانبها كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدات في الاراضي المصرية ، ويدخل في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها ، كما نص على تعاون مصر وانجلترا تعاون حليفتين (راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق) .

٩ — لهذا يرجو الموقعون من سعادتكم باعتبارهم ممثلي الشعب المصري على اختلاف هيئاته واحزابه السياسية ان تتفضل فتبلغ الحكومة البريطانية طلبنا ان تصرح بقبولها

ابرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التي انتهت اليها مفاوضات هندرسون — النحاس في سنة ١٩٣٠ ، وان تحل المسائل التي لم يكن قــد تناولها الحل في المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التي سادت المفاوضات » .

ونتبين من هذه الوثيقة التاريخية الهــامة التي اجمع عليها الزعماء المصريون صدق لهجتهم في شرح الاسباب التي دفعتهم الى الالحاح على عقد المعاهدة . وتغلب على الوثيقة صبغة الاعتدال . فلم يطلبوا جديدا يضــاف الى مشروع اتفاق النحاس — هندرسون عام ١٩٣٠ . وكان في اجماع المصريين هذا ، واعتدالهم ، وعدالة مطالبهم احراج أدبي لبريطانيا . ولو رفضت الاستجابة لمطالبهم بشأن استئناف المفاوضات على الاقل لظهرت بمظهر المتعنت الذي لا يعطف على الاماني المصرية ، ولواجهت ، في الاغلب ، وضعا داخل مصر شبيها بالوضع سنة ١٩١٩ . والواقع ان بعض الجهات الرسمية وشبه الرسمية في بريطانيا كانت في هذه الاثناء ، قد اخذت تعبر عن عطفها على المطــالب المصرية . فنشرت جريدة **التايمس** اللندنية في ٣٠ تشرين ثاني (نوفمبر) مقالا رئيسيا حثت فيه على وجوب ازالة سوء التفاهم بين مصر وبريطانيا (٦٠) . وفي الخامس من الشهر التالي عبر المستر دالتون المعارض في مجلس العموم البريطاني عن اسفه لان السير صموئيل هور لم يقرب امر التفاهم مع مصر (٦١) .

(٦٠) London **Times,** November 30, 1935.

(٦١) المصدر ذاته في ٥ ديسمبر ، ١٩٣٥ .

١٢ — استئناف المفاوضات

وادركت الحكومة البريطانية ما يحتمل ان يترتب على استقالة نسيم ، فبادر المندوب السامي البريطاني الى ابلاغه في نفس اليوم الـــذي تلقى فيه كتاب الجبهة الوطنية بأنه يستطيع اعادة دستور عام ١٩٢٣ (٦٢) . فاغتبط المصريون جميعا للنبأ ، واعتبروه ثمرة لتوحيد صفوفهم (٦٣) . وبالرغم من ان المستر ايدن ، الذي صار وزيرا للخارجية في بريطانيا بعد استقالة المستر هور ، اجاب المصريين بخصوص استئناف المفاوضات بأنه لم يكن عندئذ في وضع يمكنه من الدخول في المفاوضات مباشرة (٦٤) فان المصــريين مالوا الى التفاؤل بالنسبة للامر (٦٥) .

غير انه لم تلبث ان اعترضت سبيل استئناف المفاوضات عقبتان : عقبة خارجية واخرى داخلية . اما العقبة الخارجية فكانت نتيجة لشــروط وضعها المستر ايــدن لاستئناف المفاوضات . ففي اعقاب اجتماع مجلس الوزراء البريطاني في

(٦٢) راجع تعليق هيكل على السماح بعودة الدستور في **مذكرات في السياسة المصرية** ج١ ص ٢٧٨ .

(٦٣) راجع تعليق الرافعي على الاذن بعودة الدســتور في **اعقاب الثورة** ج١ ص ٢١١ .

(٦٤) قابل

Toynbee, A.J., **Survey of International Affairs,** (London, 1931) pp. 683-684.

(٦٥) المصدر ذاته .

London **Times,** January 3, 1936.

١٥ كانون ثاني (يناير) عام ١٩٣٦ ابلغ المستر ايدن الجبهة الوطنية استعداد حكومته للدخول في مفاوضات مع الحكومة المصرية . ولكنه اشترط ان يجري التفاوض اولا بشأن جميع المسائل المتعلقة بوجود القوات البريطانية في مصر ، فاذا تم الاتفاق عليها انتقل الطرفان الى مسألة السودان . واضاف المستر ايدن الى ذلك بأن بريطانيا ستعيد النظر في مركزها في مصر وستحدد علاقاتها معها من جديد في حالة فشل المفاوضات (٦٦) . كما ابلغ المستر ايدن الجبهة فيما بعد بأنه :

« لكي يمتنع اي سوء تفاهم محتمل في المستقبل ترى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة انه من المرغوب فيه ان تشير الى المبدأ الاساسي الذي يقضي بأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها في مفاوضات لم تفض الى اتفاق نهائي ، وان تصرح بأنها في الوقت الذي تريد فيه ان تصل الى ابرام معاهدة برمتها ليس في وسعها قبول التقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها او اي مفاوضات اخرى لم تنته الى اتفاق (٦٧) » .

وكان السفير البريطاني في هذه الاثناء يؤكد ضرورة بقاء الاحزاب متحدة في الجبهة الوطنية لنجاح المفاوضات (٦٨) .

وجاء موقف بريطانيا هذا صدمة للمصريين الذين كانوا يأملون ان يحصلوا على مشروع الاتفاق الذي كانوا قد توصلوا

(٦٦) **Toynbee,** pp. 684-685.

(٦٧) في **اعقاب الثورة** ج٢ ص ٢٠٩ .

(٦٨) London **Times,** January 22, 1936.

اليه مع بريطانيا عام ١٩٣٠ ، وكانت هذه اول مرة لا يطالب فيها المصريون عند المفاوضة بمزيد من الحقوق . وكان واضحا ان بريطانيا تريد حقوقا عسكرية اكثر مما جاء في مشروع اتفاق النحاس — هندرسون لقاء بعض التساهل في امر السودان لا يمس الجوهر . وازعج المصريين تهديد ايدن لهم بأن بريطانيا ستعيد النظر في مركزها في مصر من جديد اذا فشلت المفاوضات .

ونشأت العقبة الثانية الداخلية من موقف بريطانيا هذا من ناحية ، ومن الناحية الاخرى من تنافس الاحرار الدستوريين والوفد . فقد كانت بريطانيا تحرص ان تكون المعاهدة موقعة من قبل جميع رؤساء الاحزاب لئلا تنشأ معارضة فيما بعد تحبط ثمرة المفاوضات . ويحتمل ان تكون الحكومة البريطانية قد كانت تخشى المعارضة . لكن الوفد المصري كان قد اعلن على اثر صدور الدستور بأنه سيؤلف بعد الانتخابات وزارة وفدية ، وانه وحده سيتولى اجراء المفاوضات مع بريطانيا . وكان يعارض في احتكار الوفد للمفاوضة وللوزارة حزب الاحرار الدستوريين الذي كان منذ بدء الازمة اقل تمسكا بعودة دستور ١٩٢٣ منه بعقد المعاهدة ، وذلك لأن عودة الدستور واجراء الانتخابات كانا كفيلين باعادة الوفد الى الحكم بأغلبية ساحقة في مجلس النواب .

وذللت الصعوبة الاولى الناشئة عن موقف بريطانيا بشأن اعادة فتح باب المسائل العسكرية وعدم التقيد بنصص اتفاق النحاس — هندرسون ، بتساهل المصريين وقبولهم لذلك . ويحتمل ان المصريين قبلوا هذا بعد وعد من المندوب السامي بالتساهل في مسألة السودان . لكن مما لا شك فيه ان اشتراك زعماء المصريين كلهم في الجبهة ازال مخاوفهم من

المعارضة في المستقبل ، فكان بالتالي عاملا من العوامل التي دفعتهم الى التساهل . اما مسألة التهديد الذي جاء في مذكرة ايدن المشار اليها فقد ازيلت مخاوف المصريين بشأنها عندما اتفق السفير البريطاني وعلي ماهر باشا ، الذي ألف وزارة انتقالية لاجراء الانتخابات ، على صيغة تقول بأنه اذا فشلت المفاوضات فان العلاقات البريطانية ــ المصرية تحتفظ بوضعها السابق (٦٩) .

وذللت الصعوبة الاخرى الناشئة عن اصرار الوفد على تأليف الوزارة واجراء الانتخابات عندما وافق الوفد على أن يضم وفد المفاوضة ممثلين عن الاحزاب الاخرى . وعلى هذا اصدر الملك في ١٣ شباط (فبراير) مرسوما ملكيا يعين المفاوضين برئاسة النحاس باشا . والفت الحكومة البريطانية وفدا برئاسة السير مايلز لامبسون السفير البريطاني في مصر وعين يوم ٢ آذار (مارس) عام ١٩٣٦ لبداية المفاوضات .

---

(٦٩) غربال ، ص ٢٧٦ .

محتويات الكتاب



نهائيا من السيطرة على مقدراتها في أعقاب ثورة عام ١٩٥٢ .

وليس هذا فحسب فالمؤلف في أبحاثه هذه تناول بالتحليل جوانب خاصة من الحركة الوطنية حيث أرخ لنشأة الاحزاب الوطنية التي لعبت دورا هاما وحاسما في تاريخ البلاد . فحزب الوفد ، وحزب الاحرار الدستوريين ، وغيرهما من الاحزاب السياسية الاخرى جميعها ظفرت باهتمام الكاتب .

وقد ألقى المؤلف أضواء جديدة على قضايا مهمة في تاريخ مصر بفضل الوثائق التي كشف عنها النقاب في السنوات القليلة الماضية .

واذ تقدم الدار المتحدة للنشر هذا الكتاب ترجو ان يجد فيه القارىء الفائدة المرجوة من نشره .

« الناشر »

مطبعة الحرية - بيروت
تلفون : ٣٢٠٤٤٠



الدار المتحدة للنشر

للطباعة والنشر والتوزيع

٩٢ شارع البطريركية • بيروت - لبنان • ص.ب ٩٠٥٩ • تلفون ٢٣٩١٩٤

الثمن ١٠ ليرات لبنانية